LE MONDE AMAZIGH

العالم الأمازيغي

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

www.amadalamazigh.press.ma

ⵜⵉⴼⵉⵏⴰⵖ ⵜⵉⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476 - العدد: 211-210 يوليوز- غشت 2018/ 2968 -Juilet- Août - 2018 الثمن: 5 دراهم/ Euro 1.5

حراك الريف يوحد المغاربة

ⴰⵙⵙⵉⵙ ⵙⵉⵎⵣⵉⵖ ⵜⵉⵎⵙⵙ

ⴰⵎⵙⵉⵍⵉ

4G+

ⴰⵅⵣⴰⵏⵉ ⵅ ⵜⵅⵎⵎⴰ ⵜⵣⵎⴰⵏⵅⴰⵏⵣⵏ

ⵙ ⵜⵎⵏⴰⴰ ⵉⵣⵎⵣ ⵜⵙⵎⵙⵙⴰ, ⵏⵏⴰ ⵍⵣⵜ ⵣⵙⵙⵉⵙⴰ ⵉⵎⵙⴰⵍⴰⵔ ⵏⵎⴰⵢⵙⵣⵜ ⴰⵙ 15 ⵢⵉⵛⵜ, ⵎⴰⵙ ⵜⵜⴰⵎⵣⵎ ⵜⵣⵢⵉⵙⵣⵍⵣⵏ ⵙ ⵉⵎⵋⴰ ⵅⵃ ⵉⵎⵙⵙⵛⴰⵅ ⵏⵉ ⵅ ⵜⵅⵏⴷⵣⵜ ⵜⴰⵃⵙⴰⵜⵜ ⵜⴰⵙⴰⵃⵉⴷⵣⵜ. ⴷ ⴰⵙ ⴰⵍⵣⵜ ⵜⵙⵙⵉⵙⴰ ⴰⵙⵙⵉⵙ ⴰⵜⵣⵙⵏⵣⵜ ⵙⵉⵎⵣⵉⵅ 2GO ⵢⴰⵙ ⵙ 100 ⵉⴷⵙⵙⵛⴰⵎ, ⵋⵎⴰ ⴰⴷ ⵜⵎⵙⴰⵍⵎⵎ ⴷ ⵣⵎⴰⵜⵜⴰⵙⵏ ⵏⵉ ⵅⵣⵅⴰⵏ.

ⵣ ⵅⵣⵅⴰⵏ ⵣⵏⵢⵎⵣⵙⵏ, ⵢ ⵙⴰⵜ ⵣ 777 ⵏⵢⴷ 888.

2Go ⵙⵉⵎⵣⵉⵅ ⴰⵏⵜⵣⵙⵏⵣⵜ ⵙ 100 ⵉⴷⵙⵙⵛⴰⵎ

ⴰⵎⵉ ⵋⴰⵜ ⵣⵎⴰⵜⵜⴰⵙⵏ ⵏⵉ ⵣⵅⵎⴰⵅ ⵣⵢⵉⴷⴰⵏ !

www.iam.ma

المغرب يعيش في مأزق خطير و كبير بسبب ارتباك حكومته التي عوض أن تبحث عن الحلول للمشاكل القتصادية و الثقافية و اللغوية والاجتماعية التي يتخبط فيها البلد.. اختارت أن تتعامل بمنطق القبضة الأمنية والزجرية لحل هذه المشاكل، مما خلق حواجز ومسافات بين الحكومة والشعب، وهذا يظهر بجلاء من خلال الاحكام القضائية التي أصدرتها الغرفة الابتدائية الجنائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء في حق نشطاء حراك الريف، والتي وصلت إلى أزيد من 300 سنة.

و مما عمق هذه الهوة بين الحكومة و الشعب كذالك، هو سياسة حزب العدالة و التنمية الذي يقود التحالف الحكومي، هذا الحزب الذي لم يستطع، بالرغم من الشعارات الكثيرة التي لطالما رفعها ويرددها في كل مناسبة وبدونها، تطبيق الدستور وما جاء به، بل بقيّ طوال السنوات الماضية منشغلا بمشاكله الداخلية، وبقيّ حبيس الحسابات الضيقة بين تيار «ابن كيران» و تيار «العثماني»، ففي الوقت الذي ينتظر فيه المغاربة إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية.. إلخ، سارع إلى التنكر إلى كل وعوده الانتخابية، بل وقدم تنازلات كثيرة في سبيل استمراره في حصد المناصب والمكاسب.

ففي الوقت الذي ينتظر فيه المغاربة إصلاحات اجتماعية واقتصادية وتحقيق الوعود الكثيرة التي وعد بها «البيجيدي» المواطنين، حملهم كلفة الإصلاح و رفع دعم الدولة على المواد الاستهلاكية، اكثر من ذالك تراجع عن مقترحه لإلغاء تقاعد البرلمانيين، بسبب أن أعضاء الحزب هم الأغلبية، بل ذهب ادريس الأزمي الادريسي، وهو رئيس فريق العدالة والتنمية في مجلس النواب، إلى حد تبرير تراجع فريقه عن مقترح إلغاء تقاعد البرلمانيين، بكون فريقه النيابي «واقف على الوضعية الاجتماعية الصعبة التي يعيشها بعض البرلمانيين الذي غادروا البرلمان» ..،مضيفا بأن «فريق العدالة والتنمية سيكون مع المقترح المشترك، لأنه المقترح الأكثر موضوعية وواقعية». أي تحولوا فجاءة إلى الدفاع عن الريع البرلماني بدلا من العمل على الاستجابة لمطالب المواطنين والتعامل بحنكة مع الاحتجاجات المتزايدة في مناطق مختلفة من الريف إلى جرادة وزاكورة والأطلس وسوس...

و في الوقت الذي ينتظر فيه المغاربة كذالك إخراج القوانين التنظيمية لأجرأة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، خرجوا بمقترح قانون حماية اللغة العربية التي لم يطالب به أحد، بل وعملوا بخبث على عرقلة القانون التنظيمي للأمازيغية في اللجنة المشرفة عليه.

و في الوقت الذي ينتظر فيه سكان المدن تصحيح طوبونوميا المدن و إعادة كتابة أسماء الأزقة بالامازيغية و بحروفها تيفيناغ، خرجت البلديات و الجماعات التي يسيرها بسياسة التعريب القسري للمدن و تزوير هوية المكان و ذلك بإطلاق أسماء فلسطينية على الأزقة و الشوارع و الأحياء..وكأن المغاربة ليس لهم مقاومون ممّن قدموا حياتهم قربانا لاستقلال المغرب، ورجالات وأسماء شخصيات ساهمت في التعريف بالمغرب في كل المجلات.

و في الوقت الذي ينتظر فيه الآباء و أولياء التلاميذ إصلاح التعليم، والتركيز على اللغات الأم في التعليم كما جاء في توصيات الأمم المتحدة و اليونسكو، لضمان استمرار عيش اللغة الأمازيغية، شرعوا في فرض اللغة العربية الفصحى في التعليم الأولي كإستراتيجية أيديولوجية لتعريب الأطفال و امانة اللغات الام سيرا على نهج علال الفاسي و عابد الجابري.

اذن و للخروج من هذا المأزق هناك ثلاث حلول لا رابع لها:

أولا: اجراء انتخابات سابقة لأوانها، لتصحيح ما يمكن تصحيحه من طرف الشعب الغاضب من سياسة هذه الحكومة.

ثانيا: حجب الثقة عن الحكومة من طرف الأغلبية البرلمانية وتعيين حكومة بديلة.

ثالثا: اعتراف هذه الحكومة بالفشل بكل مسؤولية وتقديم استقالتها نكرانا للذات وحفاظا على ما تبقى من كبرياء هذا الوطن الجريح.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵎⵎ ⵡⴰⵏⵏⴰ ⵉⴽⴽⴰⵜⵏ ⴳ ⵡⴰⵎⴰⵏ, ⴰⵔ ⴰⵙ
ⵜⵜⴰⴼⵔⴰⵡⵏ ⵙ ⵓⴷⵎ !

Amm wanna ikkatn g waman, ar as tta-frawn s udm !

أمينة ابن الشيخ

مرثية منا

قضية معتقلي «الريف» تطرح بالبرلمان الإسباني..
والرئيس «بيدرو سانشيز» يتهرب من الجواب على أسئلة حول حراك الريف وملف الغازات السامة

طرح نائب البرلمان الإسباني عن حزب اليسار الجمهوري الكتلاني، جوان تارذا، يوم الثلاثاء، 17 يوليوز 2018، قضية حراك الريف وملف المعتقلين السياسيين في البرلمان الإسباني، موجها مجموعة من التساؤلات للرئيس الإسباني «بيدرو سانشيث» حول وضعية حقوق الإنسان في الريف والمغرب بشكل عام، مشيرا إلى العقوبات السجنية التي فاقت أكثر من 300 سنة، إضافة إلى حديثه عن الدين التاريخي لإسبانيا المرتبط بملف حرب الغازات السامة ضد الريف.

وأكد جوان تارذا أنه على الدولة الإسبانية الاعتراف بجرائمها ضد الإنسانية، باستعمالها للغازات الكيماوية ضد مدنيين إبان حرب الريف التحريرية في عشرينيات القرن الماضي، مخاطبا الرئيس الإسباني «ألا نتذكر كل الآلام التي تسبب فيها الجيش الاستعماري الإسباني هناك، أنتم إلى حدود اليوم تمتنعون عن الاعتراف بالضرر الذي سببته الحرب الكيماوية التي شنها الجيش الاستعماري الإسباني».

وانتقد نائب الحزب الجمهوري الكتلاني بالبرلمان الإسباني، السياسة الحكومية ووجه خطابه لرئيسها، «سيد سانشيث، الآن تودون تصحيح أخطائكم، هذا عظيم، لكن تأكدوا أنكم لن تجدوننا بجانبكم، ولن نصوت على أي قانون يهدف إلى إعادة تمرير مغالطاتكم»،

وأضاف ذات النائب البرلماني «إذا كانت نيتكم التشريع من أجل جبر ضرر ضحايا فرانكو فنحن بجانبكم، أما إن كان غرضكم وضع مزيد من المساحيق، فنحن كما في 2007، لن نصوت لأي مبادرة من هذا النوع». مضيفا «كما لن تجدونا بجانبكم إن لم تلتزموا حقا ضد من يخرق حقوق الإنسان، سواء بتفويض التسيير الغير ديمقراطي لأزمة الهجرة واللاجئين، أو التغاضي على أمر خطير للغاية، يحدث الآن في بلد جار».

وأشهر جوان تارذا صورة لمسيرة 15 يوليوز بالرباط، التي خرجت من أجل المطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين ورفع الحصار عن الريف، قائلا «أنظر، هذه هي المظاهرة الأخيرة يوم الأحد الماضي في الرباط، الآلاف من المواطنين يخرجون إلى الشارع بعدما حرموا من حقوقهم الديمقراطية».

وأكد أن ساكنة الريف «تعاني اليوم من استغلال بشع على المستوى الاقتصادي، هذا بغض النظر على ما يعانيه الشعب الأمازيغي الريفي»، مضيفا «نتحدث هنا عن العشرات من الشبان زج بهم في السجن بأحكام تراوح 300 سنة، كيف يعقل الحديث عن حقوق الإنسان والسماح في نفس الوقت أن يحدث هذا في المغرب، هناك قمع واضح، نحن مجبرون على التدخل».

فيما تهرب الرئيس الإسباني «بيذرو سانشيث» من الإجابة، ولزم الصمت أمام أسئلة البرلماني الكتالاني «جوان تارذا».

وكان حزب «اليسار الجمهوري الكتالاني» قد أثار موضوع استعمال إسبانيا للأسلحة الكيماوية في حرب الريف بمجلس النواب الإسباني في عدد من المناسبات، كما طالب الدولة الإسبانية بجبر الضرر سواء معنويا أو ماديا للضحايا المدنيين، في إطار ما سمي بـ «قانون الذاكرة التاريخية» لإسبانيا.

ومن جهته كان التجمع العالمي الأمازيغي قد توصل برد إسباني رسمي حول الرسالة التي بعث بها إلى الملك الإسباني يوم 12 فبراير 2015، في موضوع الاعتراف الرسمي بمسؤولية الدولة الاسبانية في الحملات الحربية ضد السكان المدنيين في الريف الكبير خلال سنوات 1927-1921، وتعويض ضحايا حرب الغازات السامة، والمساهمة في جبر الضرر الجماعي وأداء الدين التاريخي اتجاه سكان المنطقة نتيجة ما طالهم من أضرار خطيرة لا زالت مستمرة بسبب تفشي مرض السرطان بين الأبناء والأحفاد.

وأشار رد الملك الإسباني، فيليبي السادس، في يونيو 2015، إلى أن الرسالة قد تمت إحالتها إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإسبانية نظرا لكونها القطاع المؤهل من ناحية الاختصاصات للدراسة والرد على مضمون رسالة التجمع العالمي الأمازيغي بخصوص مسؤولية إسبانيا في قصف الريف بالسلاح الكيماوي في عشرينيات القرن الماضي.

* كمال الوسطاني

الراخا يطالب حكومة العثماني بتقديم استقالتها

طالب رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا، حكومة سعد الدين العثماني بتقديم ا ستقا لتها ، بسبب ا لمحا كما ت الجائرة التي طالت معتقلي حراك الريف، وسوء تدبيرها للملفا ت الاجتماعية.

وقال رشيد الراخا في كلمته خلال مسيرة يوم الاحد، 15 يوليوز 2018، بالرباط، من أجل المطالبة بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف، أن الدولة مستمرة في نهجها سياسة "الأبارتايد" ضد الأمازيغ كلما خرجوا للمطالبة بحقوقهم.

واستنكر الراخا الأحكام القضائية القاسية التي صدرت في حق معتقلي حراك الريف، "والتي وصلت إلى 20 سنة سجنا، لمجرد مطالبتهم بمستشفى وجامعة"، مؤكدا أن هذه الأحكام سياسية "مبنية على تهم واهية لشباب غيور على وطنهم بعيد عن تهم الانفصال التي تريد الحكومة الصاقها بهم منذ الأيام الأولى للحراك وأكد أن "سياسة الأبارتايد التي تنهجها الدولة ضد الأمازيغ لم تعد مقبولة"، مطالبا الحكومة المغربية بالرحيل بعد فشلها في تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وتحقيق التنمية على جميع المستويات و في كل مناطق المغرب.

وأضاف الراخا أن الشعب "قال كلمته في مسيرة يوم15 يوليوز، وهو مؤهل ويزداد وعيا يوما بعد يوم ليتمكن من فرض الديمقراطية في بلدنا، وتحقيق المساواة بين اللغتين الأمازيغية والعربية، والتوزيع العادل للثروة بين الجهات، والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق و الواجبات.

وأكد رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، في ختام كلمته، على ضرورة إطلاق سراح معتقلي "حراك الريف" وغيرهم من معتقلي الحراكات الاجتماعية بكل من جرادة والجنوب الشرقي، وكل مناطق المغرب، مشددا على استمرارية النضال من أجل تحقيق الديمقراطية والمساواة بين جميع المواطنين.

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
كمال الوسطاني
منتصر أحولي (إثري)

• المتعاونون:
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
حميد ايت علي (افرزيز)

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدولي: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalamazigh.press.ma
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SAPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH

* Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت
ابن الشيخ

يوليوز-غشت 2018 - العدد 211-210
2968 – 211-210 – ⵖⵓⵢⵍⵢⵓⵣ-ⵖⵓⵛⵜ – ⵉⵎⴷⵡⴰⵔⵏ
www.amadalpresse.com

إعداد: هيئة التحرير

بعد صدور أحكام غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، يومه الثلاثاء 26 يونيو الماضي، في حق معتقلي الحراك الشعبي بالريف، القابعين بسجن «عكاشة»، والتي وصلت إلى 316 سنة، تتراوح ما بين سنة و 20 سنة سجنا نافذا، وغرامة مالية تتراوح ما بين 2000 و 5000 درهم. دعت مختلف أطياف هيئات المجتمع المدني بالمغرب إلى وقفات ومسيرات احتجاجية كانت اخرها بالعاصمة الرباط والتي شارك فيها آلاف المحتجين، حيث عرف شارع محمد الخامس، وسط مدينة الرباط، صباح يوم الأحد 15 يوليوز 2018، حضور عشرات الآلاف من المواطنين الذين حجوا من مدن مغربية مختلفة، خصوصا من مدن الريف، إلى المسيرة، مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين على خلفية حراك الريف الصادرة في حقهم أحكام ثقيلة وصلت إلى 20 سنة.

وعرفت المسيرة حضور عائلات المعتقلين، وعلى رأسهم والدي المعتقل، ناصر الزفزافي، الوجه البارز لـ «حراك الريف»، إلى جانب هيأة الدفاع التي آزرت المعتقلين طيلة أطوار المحاكمة التي امتدت إلى سنة تقريبا. وعرفت المسيرة الوطنية، التي دعا إليها معتقلوا حراك الريف، مشاركة أطياف وشرائح مختلفة من الشعب المغربي.

ولأهمية الموضوع إرتأينا في جريدة « العالم الأمازيغي» إعداد ملف حول الموضوع من خلال حوارات مع عائلات المعتقلين وكذا العديد من الفعاليات المدنية والحزبية والأكاديمية

استنكاروطني ودولي للأحكام «الجائرة» في حق معتقلي «حراك الريف»

هدى السكاكي زوجة المعتقل الحبيب الحنودي

الاحكام درس إنذار المغاربة، فكل من حاول الخروج للمطالبة بحقه في العدالة الاجتماعية سيلاقي نفس الأحكام الظالمة بتهم جاهزة على طاولة القضاء

قالت هدى السكاكي زوجة المعتقل الحبيب الحنودي المحكوم بخمس سنوات سجنا نافذا وغرامة مالية قدرها 2000 درهم، أن عائلات المعتقلين تلقت الأحكام الانتقامية الجائرة في حق النشطاء السياسيين لحراك الريف دون عنصر المفاجأة، لانهم كانوا على استعداد ويقين تام بأن الدولة ستنتقم منهم لأنهم فضحوا الفساد المتفشي في البلاد وأربابه».

وأضافت بأن الأحكام «كانت أحكاما جائرة ظالمة باعتراف جميع المنظمات الوطنية والدولية، وبإجماع المجتمع المدني والحقوقي والسياسي الوطني والدولي أيضا، لأنها أحكام زائفة بنيت على باطل لا أساس لها ولا حجج تثبت ارتكاب معتقلي الحرية والكرامة لما نسب إليهم، أحكام أثارت سخط الشعب وجميع العائلات وزادت من احتقان الوضع في الريف بل في المغرب عموما».

وعن سؤالنا حول كون الأحكام هي أنذار لكل الحركات الإحتجاجية بالمغرب تطبيقا لسياسة «لي هضر أرعف»، قالت هدى سكاكي وهي أم لثلاثة أطفال، «طبعا بدون شك الاحكام التي صدرت في حق معتقلي حراك الريف الابرياء أحكام انذارية و ترهيب للمعتقلين ليتراجعوا عن آراءهم، وتخويف لعائلاتهم اللاتي سمحن لابناءهن للخروج في الاحتجاجات و المشاركة فيها، وترهيب ايضا لجميع المغاربة الذين يتضامنون مع قضية حراك الريف او معتقليه وقد اعتقل على خلفيته العديد من ابناء الشعب»، مضيفة «الاحكام درس لمن لم يتعض مستقبلا من المغاربة خصوصا أبناء الريف، فكل من حاول الخروج للمطالبة بحقه في العدالة الاجتماعية وحقوقه المشروعة أو حتى التعبير عن رأيه سيلاقي نفس الاعتراض والأحكام الظالمة بتهم جاهزة على طاولة القضاء».

وختمت جوابها بقولها أن «هذه الأحكام مصداق المنطق الذي يستبيح الحريات ويعشى في الأرض فسادا وأكل القوي لحق الضعيف غصبا، وتكريس اللاديمقراطية واللاحرية للمواطن في هذا الوطن».

وعن المسيرة الشعبية بالرباط أكدت السكاكي بأن «وقفة الشعب المغربي كانت وقفة بطولية وتاريخية ودافع من خلالها عن حقوقه المشروعة ايضا عبر معتقلي حراك الريف فوقوفه مع أبناء الريف ليس فقط مناصرة لحراك الريف ومطالبه بل مناصرة لحقوق الشعب المغربي كافة، كما أعتبرها تأسيس لقاعدة رصينة وقوية تحمي مطالبه لأن مطالب حراك الريف هي مطالب جميع المغاربة. كما لا يجب ان نغفل أن الشعب المغربي أعطى درسا وصورة مبهرة أمام العالم رغم اختلاف الهويات والاعراق عن التلاحم والوحدة وأننا شعب واحد غير قابل للتجزيء».

وبخصوص الاستئناف اعتبرتها هدى «فرصة للقضاء أن يراجع أحكامه الظالمة في حق معتقلي حراك الريف الابرياء الذين طالبو بحقهم في الحياة الكريمة، وفرصة لامتصاص غضب الشعب المغربي الذي انتفض لهذه الاحكام الجائرة وخرج في احتجاجات عارمة ليقول للقضاء كن منصفا واطلق سراح الابرياء وحاسبوا الفاسدين الذين تسببوا في اندلاع حراك الريف بعد تجاهل طحن الشهيد وتجاهل مطالب أبناء الريف وعموم الشعب المغربي، وفرصة ايضا لاستعادة المصداقية للعدالة والقضاء في المغرب».

* إمرزيك رشيدة

محمد احمجيق شقيق المعتقل نبيل أحميجيق

الملف ابتدأ سياسيا ولابد من أن ينتهي سياسيا والحل هو خارج مؤسسة القضاء

أكد محمد احمجيق شقيق المعتقل نبيل أحمجيق المحكوم بعشرين سنة سجنا نافذا، في اتصالنا معه أنه «اولا وقبل الشروع في الجواب على سؤالكم حول الاحكام لابد من الإشارة إلى الإدانة القبلية لأحزاب الأغلبية في شخص بيانها المشؤوم من خلال اتهامنا بالانفصال وخدمة أجندات أجنبية وتلقي الدعم الخارجي، وهذا وحده كفيل باستنباط الاحكام وتوقعاتها» واردف «نحن كعائلة كنا ندرك تمام الادراك أن مسار الاحكام ذي توجه واحد اذا ما استحضرنا طبيعة التهم الموجهة إلى أخينا وكذا المسار القضائي للملف وأجزم بالقول إن المحاكمة سياسية في المقام الأول وغير عادلة بالمطلق بشهادة كل المتتبعين وان المحكمة لم تكن محايدة في قراراتها كذلك وهذا من صميم المحاكمات السياسية وهذا ما عيناه كعائلة بحكم حضورنا لأطوار هذه المحاكمة الاستثنائية»

وشدد احمجيق بأن «ما عرف حقوقيا بسنوات الجمر والرصاص لم تعرف مثل هكذا الاحكام الباطلة اذا ما استحضرنا السياقات السياسية والتاريخية لكل محاكمة على حدة وبالتالي فالذي اصدر الحكم ليس مؤسسة القضاء بل الذين اختاروا هذا المنحى والتعاطي مع حراك اجتماعي سلمي حضاري راقي والذي تفهمت من خلاله أعلى سلطة بالبلاد طبيعة احتجاجاته ومشروعية مطالبه».

وأضاف احميجيق «نحن نعتبر أن الاحكام بهذا الحجم هي رسالة لكل الشعب المغربي المقهور ولكل الاصوات الحرة الممانعة ولكل من يطالب بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية ولكل من ينادي بوطن يتسع لجميع ابناءه.

وأكد محمد بأن «براءة المعتقلين السياسيين ومشروعية المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي رفعها حراك الريف أصبحت محط إجماع وطني شعبي وهو ما يعكسه التضامن الوطني من خلال ما تعرفه كل المواقع الوطنية على طول جغرافية الوطن وبالتالي فهذه الحاضنة الشعبية التضامنية هي رسالة مطلبية إلى الدولة المغربية عنوانها البارز هو إطلاق سراح المعتقلين السياسيين على خلفية كل الحراكات الشعبية بما فيها حراك الريف وما المسيرة الوطنية الشعبية ليوم الاحد 15 يوليوز بالرباط إلا إحدى اقوى هذه الرسائل الوحدوية للشعب المغربي بكل اطيافه».

وعن الإستئناف قال محمد أنه «لايمكن أن نتوقع أشياءا هي من علم الغيب وتحتكم لموازين قوى، وكل ما أود أن أقوله في هذا الباب هو أن هذا الملف ابتدأ سياسيا ولابد من أن ينتهي سياسيا بمعنى أن الحل هو خارج مؤسسة القضاء» .

* إمرزيك.ر

أحمد الزفزافي من مسيرة 15 يوليوز بالرباط:

ها هو الريف يوحد المغرب من أقصاه إلى أقصاه

قال أحمد الزفزافي والد المعتقل ناصر الزفزافي، قائد «حراك الريف»، إن حجم الحضور المشارك في المسيرة يمثل «استفتاء شعبيا رافضا للأحكام، بشكل تطوعي ومن دون مقابل»، معبرا عن رفضه «تهمة الإنفصال التي يتهم بها أهل الريف».

وأضاف «ها هو الريف يوحد المغرب من أقصاه إلى أقصاه، وعندما نقول عاش الريف، نقولها لأولئك الذين يريدون فصلنا عن وطننا المغرب، ونؤكد لهم أن الريف سيعيش لتوحيد هذه الأمة»، واصفا وزراء حاليين في حكومة العثماني وقادة حزبيين بالانفصاليين «لأنهم تجنسوا بجنسيات أجنبية».

وطالب والد الزفزافي، في كلمة باسم عائلات معتقلي الحراك، أمام المشاركين في مسيرة الرباط، يوم الأحد 15 يوليوز 2018، بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وبالاستماع للشعب الذي خرج مطالبا بإسقاط الأحكام، وإطلاق جميع المعتقلين، مضيفا «هنا نخاطب صناع القرار نرجوكم أن تستمعوا لهذا الشعب العظيم».

واعتبر ذات المتحدث، الذي بدا متأثرا بالحضور الكبير الذي حج إلى العاصمة الرباط للمشاركة في المسيرة، أن الأحكام التي صدرت في حق معتقلي حراك الريف «تشوية لمفهوم دولة الحق والقانون وفصل السلط»، وأن «محاكمة المعتقلين هي محاكمة لمنطقة الريف بأكملها ولتاريخ وقادة الريف الذين صنعوا الملاحم»، مطالباً «برفع الحصار العسكري عن الحسيمة».

واستغرب الزفزافي الأب مما وصفه بالمفارقة التاريخية، ومن الحيف الذي يطال المدافعين الحقيقيين عن هذا الوطن، قائلا «في 26 ماي نفي الزعيم عبد الكريم الخطابي، وفي 26 ماي، أسر ناصر الزفزافي يوم 26 ماي، فالتاريخ دائما يعيد نفسه».

وفي ختام كلمته قدم «أحمد الزفزافي» شكره لجميع المتضامنين وكذا هيئة الدفاع التي تجندت للدفاع عن معتقلي الريف سواء بالدار البيضاء أو الحسيمة، مؤكدا أن الأحكام التي صدرت في حق نجله «ناصر» وباقي المعتقلين جائرة، مؤكدا «أن هناك محطات نضالية قادمة مستقبلا»، مشيرا في ذات السياق «إلى أن هذه الخطوات ستأتي بعدما تم منع تأسيسهم لجمعية عائلات معتقلي الريف من طرف سلطات الحسيمة».

* كمال الوسطاني

هدى ابنة المعتقل محمد جلول :

أبي مفخرة للأجيال

لا زلنا على العهد ولا زلنا متشبثين بملفنا المطلبي

تحدثت هدى جلول، الناشطة بحراك الريف، وابنة المعتقل السياسي محمد جلول، المحكوم بعشر سنوات سجنا نافذا، بلهجة يملؤها التفاؤل والحماس عن بطولة والدها وكل معتقلي الحراك الشعبي، وعن نظالاتهم وبراءتهم من كل التهم المنسوبة إليهم.

وقالت هدى جلول في حديثها لجريدة «العالم الأمازيغي»، «أنا ابنة البطل محمد جلول، وجئت للمشاركة في مسيرة الرباط من أجل التنديد بالأحكام التي وزعت على إخواننا معتقلي الحراك الشعبي بالريف واستنكارها»، مضيفة «ونؤكد أننا لا زلنا على العهد ولا زلنا متشبثين بملفنا المطلبي، الذي نطالب فيه بإحداث جامعة بالحسيمة، ورفع العسكرة عن الريف وغيرها من المطالب».

وأضافت «رغم العقوبات السجنية التي قضاها والدي، والأحكام الجائرة الصادرة في حقه، فسأظل أدعمه، لأنني على يقين أنه سيكون مفخرة للأجيال، لأنه لم يناضل إلا من أجل حقوق الشعب، ومن أجل تقدم البلد»، قبل أن تضيف «لكن مع الأسف هذه الدولة اتهمته بالانفصال في حين أن مسؤولي هذا البلد هم الانفصاليون».

وأكدت هدى، الحاصلة على شهادة الباكالوريا في يونيو الماضي، أن علم الجمهورية الريفية «إذا حملناه فهو جزء من ثقافتنا وهويتنا، ولا أحد يمكنه حرماننا منها، عاش الريف ولا عاش من خانه، أيوز» على حد تعبيرها.

* كمال. و

يوليوز-غشت 2018 - العدد 211-210
2968 – 211-210 ⵓⵔⵎⵉ ⵏ ⵓⵙⵎⵙⵓ – ⵖⵓⵍⵢ-ⵖⵓⵛⵜ
الأمازيغي العالم AMAZIGH ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⵓ
www.amadalpresse.com

المحامي محمد أغناج، عضو هيأة الدفاع عن معتقلي حراك الريف لـ"العالم الأمازيغي"

ملف المعتقلين "سياسي بدأ بقرار سياسي ونرجو أن ينتهي بحل سياسي"

• كيف تلقيتم الأحكام الصادرة في حق معتقلي حراك الريف؟

** لا بد أن نسجل ابتداء أن الملف هو ملف سياسي، وأن المتابعات والتهم هي سياسية حسب التعريف الذي اتفق عليه المؤتمر السادس لتوحيد القانون الجنائي المنعقد بكوبنهاكن سنة 1935، والذي عرف الجرائم السياسية بأنها هي "جرائم موجهة ضد تنظيم الدولة وسيرها، وكذلك الجرائم الموجهة ضد حقوق المواطنين المشتقة منها، وهي ما يطلق عليه الجرائم السياسية البحتة"، لذلك فتوجيه الاتهام للمعتقلين بارتكاب جنايات وجنح المس بالسلامة الداخلية للدولة، وتدبير مؤامرة من أجل ذلك، وتنظيم مظاهرات وتجمعات، والعصيان، والتجمهر، والمس بالوحدة الترابية للبلاد والمس برموز الدولة، كلها جرائم سياسية، والمتابعة فيها متابعة سياسية، لأنها جاءت بناء على سياسة جنائية، يبلغها وزير العدل للوكلاء العامين طبقا لمقتضيات المادة 56 من قانون المسطرة الجنائية المغربية. كل هذا لنقول أن الأحكام في مثل هذه القضايا هي أحكام سياسية بغلاف قضائي.

وشخصيا، تفاجئت بالأحكام وصدمت بتفاصيلها. لكونها لا تتناسب مع حيثيات وظروف القضية وما جرى من مناقشات وما تبين من حقائق أثناء نظر القضية، كما أنها جاءت مخيبة للآمال، وان كان المعتقلون، لم يتأثروا أبدا بالأحكام، أولا لإيمانهم ببراءتهم، ولثقتهم في عدالة قضيتهم.

• هل كنتم تتوقعونها كهيأة الدفاع نظرا لتتبعكم لمسار الجلسات الطويلة؟

** من الصعب توقع أي شيء من قضائنا، في هذه القضية أو في قضية أخرى، ومهما ذهبت بنا السيناريوهات الممكنة في هذا الملف بعيدا، فإن الأحكام جاءت أقسى من أسوء الاحتمالات. خصوصا وأننا أملنا في تطبيق عادل للقانون (حسب ما نص عليه دستور 2011) بدأ يكبر مع تعاقب الجلسات وتلاحق المعطيات، فالدولة تعترف بخطأ وصم حراك الريف بتهم الانفصال وخدمة الأجندة الخارجية، وتعترف بوجود تقصير في انجاز وتتبع المشاريع التنموية الرسمية، وتسارع في معاقبة من تحملهم المسؤولية عقابا إداريا. وتعترف كذلك بمشروعية الاحتجاجات والمطالب المرفوعة وشعبيتها. فالنتيجة المتوقعة هي الحرص على إحداث انفراج في الملف، وليس العكس.

• على ضوء هذه الأحكام؛ هل يمكن الحديث عن فشل إصلاح منظومة القضاء وورش استقلاليته؟

** استقلال القضاء لا يمكن أن يكون جزيرة نعيم في محيط غير ذلك. فلا استقلال للقضاء إلا في نظام يؤسس دستوريا وواقعيا لفصل حقيقي للسلط، وفي نظام يجسد احترام الحقوق والحريات على جميع المستويات. استقلال القضاء ليس فقط مسألة إجرائية ومؤسسية.

• كيف تتوقعون مرحلة الاستئناف؟

** كما قلت لكم، يصعب توقع أي شيء مع قضائنا، وكل السيناريوهات ممكنة. لكننا كدفاع، لا نهتم بهذه التوقعات، ونقوم بمهامنا في إطار قواعد ورسالة مهنة المحاماة والمبادئ الأساسية التي صادقت عليها الأمم المتحدة بخصوص استقلال المهنة ودور المحامين. وقد حاولنا ونحاول أن نؤدي دورنا في فترات مقاومة الإحتلال الفرنسي، وكذا في أحلك فترات سنوات الرصاص، وقدمنا استئنافا مهنيا وفق ما يطلبه منا القانون، وسنقدم طلباتنا ودفوعنا ودفاعنا وفقا لذلك.

لكننا أكدنا في تصريحنا خلال الندوة الصحفية التي نظمناها الاثنين 9 يوليوز أن هذا الملف هو ملف سياسي بدأ بقرار سياسي، ونرجو أن ينتهي كذلك بحل سياسي ينهي معاناة المتهمين والمتابعين (في الدار البيضاء وفي باقي محاكم المغرب بالحسيمة وفي غيرها) وعائلاتهم، ويضع حدا للتوتر الذي تعرفه تلك المنطقة الغالية من بلدنا.

* حاوره: منتصر إثري

الإعلامية والناشطة الحقوقية فتيحة أعرور لـ"العالم الأمازيغي"

الأحكام صادمة وتذكرنا بزمن اعتقدنا أنه ولى إلى غير رجعة

ما هي تداعيات الأحكام الصادرة في حق المعتقلين على خلفية "حراك الريف" على واقع حقوق الإنسان بالمغرب؟

طبعا ما من عاقل يمكنه نفي التراجعات الخطيرة التي عرفتها حقوق الإنسان بالمغرب، فالأحكام الصادرة في حق النشطاء تذكرنا بزمن اعتقدنا أنه ولى إلى غير رجعة. ما يحدث خطير جدا وقد عاد بنا إلى نقطة الصفر بعدما اعتقدنا أن الصفحة قد طويت تماما. لكن الذي يعود إلى التاريخ المغرب سيكتشف ويتعرف بالملموس على طبيعة نظام المخزن، بنيته ونظرته الاحتقارية إلى المواطن المغربي، خصوصا منذ القرن السابع عشر إلى اليوم. العودة إلى التاريخ تساعد بالملموس على فهم ما يجري اليوم، فحملات »تأديب» الأمازيغ المتمردين التي كانت تنظم في الماضي تحت مسمى الحركة بتسكين الكاف، لإجبارهم على أداء الضرائب، حافظت على المضمون نفسه وغيرت من شكلها فقط. نحن في أمس الحاجة اليوم إلى التاريخ والعلوم الاجتماعية لفهم طبيعة الواقع السياسي لتحديد كيفية التعامل معه.

إزاء كل هذا، يظل الحديث عن حقوق الإنسان دون استحضار عقيدة البنية المخزنية، تركيبتها والأساطير المؤسسة لها، مجرد وهم ومضيعة للوقت. حقوق الإنسان لا تتماشى أبدا مع منطق الرعايا وحملات الانتقام والتأديب وطمس الهوية والتضييق على حرية التعبير والعقيدة.

لقد اتضح اليوم أن هيئة الإنصاف والمصالحة وما سمي بطي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كان مجرد مناورة لتأمين استقرار العرش. لقد تطلب هذا خطة ممنهجة تروم تشتيت صف المعارضة، واستقطاب النخب وإضعاف الأصوات المطالبة بالديمقراطية والحرية وإقرار الحقوق الهوياتية. هذه الحقوق التي لا يستقيم الحديث عنها بدون عدالة مجالية وبدون الحق في التصرف في الثروات. لا يستقيم أبدا دون السعي الجدي إلى تكريس الارتباط بالأرض والحفاظ على الثقافة واللغة والشق الإيجابي من القيم الموروثة.

• كيف تلقيتم هذه الأحكام؟ وهل كنتم تتوقعونها بحكم تتبعكم لمسار ملف الحراك من البداية؟

طبعا الأحكام كانت صادمة وغير متوقعة بحكم حرص النظام منذ منتصف سنة ألفين على تسويق صورة جيدة له على مستوى حقوق الإنسان. بلد صرف الملايين في الماركوتينغ السياسي على الصعيد الدولي لا يمكنه أن يلطخ صورته بجرة قلم وبهكذا عبث واستخفاف. لقد اعتقد القائمون على الأمور أن خطة تشتيت الصف والاحتواء من أجل الهيمنة ستنهي كل شيء وستؤدي إلى نهاية التاريخ، بتعبير فرانسيس فوكوياما، والواقع هو العكس تماما فمصار الحرية شاق وطويل، قد يخمد بعد إضعافه إلى حين لكنه ما يلبث أن يعود أكثر قوة وشراسة بعد جيل أو جيلين.

هذا هو التاريخ والتاريخ مليء بالدروس والعبر، ومن شأن العودة إليه أن يجنبنا الكوارث قبل أن تقع الفأس في الرأس ما لم تكن قد وقعت فعلا.

العالم اليوم أصبح قرية صغيرة وحبل الكذب قصير، وقد صار أقصر مع الإعلام البديل وسرعة انتقال المعلومة. العالم اليوم بأسره يتابع حراك الريف والأحكام الجائرة الصادرة في حق الشباب، بل إن الحراك صار يلهم شعوبا أخرى، وما يحدث في العراق اليوم لخير دليل على ذلك، مع أن تجربة الريف يصعب تقليدها في بلد آخر لأن الأمر يتعلق بحراك سلمي، وحدوي، منظم، غير مخترق وراكم من التجربة ما يكفي.

هذه الأحكام كانت صادمة لنا كأفراد أولا لكن سرعان ما تجاوزنا الصدمة. لكن تلقيناها أيضا كهيئات حقوقية ناشطة بشكل كبير هنا في المهجر، تدارسنا الأمر واتجهنا إلى التحرك العاجل من أجل إطلاق سراح المعتقلين والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة. لا يمكن أبدا الصمت حيال ما يجري، فالبلد على كف عفريت ولا حياة لمن تنادي.

• في نظركم، لماذا استعلمت الدولة هذه المقاربة الأمنية والزجرية مع ملف "الحراك" عوض الاستجابة والتفاعل مع المحتجين؟

النظام السياسي لا مشروع مجتمعي حقيقي ليه، كل ما يهمه هو الهيمنة السياسية واستغلال الثروات وإخراس الأصوات المزعجة، سواء عبر استقطابها وتدجينها أو قمعها بمختلف الأساليب: ترويج الأكاذيب ومحاولة النيل من سمعة النشطاء، وبالتفرقة وزرع البغضاء بين أبناء الوطن الواحد، إلى غير ذلك. لا غرابة إذن، بعد أن تم استنفاذ كل الأساليب أن يكون التعنت هو الرد في التعامل مع حراك الريف. الذي يناور من أجل الهيمنة عليك لا يمكنه إلا أن يخرج ورقة العنف حينما يشعر بالضعف عندما يفشل في ترويضك والسيطرة التامة عليك.

الدول التي تأخذ الاحتجاجات بعين الاعتبار دول لها مشروع مجتمعي ومواطناتي تسعى إلى الحفاظ عليه وترسيخه. هذه الدولة تقدر وتحترم مواطنيها وتعتبر أن جهاز الدولة في خدمة الجميع وليس أداة تسلط في يد أقلية لا هم لها سوى الاغتناء والبقاء في السلطة مهما كلف ذلك من خسارات للوطن وحتى للاستقرار الإقليمي والدولي. الجواب على هذا السؤال رهين كما قلت سابقا بمعطى تاريخي ثابت: التعنت بدل التفاعل هو السمة الغالبة في تعاطي المخزن مع الشعب المغربي منذ ما كانوا يسمونه بالسيبة إلى يومنا هذا.

الواقع أن السيبة لم تكن سوى حالة تمرد من أجل ضمان الاستقلالية عن جهاز المخزن أيام كان الشعب الأمازيغي يحتكم إلى قوانينه العرفية المتجددة وفق ظروف اللحظة وشروطها، أيام كان يدبر حياته اليومية بطريقة ديمقراطية قل نظيرها في تلك الفترة.

*حاورها: منتصر إثري

أسئـــلة 3 ـــلة لـــ الناشط الأمازيغي مصطفى التلموتي

لكي نفهم لماذا هذه الأحكام لابد من معرفة العلاقة التي تربط منطقة الريف بالمركز

• لماذا في نظركم كل هذه الأحكام في حق معتقلي «حراك الريف»؟

**في البداية أود أن أشكر جريدة «العالم الأمازيغي» على إتاحتها لي هذه الفرصة للتعبير عن رأيي فيما يخص الحراك الشعبي بالريف.

بالنسبة للأحكام التي تم إصدارها في حق معتقلي الدار البيضاء على خلفية الحراك الشعبي لم يتقبلها الرأي العام الوطني بشكل عام، كونها تعد قاسية ومجحفة في حق أشخاص مارسوا حقهم الدستوري المشروع في الاحتجاج، ما نتج عنه ردود فعل الشارع المغربي الذي أبان عن رفضه المطلق لهذه الأحكام التي تعود بالمغرب إلى سنوات الرصاص.

لكي نفهم أكثر لماذا هذه الأحكام لابد من وضع المتتبع في الصورة عبر إطلالة سريعة على العلاقة التي تربط منطقة الريف بالمركز.

يشهد الجميع على الدور الطلائعي الذي لعبه الريف في المقاومة المسلحة وتعبيره عن رفض الاستعمار والتبعية بشتى أنواعها، ما جعله يدفع ثمن ذلك بدماء أبناءه الذين استشهدوا في سبيل تحرير هذه الأرض في عشرينيات القرن الماضي، غير أن الدولة لم ترد الإعتبار لهذه المنطقة ولرجالها، بل كرست نفس سياسة المستعمر المتمثلة في القمع ووضعت المنطقة في خانة بلاد السيبة ما فتح لها المجال لممارسة العنف في حق أبناء الوطن، وما أحداث 58/59 إلا خير دليل على ذلك، بالإضافة إلى تعامل الدولة مع الريف عقب أحداث 84، وكذلك أحداث 20 فبراير 2011، ثم محطة مقتل الشهيد محسن فكري التي تعد الانطلاقة الفعلية للحراك الشعبي.

إن الطبيعة التمردية التي يعيشها ابن الريف لم تأتي من فراغ، بقدر ما هي تعبيرعن تراكم تاريخي جعل منه معرضا لكل المبادرات التي تأتي من المركز من منطلق فقدان الثقة، ونحن اليوم أمام الأحكام القاسية التي صدرت في حق معتقلي الريف ستزيد من حدة الهوة بين المنطقة والمركز.

إن المخزن بالمغرب يعي جيدا هذه السيكولوجية التي تؤطر أبناء المنطقة، كونه جزء لا يتجزأ من بروزها وتبلورها، ما جعله اليوم يحاول أن ينزع عن الحراك الشعبي طابعه الريفي، ويقدمه على شكل حراك مغربي هدفه تحقيق المطالب الإجتماعية والاقتصادية، رغم أن الثمن دفعه أبناء الريف فقط، وما يؤكد ذلك أكثر هو القمع الذي تعرفه أي مبادرة للإحتجاج بالريف والعكس صحيح بالنسبة للمناطق الأخرى بالمغرب.

• لماذا هذه المقاربة الأمنية في مواجهة الحركات الاجتماعية بدل الاستجابة لمطالبها؟

** حسب توفيق عبد الصادق فإن أي فعل احتجاجي يعد تعبيرا عن سلوك تمردي وانتفاضي أو ثوري ينطلق من مطالب بسيطة، ثم سرعان ما تتسع رقعة المطالب إذا أتيحت له الفرصة لذلك، قد يصل إلى ثورات تستهدف رأس النظام كما حدث في الثورة الفرنسية التي تطورت عن غير قصد إلى أن اكتسحت الحكم وهو ما حدث في مصر وتونس، ثورات انطلقت من مطالب اجتماعية واقتصادية إلى ان استهدفت إطاحة النظام بأكمله.

كل هذه المنطلقات جعلت المخزن بالمغرب يأخذ الحيطة والحذر من الحراك الشعبي بالريف، عبر حصره في البداية بمدينة الحسيمة فقط، غير أن هذه المقاربة باءت بالفشل نظرا لاتساع الاحتجاج الذي ساد الريف بأكمله وكذا مناطق أخرى بالمغرب.

رغم البلوكاج الذي كانت تعيش الحكومة على وقعه، فإن المخزن بدأ يسارع الزمن ويهيء الرأي العام لتقبل فكرة أن الحراك الشعبي بالريف حراك سياسي أريد به الانفصال عن المغرب وزرع الفتنة في صفوف الشعب ويهدد الوحدة الترابية للبلاد عبر تسخير المساجد والإعلام...

هكذا يمكننا أن نستخلص بأن تخوف النظام من اتساع رقعة الاحتجاج وكذلك الرفع من سقف المطالب جعله ينهج منطق القمع، والاعتقالات.

من جانب آخر، كي نكون موضوعيين نسبيا، يمكننا القول بأنه لو كان الهدف وراء الحراك الشعبي بالريف المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكان النشطاء اختاروا الحوار من أجل تحقيق هذه المكتسبات بأقل الخسائر، لكن الواقع الذي شهدناه بعد نزول الحكومة إلى مدينة الحسيمة عرف نفور النشطاء من الحوار وانسياقهم وراء خيار التصعيد، جميل جدا أن نختار التصعيد لكن كان لابد من وضع رؤية واضحة لأفق المطالب التي نناضل من أجلها، أما الدفع بالنشطاء وراء خيار التصعيد، في مقابل غياب رؤية سياسية واضحة المعالم التي ستواكب الأحداث في المستقبل جعل كفة التضحيات تغلب كفة المطالب.

• هل تعتقدون أن هناك بوادر لإطلاق سراح المعتقلين وانفراج الأزمة في الريف؟

** كما قلت سالفا فإن تاريخ منطقة الريف في علاقته مع المركز يبقى العائق الأساسي ومنبع التخوف الحقيقي والوحيد بالنسبة للمخزن في إطار تعامله مع المعتقلين، خاصة بعد أن أصبح ناصر الزفزافي رمزا للتضحية في سبيل الكرامة والعدالة الاجتماعية، وفاعلا أساسيا في الميدان بحكم الثقة التي استمدها من الجماهير بمعية النشطاء الآخرين، حيث أصبح من الصعب على المخزن التعاطي مع هذا الملف بشكل ديمقراطي بعيدا عن التسييس.

إن رد الفعل الذي عرفه الشارع المغربي بعد صدور الأحكام في حق المعتقلين السياسيين للحراك الشعبي أصبح لزاما على منظومة العدل أن تتعامل بشكل عقلاني، وأن تجعل من هذا الملف بداية للمصالحة مع الريف في إطار الإنصاف والمصالحة.

ويبقى لمنظومة القضاء في المرحلة الراهنة اللعب على وتر الزمن، أي محاولة إرهاق الشارع المغربي عبر التأجيلات في الأحكام والتصارع مع المساطر القانونية المتعلقة بالاعتقالات.

* حاوره كمال الوسطاني

يوليوز-غشت 2018 - العدد 211-210
ⵖⵓⵢⵓⵣ–ⵖⵓⵛⵜ – ⵜⵎⴰⵡⴰⵙ 211-210 – 2968
الأمازيغي العالم
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
www.amadalpresse.com

الجامعي والباحث في السيمائيات عبد الله بريمي ل "العالم الأمازيغي" :

عندما يصبح الاستبداد قانونا يصبح الاحتجاج أمرا واجبا

الأحكام الصادرة في حق نشطاء الريف من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الاحتقان الاجتماعي

عرف مقتل محسن فكري تضامنا كبيرا في جلّ المدن المغربية، وواكبت السلطات كل الاحتجاجات بما يضمن السلمية غير أن مدينة الحسيمة لوحدها بقيت تنادي بالإصلاح الذي انبثق من واقعة مقتل محسن فكري وكانت لا تتعدى المئات قبل أن يرتفع العدد بعد صدور بيان الأحزاب المشكلة للحكومة الجديدة والتي اتهمت المحتجين بالانفصاليين. هذا البيان مثل الزّر الذي غيّر مجرى الاحتجاجات ثم محاولة استمرار سحب الشرعية السياسية والاجتماعية من هذا الحراك الاحتجاجي وربطه بأشكال التمرّد والرغبة في زعزعة أمن الوطن واستقراره. وبرزت بعض الشخصيات الكاريزمية على رأس قيادة الاحتجاجات في الريف، يتعلّق الأمر بشخصية «ناصر الزفزافي» وشخصيات قيادية أخرى. تفاصيل أخرى مع الأستاذ الجامعي بريمي في هذه القراءة السيمائية لحراك الريف.

• أستاذ بريمي، تقدمت أخيرا بعدد من القراءات للحركات الاحتجاجية في المغرب من زاوية تخصصكم كباحث في مجال السميائيات، ما هي ملاحظاتكم حول ما حدث في الريف؟

بدأت قصة احتجاجات الريف في 28 أكتوبر 2017 بعد مقتل بائع السمك محسن فكري عندما حاول استرجاع أسماكه التي صودرت منه بحجة عدم حصوله على ترخيص بالاصطياد. تعود هذه الواقعة عندما كانت شاحنة نقل أزبال بصدد إتلاف كمية من الأسماك الممنوعة من الصيد وفق ما نقله بلاغ عن السلطات المحلية، وهي كمية مصادرة من بعض التجار الذين اشتروها من ميناء المدينة. فقد احتج الشاب التاجر محسن فكري على المصادرة ودخل إلى منطقة ضغط الأزبال لمحاولة دفع السلطات الأمنية إلى التراجع عن قرار الإتلاف، غير أن آلية الضغط جرى تشغيلها، فجرّت محسن إلى الداخل ليلقى مصرعه.

قُتل محسن فكري طحنا وقد سُحقت عظامه في حاوية أزبال وهي الصورة التي خلّفت تذمّرا وذهولا كبيرين وسط كل المغاربة الذين تداولوا الهاشتاغ # طحن مو.(إطحن أمّه) رفقة صورة يظهر فيها الراحل داخل الشاحنة وقد فارق الحياة. يضاف لهذا الهاشتاغ هاشتاغ آخر هو # شهيد_الحكرة وكذا هاشتاغ # كلنا_محسن_فكري، غير أن هاشتاغ # طحن_مو كان هو الأكثر تداولا وفق إحصائيات موقع hashtagify. ويعدّ هاشتاغ # طحن مو.(إطحن أمّه) مؤوّلا بالمعنى البورسي للكلمة؛ فهو تكثيف دلالي لكل الممارسات الدالّة على الحقد والكراهية. لذلك لا يمكننا تصور معنى لفعل طحن خارج مدار السيرورة الدلالية في أبعادها التعددية. بمعنى آخر، فإدراك المعنى وإدراك شروط إنتاجه وأشكال تصريفه داخل هذا الكون السميائي المتعلق بفعل الطّحن، يمرّ عبر الممارسة الدلالية سواء في أبعادها اللسانية أو الرمزية. لذلك فإن التأويلات التي تعطى لهذا الفعل أو لهذه الممارسة وكل الأشكال والتعبيرات التي تجاورها وتنخرط في سمياء كونها، لا تنفصل عن التعدد والتنويع الدلاليين. لهذا فإن مقولة التعدد الدلالي تفترض نواة دلالية ثابتة وقارة، وهو ما يحيل على المعنى في أبعاده المباشرة والحرفية. لأن الضامن لمشروعية التأويل ومصداقيته، هو هذا الحدّ الأدنى المعنوي باعتباره القاسم المشترك الذي تتقاطع فيه كل الدلالات. لأن الجدل الدائر حول المعنى وتعدد الدلالات وحرية التأويل وطبيعة النص، وإجمالا حول طبيعة السميوزيس ينهض على هذا الاختيار الراسخ والمتمثل في الدفاع عن المعنى الحرفي. فهو فعل يتضمن من جهة أولى، القدرة على إنتاج الدلالة استنادا إلى معطيات مباشرة هي ما يشكل الوجود الأصلي للفعل في أبعاده الحرفية، وهي مرادفات: جَرَشَ - حَطَّمَ - دَقَّ - سَحَقَ - فَتَّتَ - كَسَّرَ هَرَسَ – هَشَّمَ... كما يتضمن من جهة ثانية، لحظات إضافية تنزاح عن التعيين لتعانق سيرورة التأويل بوصفها متوالية ضمنية داخل أي سيرورة لإنتاج الدلالة وتداولها. فالطحن هنا، علامة سميائية تتجاوز كل استعمال حرفي إنه طحن يقذف بالعلامة من موقعها التّعييني المباشر، إلى عالم جديد من الدلالات؛ وهذه الدلالات ليست معطاة بطريقة مباشرة من خلال ما يبدو من ظاهر العلامة، بل تشير إلى تجربة ضمنية، فـ "العلامة تحتوي أو تشير إلى مجمل مكوناتها الأكثر إيغالا في القدم".

إن الطّحن هنا، ليس هو طحن القواميس ولا طحن اللغة، بل طحن رمزي وقيَمي؛ بما يحمله فعل طحن من دلالات إضافية تعطيه غناه التأويلي، سواء كانت دلالات نفسية معبّرة عن الحقد والكراهية الدفينين في نفسية الطاحن بعلاقته بالمطحون أو دلالات تاريخية تكشف فظاعة ما تعرض إليه المطحون من جرائم ضدّ الإنسانية وإبادة شاملة على يد المستعمر الإسباني بأسلحته الكيماوية، وهي جرائم لا زالت آثارها إلى يومنا هذا، موشومة في ذاكرته. أو دلالات اجتماعية تكشف عن واقع التهميش والظلم الاجتماعي والذي يعبر عنه في صيغته المغربية بالإحساس بـ «الحُكرة». ولا يوجد المعنى بعيدًا عن حركة التاريخ؛ يمارس المعنى حركته في الكل؛ بطريقة موسوعية – أي في العلاقة مع عوالم اجتماعية وثقافية. ولا يتم تحديد الوحدات الثقافية من الوجهة التاريخية والثقافية والاجتماعية وكفى، ولكن يتم ربطها وتفعيلها ووضعها في خضم اللعب في السيرورات السميائية متكئة على صلتها بالفرد وبثقافته.

إن اللغة ليست ببساطة مسألة علاقات بين الدّال والمدلول ونسق من العلاقات المسنّنة، وليست الهُوية السميائية ذات قيمة متغايرة (بين الشيء وضدّه) بهذا التبسيط، ولكن اللغة أيضًا – ودائمًا – مسألة لها علاقة بالاستنباط والتفسير والاستدلال: فكل علامة تنفتح على لعبة تأويلية ويمكن، (يعني: في سياقات معينة، كل علامة يمكن أن تعني شيئًا مختلفًا عن معناها «المعتاد»). إن الظروف السياقية والتطبيق التأويلي مكونان أساسيان من مكونات الدلالة. لا توجد سميائيات قبل هذين البعدين أو بعيدًا عنهما. لذلك فـ «إطحن أمّه» هي ملفوظ لساني له شحنات ثقافية وبلغة يوري لوتمان نَسق منمذج ثانوي قادر على برمجة سلوك ثقافي دالّ على الحقد والكراهية. إطحن أمّه: للتخلّص من احتجاجه ومن مقاومته ورفضه لواقع الحال. وربّما تزداد المسألة أكثر تعقيدا إذا أضفنا لفعل طحن الوحدة المعجمية («مّو» بالعامية المغربية) أمّه. إن هذا الاستعمال سيجعلنا نكتشف أن المطحون حقيقة هو محسن فكري لكن رمزا وهذا هو الأصل هو أمّه، فنكون بلاغيا أمام تعبير بضدّ مقتضى الحال. «الأم» هنا وفي لا وعي اللغة هي المستهدفة، بما لها من دلالات رمزية غاية في التنوع إنها كون سميائي ثقافي متعدد فـ:

- الأمّ مدرسة،
- الأمّ أرض،
- اللغة الأمّ،
- الوطن الأمّ،
- الحضارة أمّي
- الأمّ أصل الشيء،
- الأمّ عيد.

فمن حليب هذا الأمّ رضع هذا المطحون ثقافة الكرامة والرفض لكلّ الممارسات النافية للقيم الإنسانية ومنها رضع الإباء ورفض العبودية ومنها تعلّم التعدّد والاختلاف والتسامح. فالأم لغة وتاريخ وهوية وحضارة وعيد... وأخشى ما أخشاه أن يكون هذا الكون السميائي هو المراد بالطّحن!!!

• ما دلالات هذا الطحن والاحتقان في مغرب اليوم؟

** لقد عرف مقتل محسن فكري تضامنا كبيرا في جلّ المدن المغربية حيث واكبت السلطات كل الاحتجاجات بما يضمن السلمية غير أن مدينة الحسيمة لوحدها بقيت تنادي بالإصلاح الذي انبثق من واقعة مقتل محسن فكري وكانت لا تتعدى المئات قبل أن يرتفع العدد بعد صدور بيان الأحزاب المشكلة للحكومة الجديدة والتي اتهمت المحتجين بالانفصاليين والذي كان من جهة، بمثابة الزّر الذي غيّر مجرى الاحتجاجات من طبيعية لمنزلقة، ثم محاولة استمرار النظام السياسي في سحب الشرعية السياسية والاجتماعية من هذا الحراك الاحتجاجي وربطه بأشكال التمرّد والرغبة في زعزعة أمن الوطن واستقراره. بدأ هذا عندما برزت بعض الشخصيات الكاريزمية على رأس قيادة الاحتجاجات في الريف، يتعلّق الأمر بشخصية «ناصر الزفزافي» وشخصيات قيادية أخرى.

احتجاج الريف إذن، هو حركة قوية تحمل مطالب ذات خصوصيات مجالية لكنها في العمق مطالب عامة تعتبر المدخل الرئيس لبناء الدولة الحديثة عبر أبواب ثلاثة:

- باب الحرية
- باب الكرامة
- باب العدالة

ويمكننا القول: إن هذا السلوك الاحتجاجي هو فعلٌ مبني على رغبة الإنسان في تغيير واقعه عبر رفضه واستنكارة للظرف الاجتماعي أو السياسي وكل أشكال الاستبداد. وعندما لا يُسمعُ صوته من قبل أصحاب القرار يشعرُ بالإهانةِ وعدم القيمة، فيندفع لإثبات العكس من خلال احتجاجات في رسائل مسنّنة أو عبر دعامات تواصلية وتعبيرية أهمها: اللافتات والملصقات والأقمصة والمناطيد والشعارات والكتابة على الجدران...وتتضمّن كل هذه الدعامات رسائل مفادها: «أنا موجود فاسمعوني» أو «أنا أحتج إذن أنا موجود»، وهي صيغة غاية في التفلسف والتشبّع بقيم الوعي، خاصة، إذا كان الاحتجاج لا يراد به الانضمام الأرعن إلى أسلوب التمرّد. فالجماهير التي تردّد الشعارات دون أن تفهم حقّا أصلها ولا المقصود من ورائها أو التي تقول «لا» دون التفكير في بناء «نعم» أو التي ترفض الواقع دون أن تقدر على الحلم ببدائل ممكنة له، فإن هذه الجماهير لا يمكنها أن تكون سوى أسيرة للروتينية والمعتاد ولحركة آلية مألوفة تجعلنا نفقد الإحساس بالإبداع الذي يميّز الإنسان في كينونته. ولا ينبغي أن نفهم من عبارة أنا أحتج إذن إنا موجود، أن الذين لا يحتجون يفتقدون لخاصيتهم الإنسانية أو هم مجرّد آلات وحجارة لا أحلام لهم ولا انفتاح لهم على عوالم التغيير. فهناك فترات تظهر الهزّات الحقيقية التي يصاب فيها الإنسان في كرامته ونفاذ صبره ممّا يترجم عمق معاناته أو معاناة رفاقه أو أسرته أو مجتمعه. إن أولئك الذين لا يشتكون ليسوا دائما قادرين على تصور بديل حقيقي لواقع رهيب كان أشدّ قسوة عليهم وزاد من معاناتهم.

• أستاذ عبد الله على خلفية أحداث الريف وجرادة وزاكورة كيف تقرأ سميائيا واقع الاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه عدة جهات بالمغرب وما هي أسبابه ودلالاته؟

** يمكنني القول من جهة، إن السميائيات تدرس كل ما يمكن أن يستعمل أو يساعدنا على الاحتجاج. فلغة الاحتجاج المتمثلة في الطرق التي يبني بها الأفراد صراخهم المعبّر عن المعاناة والألم ونفاد الصبر والسخط ضدّ الوضع القائم والاحتقان- سواء في الريف أو جرادة أو زاكورة أو كل جهات المغرب - هي في الواقع، لغة لا حدود لها. كل شيء يمكن ترتيبه للدلالة على هذا الاستياء وجها لوجه مع هذا الواقع البئيس المهمّش في أشد مفارقاته وتناقضاته؛ حيث التعابير اللفظية وملامح الوجه والإيماءات الجسدية وحركات الأفراد والجماهير والعلاقة مع الفضاء والأصوات والألوان والأشكال وحتى الصمت. كل هذه الأمور يمكن استخدامها للاحتجاج. وبالتالي فإن أي شيء يمكن أن يصبح هدفا أو موضوعا لسميائيات الاحتجاج. كما أنّ عدم وجود أيّ شيء، في كثير من الحالات (عدم وجود الكلمات والإيماءات والحركات والألوان والأشكال...) من شأنه أن يصبح خطابات احتجاج. إنها مفارقات الصمت المطبق. ومن جهة أخرى، يمكننا التعبير عن الاحتجاج في بيان موجه للرأي العامّ أو تقرير ذا طبيعة فلسفية. وليس بإمكان الكلّ أن يصير علامة احتجاجية فقط، بل إن القدرة على الاحتجاج صارت خاصية أو ملمحا مميزا للإنسان ومن طبيعته. وهكذا، فالرجل أو المرأة اللّذان يحتجّان، فإنهما لا يقومان بذلك إلاّ لأنهما يتصوران واقعا محتملا يعدّ بديلا عن هذا الذي يعيشونه ويتجرّعون قساوته وحرمانه. إنهما يمشيان معا ويرفعان الشعارات معا ويكتبان اللاّفتات معا، لأنهما قادران على أن يحلما بواقع مغاير تماما لما يعيشانه، وأن علامات احتجاجهما ليست سوى وسيلة سميائية يأملان من خلالها تحويل الحلم الآني إلى مستقبل حقيقي والواقع الحالي إلى كابوس مضى. وعلى أية حال، فليست هناك قدرة على الاحتجاج، عندما نسلّم بقَدَرية الواقع ونتقبّله جبريا أو نخضع لما يأمرنا به. فعندما يصبح الاستبداد قانونا، يصبح الاحتجاج أمرا واجبا.

• كيف لمواقع التواصل الاجتماعي أن تنخرط في تدبير ونشر ثقافة الاحتجاج؟

** وفي ارتباط الاحتجاج بالتقنيات الحديثة وخاصة شبكات التواصل الاجتماعية، يمكن القول إن حياتنا مليئة بالنصوص والأبنية النصية، ومنها – على سبيل المثال– الأنترنيت، الذي يمكن اعتباره نموذجًا للثقافة التي تنقل أبنيتها بنوع من التنظيم؛ وبذا يمكن اعتبار الأنترنيت نصّا واصفا عالمي للثقافة، أو واحد من البورتريهات الدينامية التي ترسمها الثقافة لنفسها. وتفاعل المستخدم النشط مع النص في شبكات التواصل الاجتماعي، يجعله بناءً ديناميًا ويوحي ببناء معقد ذي أبعاد متعددة، وهو في الوقت نفسه أكثر مرونة وفاعلية توصيلية وإبلاغية والتفاعل المذكور يبين أن النص الرقمي نص دينامي وأنه الأساس والجوهر للأنترنيت، وبالطريقة نفسها فإن نصية التفاعل الاجتماعي والتي قد تكون ضمنية أو غير واضحة المعالم في «الحياة الحقيقية» تصبح في الأنترنيت أكثر وضوحًا، ومؤكدة بوجه خاص، في بعض الأحيان. وهي ظاهرة تتجلى في شبكات التواصل الاجتماعي بصفة خاصة؛ حيث تتيح تلك الشبكات أشكالا مختلفة من التواصل وتقديم الذات كما تقدم بعض الخصائص التي لا توجد في الحياة الحقيقية. وبمعنى آخر، إن الإنسان بطبعه، ومن منظور سميائي، هو حرّ في تحويل أي مظهر من مظاهر الواقع إلى علامة على شيء آخر، أو التعبير عنه بواسطة العلامات، في إطار سيرورة سميائية لا نهاية لها، وهذا ما لاحظناه من خلال تفاعل نشطاء ومرتادي شبكات التواصل الاجتماعي مع حدث طحن محسن فكري: فهناك من عبر عنه لفظا وهناك من عبّر عنه صورة وهناك من زاوج بين سميائيات اللفظ والصورة وهناك من عبّر عنه تشكيلا

ونحتا وهناك من تغنّى به أغاني الرّاب للدلالة على هول الحدث ثمّ هناك من عبّر عنه حقيقة وهناك من عبّر عنه مجازا وهناك من عبّر عنه سخرية وهو في هذا يوجّه نقدا ويحمّل مسؤولية.

لهذا قلّما تمرّ لحظة دون أن نلقي نظرة حلى حساباتنا في الفايس بوك سواء عبر حواسيبنا أو هواتفنا أو أجهزتنا الذكية. إن هذه النظرة لا يمكن أن تمرّ دون أن تقع أبصارنا على صور، ثابتة أو متحركة، تمثل النساء والرجال وقد خرجوا للشوارع والساحات الكبرى تاركين كل أعمالهم اليومية المرتبطة بمعيشهم وقوتهم اليومي وهم يصرخون بأعلى صوتهم قائلين:

"لا"

لتكريس طاقتهم السميائية المعبّرة عن سيرورة الاحتجاج. إنهم يضطرون لفعل هذا السلوك تعبيرا عن الرفض والاستنكار ضد أفعال أو سياسات أو أوضاع معينة إما بالقول أو بالفعل. ويمكنُ أن يتخذ الاحتجاجُ أشكالاً مختلفة، فردية أو جماعية. وتطورت أشكال الاحتجاج ونمت على امتداد العمق الحضاري الإنساني لتتخذ شكلاً يتناسبُ مع ما تسمحُ به القوانينُ النّافذة والظروف المحيطةُ. إن ما يهمّ الباحث السميائي أكثر هو، الإبداع الخلاّق الذي لا ينضب لهذه السيرورة. إنها لغة تنطوي على تسنينات وعلى مقامات كما تتأقلم مع أغراض وغايات ولكنها دائما في تجدّد وإبداع مستمرّ. وصار الإبداع في الاحتجاج رديفاً للعصر الحالي، فتنوعت وسائلُ الاحتجاج وتعددت الطرق خاصة في عصر صار التواصل فيه بين الناس على امتداد الأرض وسعتها سهلا وآنياً عبر وسائط وأجهزة ذكية متعددة. وباستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لم تعد دعواتُ الاحتجاج محدودةً بين جماعاتٍ وأفرادٍ في رقعة جغرافية وسكانية صغيرة بل صار بالإمكان إيصالُ دعوات الاحتجاج لتشمل بلداناً بأكملها.

ويبقى الاحتجاج والاستنكار طبيعة بشرية تعبر عن نفسها بطرق متعددة تتصاعدُ حدّتها كلّما طال التجاهل. وكلّما ضيقت السلطات، في أي زمان، هامش حرية الاحتجاج طوّرت الشعوبُ وسائلَ احتجاجها فاستخدمت الشعارات بلغات متعدد ثمّ الشعر والنثر والغناء والأهازيج والرسوم ووظفت النكتةَ تعبيراً عن نقدها واستنكارها للسلطات.

• أستاذ بريمي، ما دلالة الأحكام الصادرة في حق نشطاء الريف، وما طبيعة الصورة التي تعطيها هذه الأحكام سواء في العلاقة مع ما أطلق عليه أخيرا بإصلاح منظومة العدالة وكذا استقلالية النيابة العامة؟

** في اعتقادي إن الأحكام الصادرة في حق نشطاء الريف تعدّ قاسية وصادمة من جهة لكنها تبدو طبيعية في ظل ما نعيشه من استبداد وتضييق على كل الحريات من جهة أخرى، ومن شأنها أيضا أن تؤدي إلى مزيد من الاحتقان الاجتماعي. فعوض القيام بكشف حقيقي عن نتائج التحقيق القضائي بشأن خروقات عملية الصيد البحري بالحسيمة التي كانت وراء طحن محسن فكري وترتيب الآثار القانونية اللازمة وربط المسؤولية بالمحاسبة، فقد تم اعتقال نشطاء الريف لأنهم ببساطة طالبوا بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... هذه الواقعة تجعلنا صراحة أمام مفارقة صارخة بين إرادة شعبية حقيقية تتوق إلى إصلاح حقيقي للمجتمع عبر محاربة الفساد والاستبداد، وسلطة قاهرة تنتعش في الريع بكل صوره وأنماطه وتعتبر من يناهضها عدوا للدولة، لكننا في نهاية المطاف معنيون بحماية وطننا وحماية كل حقوقنا التي تضمن لنا العيش الكريم تحت سقف هذا الوطن بعد تطهيره من كل أوجه الفساد والاستبداد.

* حاورته رشيدة إمرزيك

يوليوز-غشت 2018 - العدد 211-210
ⵖⵓⵍⵢⵓⵣ-ⵖⵓⵛⵜ – ⵜⵎⵙⵖⵓⵏ 211-210 – 2968
الأمازيغي العالم ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ www.amadalpresse.com

تنظيمات أمازيغية وحقوقية تدق ناقوس الخطر: الأحكام في حق معتقلي «حراك الريف» «انتقامية وقاسية وتعود بنا لسنوات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»

أجمعت تنظيمات وإطارات حقوقية وأمازيغية وعائلات المعتقلين على وصف الأحكام التي أصدرتها غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء يوم الثلاثاء 26 يونيو المنصرم، في حق معتقلي الحراك الشعبي بالريف، والتي وصلت إلى أزيد من ثلاثمائة سنة (300)، توزعت بين سنة و20 سنة نافذة على أزيد من 50 معتقلا، بالأحكام القاسية والانتقامية والجائرة في حق المعتقلين، وتعود إلى «سنوات الرصاص والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان». كما أجمعوا على أن القضاء غير مستقل، وعلى أن المحاكمة التي وصلت إلى أزيد من 86 جلسة على مدى سنة ونصف تقريبا، عرفت خروقات عدة، ومحاكمة غير عادلة. وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين ووضع حد لهذه «المهزلة» على حد تعبيرهم.

◄ منتصر إثري

عائلات المعتقلين: الأحكام القضائية «مجزرة»

وصفت لجنة عائلات معتقلي الحراك الشعبي بالريف المتواجدين بسجن الحسيمة والمرحلين عنه، ولجنة عائلات معتقلي الحراك الشعبي بالريف المرحّلين إلى الدار البيضاء، الأحكام القضائية التي أصدرتها الغرفة الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، في حق معتقلي حراك الريف المتواجدين بسجن عكاشة، والتي وصلت إلى أزيد من 300 سنة، (وصفتها) بـ «مجزرة قضائية في حق العدالة».

وأضاف بيان صادر عن اللجنة اطلعت على مضمونه «العالم الأمازيغي» أن «عائلات المعتقلين السياسيين للحراك الشعبي بالريف، والرأي العام الوطني والدولي، صدموا بالأحكام القضائية القاسية والانتقامية التي أصدرتها المحكمة في حق معتقلي حراك الريف المتواجدين بسجن عكاشة، والتي وزعت ما يقارب ثلاثة قرون سجنا نافذا على شباب ذنبهم الوحيد هو مطالبتهم بمطالب عادلة ومشروعة أقرت بشرعيتها المؤسسات الرسمية، حكومة ودولة. وقد ناضلوا من أجلها بطرق سلمية حضارية وراقية أبهرت العالمين، وألهمت أحرار المغرب والعالم».

واعتبرت عائلات المعتقلين أن «منطوق نص القرار القضائي الذي أدان المعتقلين بتهمة «المس بالسلامة الداخلية للدولة»، مجانب للحقيقة ولا يستند على أدلة دامغة وواقعية، خصوصا أنه لم يأخذ مصدروه بعين الاعتبار ما قدمه المعتقلون السياسيون ودفاعهم من حجج وقرائن تفنده». مشيرة إلى أن هذا القرار «يثبت القضاء، مرة أخرى، عدم حياديته؛ بتماهيه مع محاضر الضابطة القضائية المفبركة والتي طبخت في ظلام مخافرها مع ما رافقها من تعذيب للمعتقلين، وبتكييفه لتهمة «المس بالسلامة الداخلية للدولة» مع السيناريو المفضوح الذي اختلقته الأجهزة الأمنية والمخابراتية الهادف إلى تسفيه نضالات أبنائنا عبر إلصاق بهتان الانفصال والتآمر بهم» على حد تعبيرها.

وأكد بيان العائلات أن «إدانة الأبرياء بأحكام جائرة وما يتولد عنها من جراح وأحقاد وتداعيات لا يعلم بها إلا الله، هو دليل يسقط شعار فصل السلط واستقلالية القضاء ناهيك عن شعار دولة الحق القانون، ويفند بالملموس وهم تجاوز سنوات الجمر والرصاص والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذي تم الترويج له من خلال تجربة الإنصاف والمصالحة». مبرزا أن ما يمس بالسلامة الداخلية للدولة هو «استشراء الفساد بجميع أنواعه واستفحال الفوارق الاجتماعية والمجالية داخل الوطن وعدم محاسبة الفاسدين وناهبي الثروات الوطنية والمال العام، وليس تعبير المواطنين عن تذمرهم من السياسات العامة بأشكال احتجاجية سلمية وحضارية ولا المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وهي ذاتها مطالب أبنائنا المعتقلين».

التجمع العالمي الأمازيغي.. أحكام قاسية وانتقامية صدرت عن قضاء غير مستقل

من جهته، قال التجمع العالمي الأمازيغي، إنه تلقى بامتعاض شديد، الأحكام القاسية والانتقامية التي أصدرتها غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء يوم الثلاثاء 26 يونيو المنصرم، في حق معتقلي الحراك الشعبي بالريف، والتي وصلت إلى أزيد من ثلاثمائة سنة (300)، سجنا نافذا في حق المعتقلين المرحلين إلى الدار البيضاء، على خلفية مشاركتهم في احتجاجات سلمية وحضارية بشهادة العالم، عقب الطحن الفظيع للمواطن "محسن فكري" في حاوية لنقل النفايات أواخر أكتوبر 2016، والمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لساكنة منطقة الريف عامة، والتي تعاني من التهميش والإقصاء والحصار الأمني والاقتصادي منذ خمسينيات القرن الماضي».

وأضاف التجمع في بيان له أن «هذه المطالب التي أجمع المسؤولون الحكوميون على مشروعيتها وعدالتها، بالإضافة إلى صدور القرار الملكي أو ما يعرف إعلاميا "بالزلزال السياسي" الذي تسبب في عزل مسؤولين حكوميين بسبب تعثر عدد من المشاريع، وهي المشاريع ذاتها التي خرج من أجلها الآلاف من المحتجين من مختلف المشارب والأعمار، و قوبلت بالقمع واعتقال المئات من النشطاء الذين قادوا المسيرات والوقفات الاحتجاجية السلمية والزج بهم في السجون ومتابعتهم بتهم خيالية، وصلت إلى حد اتهام النشطاء بالتآمر على الوطن والتحريض على قلب النظام وغيرها من الاتهامات الواهية التي لفقت لنشطاء سلميين، مطالبهم عادلة ومشروعة ولا تخرج عن ما يضمنه القانون والدستور».

وأوضح التنظيم الأمازيغي أنه «عوض الاستماع والتجاوب والإنصات للمطالب العادلة للمحتجين، اختارت الدولة المغربية المقاربة الأمنية الزجرية والاعتقالات العشوائية وصولا إلى المحاكمات الماراطونية والصورية لمئات المعتقلين الذين أصدرت محاكم الحسيمة أحكامها في حقهم، وتم توزيعهم على سجون الحسيمة والناظور وتاونات... في حين قرّرت ترحيل أزيد من خمسين معتقلا من أبرز الوجوه في الحراك الريفي السلمي إلى سجن عكاشة بالدار البيضاء على ذمة التحقيق، وهو التحقيق وبعده المحاكمات التي وصلت إلى أزيد من 84 جلسة بالغرفة الابتدائية بجنايات الدار البيضاء، وأمام قضاء يشهد الجميع بعدم استقلاليته».

وأضاف البيان «بعد مرور أزيد من سنة على اعتقال أبرز الوجوه في الحراك، يتقدمهم ناصر الزفزافي ومحمد جلول ومحمد المجاوي ونبيل أحمجيق... وترحيلهم إلى سجن "عكاشة" بالدار البيضاء، وعزل الزفزافي لأزيد من سنة في زنزانة انفرادية ودخولهم أكثر من مرة في إضرابات مفتوحة عن الطعام، بسبب المضايقات التي يتعرضون لها وحرمانهم من أبسط حقوقهم في السجن، وبعد أزيد من 84 جلسة اتضح من خلالها خلو ملف متابعة معتقلي الحراك من أي دليل يدين نشطاء حراك الريف، بل بالعكس تماما، اتضح للجميع أن مطالب حراك الريف مطالب عادلة ومشروعة، وأن الحراك حراك سلمي حضاري أبهر الجميع بتنظيمه وسلميته وحمايتهم للممتلكات العامة والخاصة».

وزاد بيان التجمع أنه «في الوقت الذي كنا ننتظر فيه الانفراج في هذا الملف الفارغ والذي لا يستحق هذه المحاكمات المارطونية والزج بخيرة شباب الريف في السجون، والإفراج عن كافة المعتقلين والبدء في مصالحة حقيقية مع الريف عبر التنمية والمصالحة والعدالة الانتقالية وجبر الضرر الجماعي لساكنة الريف، والاستجابة للملف المطلبي للحراك، والذي يتجلى أساسا في مطالب اقتصادية واجتماعية وثقافية، والقطع مع سياسة سنوات الجمر والرصاص، نتفاجأ بالأحكام الانتقامية والقاسية التي أصدرتها المحكمة في وقت متأخر من ليلة الثلاثاء 26 يونيو الماضي في حق رفاق الزفزافي والتي وصلت إلى أزيد من 3 قرون».

وقال التجمع العالمي الأمازيغي في بيانه أن «هذه الأحكام القاسية، تعود بنا إلى سنوات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وسنوات الجمر والرصاص التي كنا نعتقد أننا تجاوزنها وطوينا صفحتها بعد ما سمي بهيأة الإنصاف والمصالحة، لا يمكن إلا وصفها بالأحكام الانتقامية والحاقدة على أمازيغ الريف، والسعي إلى تكريس سياسة التمييز والتفرقة بين المواطنين والجهات والسعي إلى مزيد من تهميش وإقصاء منطقة الريف ودفع ما تبقى من شبابها لركوب أمواج البحر نحو أوروبا والهروب من الفقر الذي يحيط بهم من كل جهة، وما الترويج لتهم الخيانة والانفصال وما واكب الاحتجاجات الشعبية في الريف من التحريض من طرف جهات مختلفة بدءا بالتحالف الحكومي ضد الريف، مرورا باصدار هذه الأحكام الانتقامية والغير عادلة، تشكل نكسة وردّة حقوقية وانتهاك صارخ للحقوق والحريات وتعود بنا عشرات السنوات إلى الوراء، وهي الانتهاكات التي كلفت الدولة ثمنا باهضا، لا تزال إلى اليوم تؤدي ثمنها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان»على حد قوله.

وأكد أن هذه الأحكام، أحكام انتقامية صدرت عن قضاء غير مستقل بعد محاكمات غير عادلة وغير منصفة بشهادة هيأة الدفاع ومنظمات حقوقية»، مضيفا أن هذه الأحكام ما هي «إلا دليل قاطع على الردة الحقوقية وتراجع خطير في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، ودحض أكذوبة إصلاح منظومة العدالة».

وطالب التجمع « بوضع حد لهذه المهزلة والمحاكمات الصورية والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين على خلفية حراك الريف، وإغلاق هذا الملف بصفة نهائية مع جبر الضرر ورد الاعتبار لمنطقة الريف وأبنائها، والاستجابة الفورية للملف المطلبي للحراك الاحتجاجي بالريف، والقطع مع سياسة الانتقام والمزاج السياسي في التعامل مع المطالب العادلة والمشروعة لأبناء الريف، والعمل على المصالحة مع الريف بدل سياسة الانتقام». مضيفا أن ما حدث بالريف هو «نتيجة طبيعية وحتمية لستين سنة من التهميش والإقصاء والقمع والاضطهاد والحصار الأمني والاقتصادي والدفع بأبنائه للهجرة إلى أوروبا».

وعبر التجمع العالمي الأمازيغي عن تضامنه الكامل مع كافة المعتقلين وذويهم وكافة أبناء الريف وشدد على مشروعية مطالبهم وسلمية احتجاجاتهم وحضاريتها، مجددا مطالبته «بتمكين أبناء الريف من تسيير مناطقهم عبر منحهم حكما ذاتيا موسعا في إطار دولة فيدرالية موحدة تعددية تضمن الحق في العيش الكريم لكل أبنائها وحقهم في الاستفادة من ثرواتهم، والقطع مع منطق الدولة المركزية التي لم تساهم إلا في مزيد من تهميش وإقصاء المناطق والجهات ذات الخصوصية الثقافية واللغوية».

المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف: أحكام مؤشر تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

بدوره، أكد المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، أنه فوجئ بـ «قساوة الأحكام الصادرة في حق معتقلي الأحداث الاجتماعية بالحسيمة وباقي مناطق الريف»، معتبرا أن هذه الأحكام «جزء من مؤشرات تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ما فتئت تتقوى مهددة بتقويض كامل لمسار تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وعبر المنتدى في بيان له، أطلعت عليه «العالم الأمازيغي»، عن رفضه «القوي والتام لهذه الأحكام»، وعن إدانته لكل ما وصفها بـ «أشكال القمع التي تواجه بها السلطات العمومية الاحتجاجات الاجتماعية المشروعة»؛ مطالبا في ذات السياق «الحكومة بالتفاعل الايجابي مع المطالب المشروعة للحركات الاحتجاجية».

وشدّد المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف،على ضرورة «الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين على خلفية أحداث الريف وجميع الأحداث الاجتماعية»، مناشدا «القوى الحية للعمل على تصفية البيئة الحقوقية حقنا للتوتر ومن أجل إرساء ضمانات عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتكريس التدبير السلمي والديمقراطي للصراع الاجتماعي والسياسي» على حد تعبير البيان.

العدل والإحسان.. أحكام تعود بنا إلى ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

استنكرت جماعة العدل والإحسان الأحكام القاسية التي أصدرتها غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء مساء الثلاثاء، 26 يونيو2018، في حق معتقلي حراك الريف، واصفة إياها بـ «الأحكام القاسية المؤلمة للمعتقلين وذويهم ولكل أهل الريف والمغاربة الذين من أجل كرامتهم وتعليمهم وتطبيبهم وحقهم في الشغل والسكن اعتقل هؤلاء الشباب". داعية الجهات المعنية إلى اتخاذ "قرار شجاع" يقضي بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف، مع جبر الضرر ورد الاعتبار.

وأكدت الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان في بيان لها أن مطالب أهل الريف من مطالب المغاربة جميعا، وهي مطالب اجتماعية واقتصادية مشروعة. واحتجاجات مواطنينا التي واكبنا العديد من أطوارها منذ انطلاق حركة 20 فبراير كانت سلمية حضارية في أشكالها ومضمون شعاراتها ورسائلها. وقد أبدع أهل الريف – بعدما طال انتظارهم لتفاعل الجهات المعنية مع مطالبهم – في أشكال الاحتجاج المتفادية للصدام مع القوات العمومية، فبرهنوا بذلك عن رقي إحساسهم بالمسؤولية وواجبهم نحو الوطن، رغم الجراح العميقة التي أثخنت تلك المناطق ولم تندمل بعد.

وقال بيان الجماعة إن المقاربة الأمنية الزجرية المتبوعة بالمحاكمات الماراطونية أمام قضاء يشهد قضاته بعدم استقلاليته، قد تخمد نار الاحتجاج مؤقتا، وقد تخنق أصواتا، وتكمم أفواها، وتجمد أقلاما.... إلى حين... وقد تفرز نفاقا وانتهازية... لكنها لن تغير موقفا، ولن تصنع رأيا، ولن تبني وطنا. بل في المقابل تعمق الجراح ولا تداويها، وتؤجج الغضب ولا تطفئه.

الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان.. أحكام مفرطة في "القسوة والانتقامية" و"انتكاسة حقوقية"

اعتبر المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، أن الأحكام الصادرة عن الغرفة الجنائية الإبتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء بالمغرب، في حق معتقلي حراك الريف، انتكاسة حقيقية للوضعية الحقوقية بالبلد وضرب للحق في الاحتجاج السلمي وتراجع بالمغرب إلى سنوات الأحكام الانتقامية".

وأوضح بيان، صادر عن المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، توصلت به "العالم الأمازيغي" أنه تابع بـ"استياء كبير واستغراب عميق الأحكام القضائية المفرطة في القسوة والمجانبة للصواب والتي تضرب في العمق التزامات المغرب الدولية في مجال حرية الرأي والتعبير والإحتجاج السلمي"، مشيرة إلى أن ذلك جاء بعد "أطوار محاكمات مارطونية تم تهريبها من مدينة الحسيمة إلى الدار البيضاء, والتي استغرقت أزيد من سنة وسط انتهاك شنيع لحقوق المعتقلين وادعاءات على جانب كبير من المصداقية حول التعذيب وغيره من الممارسات المهينة والحاطة بالكرامة بتهم لها علاقة بالاحتجاج السلمي والمشروع وتهم أقحمت لتضخيم الملف وتهويله».

وعبرت الرابطة الحقوقية عن "تضامنها التام واللامشروط مع معتقلي حراك الريف وجميع المعتقلين بسبب المطالبة بحقوقهم المشروعة في العيش الكريم ومع عائلاتهم التي تكابد مشاق التنقل والظلم والمعاملات المهينة"، داعية "الدولة المغربية لإجراء مصالحة حقيقية مع منطقة الريف عبر تسريح جميع المعتقلين والمتابعين داخل وخارج الوطن من نشطاء حراك الريف والصحفي حميد المهداوي والمحامي عبد الصادق البوشتاوي".

وطالب المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، "الدولة المغربية بإصلاح حقيقي للقضاء المغربي و للسجون وتفعيل حكامة أمنية والإعلان عن خطوات حقيقية لاسترجاع ثقة المواطنات والمواطنين في أجهزة الدولة، مع تشكيل مؤسسات إنصاف حقيقية وفعالة وسريعة، والبدء بمسلسل جديد من العدالة الانتقالية بالمغرب من أجل مغرب موحد قوي" يورد ذات البيان.

منظمة إزرفان: أحكام جائرة تمهد لتظهير الريف «عرقيا»

عبر المكتب الوطني لمنظمة "إزرفان" عن "استغرابه وامتعاضه" من ما وصفها بـ"الأحكام الجائرة الصادرة في حق معتقلي حراك الريف المحتجزين بسجن عكاشة بالبيضاء، بعد المحاكمة التراجيدية التي تابعت المنظمة أطوارها ببالغ الاهتمام ونبهت إلى منزلقاتها في العديد من المحطات" على حد قولها.

وقالت "إزرفان" عبر بيان لها، أطلعت "العالم الأمازيغي" على مضمونه، إنها "نبهت من قبل إلى عدم جدوى المقاربة الأمنية في التعامل مع الحراك الاحتجاجي بالريف وكل باقي الاحتجاجات على امتداد خريطة الوطن"، مشيرة إلى أن "هذه الأحكام غير العادلة تكشف تجدره وتحكمه في السلطة القضائية واستقلاليتها المزعومة، وتزكي انحصارها في دائرة التعليمات".

وندّد بيان المنظمة الحقوقية بما وصفها بـ"صورية المحاكمات التي يخضع لها معتقلو حراك الريف، والتي زكتها العديد من الخروقات التي عرفتها أطوارها، بداية بعدم التحقيق في تزوير المحاضر التي تبرأ منها كل المعتقلين، و الترجمة المغلوطة من الأمازيغية إلى العربية التي شابت مراحل تفريغ محتويات ما تعتبره النيابة العامة أدلة لتوريط المعتقلين، إضافة إلى رفض المحكمة التحقيق في كل شكاوى التعذيب التي صرح المعتقلون بالتعرض لها، وتكييف التهم الجنحية إلى درجة الجنائية لتوريط

←

يوليوز-غشت 2018 - العدد 211-210
2968 – 211-210 –

المعتقلين بسبق الإصرار و الترصد، وانتهاء برفض كل الدفوعات و الأدلة المقدمة من طرف دفاعهم، وبل وعدم كشف المحكمة عن أي أدلة ملموسة تزكي التهم الثقيلة التي تواجه بها المعتقلين"، كل هذه المعطيات وغيرها، تقول "إزرفان" في بيانها، تكفي "للحكم بعدم توفر شروط عدالة هذه المحاكمة، وترقى بها لدرجة الصورية خدمة لأجندة انتقامية من منطقة مازالت تحافظ على خصوصيتها الثقافية الأمازيغية".

واعتبرت المنظمة الأمازيغية، أن هذه الأحكام ما هي "إلا سعي لكسر لحمة التضامن – تيويزي/تاويزا- الراسخة في أعراف أبناء المنطقة وكل وطن تامازغا، والتي تعتبر اللبنة الأساسية في سلمية و استمرارية حراك الريف، وهو ما يدفعنا لاعتبار المحاكمة تمهيدا لتطهير المنطقة عرقيا بضرب قيمها المتوارثة و السعي للانتقام من المئات من أبنائها بالزج بهم في السجون بعد تعرضهم لممارسات تعذيبية ومحاكمات صورية تخص بها الدولة أمازيغ الريف، وتستثني غيرهم ممن يصنفون أنفسهم ضمن قومية أخرى و يعلنون صراحة سعيهم للانفصال و تهديد الوحدة الترابية لبلادنا" على حد قولها.

وعبر المكتب الوطني لمنظمة "إزرفان" عن استنكاره للأحكام الصادرة في حق المعتقلين والتي توزعت بين سنة و20 سنة نافذة على أزيد من 50 معتقلا، داعيا إلى "الإفراج الفوري عن كافة معتقلي حراك الريف بكل السجون". مؤكد في السياق ذاته بأن "المصالحة الحقيقية لن تتحقق إلا بإطلاق سراح المعتقلين و تلبية المطالب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للمنطقة و الكف عن اعتماد المقاربة الأمنية وتسخير السلط، كحل للتعامل مع المطالب و الاحتجاجات الشعبية".

"تنسيقية مغاربية".. الأحكام صادمة وخيالية

قالت "التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان" إنها تلقت " بغضب واستنكار شديدين الأحكام الصادمة والخيالية التي أصدرتها الغرفة الجنائية الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء بالمغرب، في حق معتقلي حراك الريف، بعد محاكمة غير عادلة دامت ما يقرب السنة ".

وأوضحت "التنسيقية المغاربية " في بيان لها، أن هذه الأحكام التي تراوحت بين 20 سنة لأربعة متابعين في هذه القضية من ضمنهم زعيم الحراك ناصر الزفزافي، كما حكم ثلاثة منهم ب 15 سنة سجنا نافذا، وسبعة ب 10 سنوات، وعشرة ب5 سنوات، وثمانية بثلاث سنوات وعشرين معتقلا بسنتين سجنا نافذا، "تأتي في شروط تعرف فيها أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب ردة حقيقية، وتتعمق فيها الهوة بين الخطاب الرسمي حول الحقوق والحريات من جهة، والممارسة على أرض الواقع لأجهزة الدولة من جهة أخرى، خاصة اتجاه المنتقدين والمعارضين".

واستنكر بيان " سكرتارية التنسيقية" ما قالت عنه "توظيف القضاء من طرف السلطة لتبييض انتهاكاتها السافرة لحقوق الإنسان، وللانتقام من النشطاء وترهيب المواطنين والمواطنات، مما يذكرنا بالدور المشين الذي قام به جهاز القضاء في ما يعرف بسنوات الجمر والرصاص". مطالبة بفتح "تحقيق في تصريحات العديد من المعتقلين بشأن التعذيب وسوء المعاملة والمعاملة المهينة والحاطة من الكرامة التي تعرضوا لها ـــ وجعل حد للإفلات من العقاب للمتورطين فيها ـــ من ضمنها تلك التي تم نشرها عبر فيديو في إحدى المواقع الالكترونية بعد اعتقال ناصر الزفزافي، الذي يظهر فيه في شروط ماسة بالكرامة الانسانية". على حد تعبير البيان

وطالبت التنسيقية المغاربية المهتمة بحقوق الإنسان بـ"الاستجابة الفورية لمطالب الريف المشروعة التي تم الإعلان عنها في الملف المطلبي لحراك الريف التي تعتبر ضمن الحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنات، والتي اعترفت السلطة بمشروعيها دون أن تلتزم بإعمالها"، معربة عن "تضامنها مع معتقلين حراك الريف، ضحايا المحاكمة غير العادلة، ومع عائلاتهم".

تامينوت..أحكام قاسية وغير عادلة

استنكرت منظمة تامينوت بشدة ما أسمتها "الأحكام القاسية والغير عادلة التي استندت إلى وقائع وتهم واهية"، "التي صدرت في حق معتقلي الحراك الشعبي لمنطقة الريف الذي رفع مطالب اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وأجهتها الدولة بالتجاهل، ثم بالتخوين، بعد ذلك بالاعتقالات والتدخلات العنيفة لتصل إلى مستوى ترهيب كل الأصوات الديموقراطية والحرة".

وأعلنت المنظمة في بيان، توصلت "العالم الأمازيغي" بنسخة منه، رفضها التام للأحكام التي تميز حقبة جد مظلمة من تاريخ المغرب الحديث، "اعتبرتها الدولة من أسوأ فترات الحكم بالبلاد".

وأكدت المنظمة الأمازيغية تشبثها ببراءة المعتقلين، مشددة على أن إسقاط التهم المنسوبة إليهم وإطلاق سراحهم هو خطوة أساسية وواضحة لحل الملف"، مطالبة بـ «الإنصات للشارع وتطوير برنامج تنموي شامل يرتكز على البعد الثقافي والخصوصيات الجهوية ويراعي الهوية الأمازيغية للمغرب».

«عدالة»..أحكام قاسية ومحاكمة عرفت خروقات

أكدت جمعية "عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة" أن تهمة تدبير مؤامرة للمس بالأمن الداخلي للدولة التي أدين من أجلها معتقلي "حراك الريف"، هي "تهمة غير واقعية و باطلة من حيث أساسها القانوني"، مشيرة إلى أن "مطالب معتقلي التظاهرات السلمية بالحسيمة في إطار ما يعرف بحراك الريف، هي مطالب مشروعة ذات طابع اجتماعي صرف، ولا تحمل في طياتها أية أبعاد سياسية".

وأضافت جمعية "عدالة"عبر بلاغ لها، أطلع "العالم الأمازيغي" على مضمونه، أن هذه "التظاهرات و بالرغم من أنها عرفت بعض الأحداث الجانبية فإنها تظل تظاهرات ذات طابع سلمي في عمومياتها"، مضيفة أنها تلقت بـ"صدمة كبيرة الأحكام القاسية الصادرة في حق معتقلي التظاهرات السلمية بالحسيمة التي تعرف بحراك الريف، و في حق الصحفي حميد المهداوي".

وأوضحت الهيئة الحقوقية، أنها "تابعت جميع أطوار المحاكمة منذ بداياتها إلى غاية النطق بالحكم الصادر عن غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتاريخ 26 يونيو 2018، مؤكدة أن "أطوار المحاكمة عرفت عدة خروقات لمبادئ و شروط الحق في المحاكمة العادلة و أنها في صلبها كانت حقا أريد به باطل و سنعلن عن ملاحظاتنا في تقرير لاحق".

«تامونت»: الأحكام قاسية وظالمة واستمرار للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

من جانبها، نددت اللجنة التحضيرية الوطنية لحزب «تامونت للحريات» بصدور ما وصفتها بـ «أحكام قاسية وظالمة في حق معتقلي الحراك الشعبي بالريف الذين ناضلوا بسلمية وحضارية يشهد بها الرأي العام الوطني والدولي، من أجل مطالب اجتماعية وثقافية مشروعة». مشيرة إلى أن هذه «الأحكام تبين بالملموس غياب إرادة للمصالحة، و إصرار الدولة على المضي قدما في سياساتها القمعية ومقاربتها الأمنية، عوض سياسة تنموية ديمقراطية وإنسانية وحقوقية ناجعة».

كما نددت «تامونت» في بيان لها، أطلعت «العالم الأمازيغي»على مضمونه بـ«الأحكام الظالمة الصادرة ضد معتقلي حراك الريف والحراك الاجتماعي بمختلف مناطق المغرب بشكل عام»، معبرة عن «تضامنها المطلق واللامشروط مع المعتقلين وعائلاتهم»؛ مطالبة في ذات السياق بـ «إطلاق سراح المعتقلين اللامشروط فورا، واستجلاء الحقيقة حول ظروف اعتقالهم ومحاسبة المسؤولين».

الأغلبية الحكومية .. نتطلع إلى استئناف الأحكام ضد معتقلي "حراك الريف"

أكدت أحزاب الأغلبية الحكومية في بلاغ لها عقب اجتماع لها صباح الجمعة 29 يونيو المنصرم، برئاسة رئيس الحكومة؛ سعد الدين العثماني؛ وبحضور الأمناء العامين لأحزاب الأغلبية؛ فيما يتعلق بالأحكام القضائية الصادرة في حق معتقلي حراك الريف؛ على احترام استقلال القضاء وعلى ضمان شروط المحاكمة العادلة التي يقرها الدستور، علما أن محاكمة المتهمين في هذه الأحداث دامت حوالي تسعة أشهر، وعرفت تمكين الدفاع من عرض وجهات نظره في الموضوع وفقا لما يخوله له القانون، فالمغاربة سواسية أمام القانون، ودولة المؤسسات تسري على الجميع بما تعنيه من حقوق وواجبات".

وأوضح التحالف الحكومي بأن هذه "الأحكام قد تم إصدارها على المستوى الابتدائي، فإنه من حق المتهمين ودفاعهم اللجوء إلى استئنافها، طبقا للمساطر القضائية الجاري بها العمل، بما يفتحه ذلك من آمال لدى المتهمين وأسرهم في مراجعة هذه الأحكام، كما تتطلع إلى ذلك أحزاب الأغلبية".

بعد جهود هيأة الدفاع.. معتقلو الحراك يستأنفون الأحكام

بعد نقاش مستفيض مع هيأة الدفاع، قرر المعتقلين بسجن «عكاشة» بالدار البيضاء، استئناف أحكام الإدانة الصادرة في حقهم، والتي وصلت ما بين سنة وعشرين سنة سجنًا نافذًا.

وأوضح مصدر من دفاع معتقلي "حراك الريف"، أن القرار اتخذه المعتقلون بعد نقاش لإقناع بعض الذين كانوا يرفضون استئناف الأحكام.

ووصفت هيئة الدفاع، في ندوة صحفية بالدار البيضاء، الأحكام بـ"الصادمة والمخيبة للآمال"، واعتبرت أن المحاكمة كانت سياسية وأن الحل "يجب أن يكون سياسيًا بما يضع حدًا لمعاناة المعتقلين ولحالة الاحتقان في المنطقة"، داعية إلى تحرك الطبقة السياسية للدفاع عن المعتقلين من جميع المواقع.

وعرضت الهيئة ملاحظاتها على ما تعتبره «عدم حياد المحكمة»، مشيرة إلى «رفض الاستماع إلى شهود النفي وعدم مواجهة المتهمين مع شهود الاتهام»، فضلاً عن «انعدام أي دليل على تهمة الانفصال، باستثناء تدوينات وعلامات إعجاب بتدوينات على موقع فيسبوك»، كما أشارت إلى «مضايقات تعرض لها أعضاء هيئة الدفاع».

عمر احرشان، عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان لـ «العالم الأمازيغي»

الأحكام شبه منتظرة ولا ثقة في قضاء يفتقد للاستقلالية

• كيف تلقيتم الأحكام الصادرة عن غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء في حق معتقلي حراك الريف؟

** هي أحكام كانت شبه منتظرة بالنظر إلى سياق المحاكمة، وطبيعة التهم الملفقة للمعتقلين، وطريقة تمطيط زمن المحاكمة التي استغرقت أزيد من سنة عرفت 84 جلسة، وغياب ضمانات المحاكمة العادلة، وعدم استقلال القضاء، والتدبير البوليسي للملف منذ بدايته، ورفض المعتقلين حضور الجلسات الأخيرة، وصمت المحامين عن الترافع. هذه كلها مؤشرات كانت تنبئ أن الحكم سيكون جائرا وقاسيا وظالما رغم سلمية الحراك، وعدالة مطالبه، والاعتراف الرسمي بوجاهة المطالب وإعفاء مسؤولين متورطين في التقصير في الاستجابة لهذه المطالب، والتفاف سكان الريف حوله، والمساندة الشعبية له في المغرب كله.

• ولماذا في نظركم وصلت هذه الأحكام «القاسية» كما وصفها البعض إلى هذه «القسوة» أزيد من 300 في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين والمصالحة مع الريف؟

** لأن الملف ببساطة يراد له أن يكون مناسبة لردع الاحتجاجات المتنامية والمنتشرة في ربوع المغرب، ويراد من عدم الاستجابة المباشرة لمطالب المحتجين وكذا إصدار أحكام قاسية في حقهم توجيه رسالة للرأي العام أن الاحتجاج لا يحقق المطالب ولا يلوي ذراع السلطة وكلفته غالية.

المعادلة باختصار: مطالب مشروعة واحتجاجات سلمية تقابل بمعالجة أمنية يوظف فيها القضاء لإضفاء مشروعية على مقاربة قمعية. الملف سياسي والاعتقال سياسي والحل لن يكون إلا سياسيا وليس أمنيا ولا قضائيا.

•هل هناك جهات ما تريد بهذه الأحكام إرسال رسائل ما للحركات الاحتجاجية التي تعرفها مناطق مختلفة من المغرب؟

** الممسك بناصية الملف هي جهات تنتصر لمقاربة أن التجاوب مع الاحتجاجات يهدد «هيبة الدولة» ويشجع تنامي الاحتجاجات، ولذلك فالحل دائما في نظرها هو التظاهر بتفهم دواعي الاحتجاجات وتقديم وعود بأنها ستتجاوب معها لامتصاص الغضب الشعبي وخفض وتيرة وحدة الاحتجاجات ثم الشروع في الالتفاف من خلال خلق وساطات لا تمثل الناس والحوار معها وبالمقابل بعث وساطات للمحتجين لربح الوقت والهدنة ثم بعد ذلك تشرع السلطات في الاعتقالات بافتعال تهم جنائية ونصب المحاكمات الصورية مستغلة عدم استقلالية جهاز القضاء وتمطيط أجل المحاكمة وانتظار اللحظة المناسبة لإصدار الأحكام.

كيف تتوقعون مرحلة الاستئناف؟

لا ثقة في المسار القضائي نهائيا لأنه يفتقد الاستقلالية، ولذلك فأقصى ما ينتظر في هذه المرحلة هو تخفيض الأحكام مع أن المطلوب هو تبرئة المعتقلين والإفراج عنهم وجبر الضرر الفردي والجماعي والاستجابة لمطالب الحراك بتقليص الفوارق المجالية والعزلة والتهميش الذي يعاني منه الريف والذي كان أكبر ضحية للتقسيم الجهوي الجديد الذي شتته انطلاقا من مقاربة أمنية استبعدت الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية المشتركة للمنطقة وساكنتها.

*حاوره: منتصر إثري

صدى دولي لمحاكمة معتقلي الريف:

منظمات عابرة للحدود تندد بالأحكام

آثارت الأحكام القاسية والجائرة التي أصدرتها محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، يوم الثلاثاء 26 يونيو، في حق معتقلي «حراك الريف»، جملة من ردود الفعل من لدن عدد من المنظمات الدولية أجمعت في مجملها على اعتبار هذه الأحكام «قاسية» و«جائرة» و «صادمة».

منظمة العفو الدولية

طالبت منظمة "العفو الدولية" المعروفة بـ"أمنستي" بإلغاء الأحكام الصادرة ضد قادة "حراك الريف" والتي وصلت إلى 20 سنة سجنا، واصفة محاكمتهم "لم تكن عادلة».

وقالت المنظمة في بيان لها إن أحكام الإدانة والأحكام القاسية التي أصدرت في قضايا 53 متظاهراً من معتقلي "الحراك" في الدار البيضاء يجب إلغاؤها بسبب الطبيعة غير العادلة لمحاكماتهم.

وقالت هبة مرايف، مديرة شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية "إن هذه الإدانات غير مأمونة بالنظر إلى الطبيعة غير العادلة لمحاكماتهم".

وأضافت الناشطة الحقوقية «ناصر زفزافي وغيره ممن أدينوا وسجنوا بسبب الاحتجاج السلمي من أجل العدالة الاجتماعية أو تغطية المظاهرات على الإنترنت ، لم يكن يجب أن يحاكموا أصلا، ولذلك يجب الإفراج عنهم وإلغاء إداناتهم».

وأوضحت ممثلة أمنستي: «يجب إعادة محاكمة الأشخاص الذين يشتبه في أنهم مسؤولين عن جرائم جنائية معترف بها في ظروف تتفق تماماً مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، أو يتم الإفراج عنهم».

وزادت مرايف: "لدى منظمة العفو الدولية أيضاً بواعث قلق خطيرة تحيط بطبيعة ما يسمى (الاعترافات) المقدمة كدليل حيث وصف المعتقلون التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على أيدي الشرطة أثناء الاستجواب".

هيومان رايتس وتش

من جهتها انتقدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الأحكام القضائية التي صدرت ضد محتجزي «حراك الريف» في المغرب.

وطالبت سارة ليا ويتسن، مديرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس عبر صفحة المنظمة بموقع التدوينات المصغر «تويتر»، بمعرفة الأسباب التي أدت إلى إصدار مثل هذه الأحكام.

وقالت: «حتى 20 سنة سجنًا لقادة حراك الريف في المغرب! هل سنعرف ما الذي يبرر هذه الأحكام الصادمة؟».

وأضافت: «ما نعرفه إلى حد الآن هي مزاعم الدفاع عن اختلالات المحاكمة: التعذيب البدني والنفسي للمتهمين، التلاعب بمحاضر التنصت لتشويعه الحقيقة، رفض المحكمة الاستماع إلى شهود أساسيين..».

مراسلون بلا حدود

من جانبها، أدانت منظمة «مراسلون بلا حدود»، الأحكام الصادرة في حق الصحفيين المواطنين المعتقلين على خلفية حراك الريف والتهم الموجهة لهم وطالبت بإطلاق سراحهم فورا.

وقالت المنظمة أن محمد الأصريحي، ربيع الأبلق، عبد العالي حود، حسين الإدريسي، جواد الصابري، فؤاد السعيدي، حكم عليهم بالسجن مابين سنتين وخمس سنوات، مطالبة بإطلاق سراحهم فورا.

وأشارت المنظمة إلى أن المعتقلين الستة توبعوا بتهم انتحال صفة ونشر أخبار كاذبة، وقد تم اعتقالهم جميعًا في يونيو 2017 أثناء تغطيتهم لحراك في منطقة الريف.

وقال مدير مكتب شمال إفريقيا للمنظمة في تصريحات اعلامية :"تدين هذه الأحكام الشديدة القساوة، والتي صدرت بحق صحفيين مواطنين كل ذنبهم أنهم كانوا يقومون بممارستهم حقهم في الإخبار بالحراك الاجتماعي الذي هز البلاد"، ودعا إلى إطلاق سراح جميع الصحفيين المواطنين المدانين "على الفور".

* كمال الوسطاني

ENTRETIEN EXCLUSIF AVEC ME. FATIMA AGNAOU CHERCHEUSE AU CENTRE DE LA RECHERCHE DIDACTIQUE ET DES PROGRAMMES PÉDAGOGIQUES DE L'IRCAM

Propos recueillis par : Moha MOUKHLIS

1-Pour commencer, je vous demande Mme de vous présenter aux lecteurs du Monde Amazigh : qui est Mme Fatima AGNAOU ?

⁂ Je suis originaire de Doussderm, un village proche de la ville de Tafraout dans la région Souss–Massa. Je suis Directrice de recherche à l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM). Je suis titulaire d'un doctorat d'Etat et mes domaines de recherche concernent la didactique des langues, la formation des formateurs, la littéracie, la confection des manuels scolaires, la littérature de jeunesse et l'autonomisation de la femme.

Je suis auteure de l'ouvrage Gender, Litearcy and Empowerment in Morocco, éditions Routeldge, New York, et d'une série de supports pédagogiques (nouvelles, contes, comptines, imagiers et Cd éducatifs) et d'articles scientifiques parus dans des revues nationales et internationales. Je suis co– auteure d'ouvrages sur l'alphabétisation, de manuels scolaires, de guides pédagogiques, d'études sur l'évaluation des apprentissages en amazighe et de rapports sur la participation de la femme dans la vie active.

J'ai été professeure invitée dans de nombreuses universités internationales, en l'occurrence, aux USA l'université de Pennsylvanie, l'université Georges Washington, l'université Harvard; en Hollande, l'université de Tilburg, en GB l'université d'Edinburgh et en France l'IREMAM à Aix–en–Provence.

Sur le plan national, j'ai été membre de commissions d'expertise et de consultation auprès du Ministère de l'Education Nationale, du Conseil Supérieur de l'Enseignement et auprès de la Fondation BMCE. J'ai aussi assuré l'encadrement des étudiants relevant des universités nationales.

Par ailleurs, j'ai été secrétaire générale de l'Association des femmes pour le mentoring et le networking (RFMN). En outre, j'ai été Master facilitatrice en monitoring féminin et en la citoyenneté active.

2-Quel bilan dressez-vous de l'enseignement de l'amazighe au Maroc ?

⁂ L'IRCAM a été le laboratoire de la recherche; dans ce cadre des efforts ont été fournis pour doter la langue amazighe de fondements essentiels pour son enseignement, à savoir une graphie normée, une orthographe stabilisée, une grammaire et conjugaison de référence, une anthologie de textes, des modules de formation, des manuels scolaires, des guides de l'enseignant et des supports didactiques (contes, comptines, histoires illustrées, imagiers, cd éducatifs, lexique scolaire, etc.).

Sur le plan de la mise en place de cet enseignement, le Ministère de l'éducation nationale a édité des circulaires ministérielles organisant sa généralisation, la formation et le recrutement de ses enseignants et la gestion de son enveloppe horaire.

Toutefois, le développement de cet enseignement connaît un retard notable quant aux objectifs tracés par rapport à sa généralisation dans l'enseignement primaire et à son introduction dans l'enseignement collégial et secondaire. Ce retard s'explique, à mon avis, par l'incohérence et de la discontinuité en matière de politique éducative dans les décisions des différents gouvernements qui se succèdent. En outre, depuis sa reconnaissance en tant que langue officielle aux côtés de l'arabe à partir de juillet 2011, le développement de l'enseignement de l'amazighe connaît un stand by provoqué par l'attente de la loi organique devant fixer la fonction de cette langue au sein du système d'éducation et de formation.

Cette situation a donné lieu à des conséquences fâcheuses sur la continuité de l'enseignement de cette langue, sa généralisation et sur sa maitrise. Par ailleurs, on note qu'il n'y a pas eu une évolution significative de l'enseignement de l'amazighe dans la vision stratégique (2015–2030) du Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique (CSEFRS) en comparaison avec les choix et les orientations du Livre blanc du Ministère de l'Education Nationale (2002). On relève, plutôt, un recul par rapport aux fonctions de cette langue dans le préscolaire où seuls l'arabe et le français sont dispensés, et dans le primaire où son enseignement est limité au développement de la compétence orale en premier cycle du primaire.

3-Comment évaluez-vous la contribution de l'IRCAM à cet enseignement ?

⁂ L'IRAM est considéré comme étant un espace de recherche scientifique et de recherche action pour la promotion de langue et la culture amazighes dans divers secteurs sur le plan local, national et régional. Grâce aux efforts déployés par les centres de recherche affiliés à cette institution dans les domaines de la didactique, la linguistique, la littérature, l'histoire, l'anthropologie et la technologie, l'amazighe est devenue une langue de littéracie et dispose d'un arsenal pédagogique qui lui permet d'être non seulement une langue enseignée mais aussi une langue d'enseignement dans les Filières et Master de langue et de culture amazighes.

Par ailleurs, l'IRCAM a contribué aux projets de réforme qu'a connus le système d'éducation et de formation de 2002 à 2017, en l'occurrence, le Livre Blanc, le Plan décennal des langues (PDL), Le Plan d'urgence (PU), la Pédagogie d'intégration (la PI), la révision des programmes scolaires et la Vision stratégique de la réforme lancée par le Conseil Supérieur de l'Education, la Formation et la recherche Scientifique (CSEFRS).

Le travail accompli par l'IRCAM a permis d'assurer à l'amazighe une place dans le système d'éducation et de formation et à l'université. Ainsi, des filières et des masters au sein des facultés et des centres de formation de cadres pédagogiques spécialisés ont été créés. En outre, les acquis enregistrés dans le domaine de son aménagement et sa réhabilitation ont abouti à son officialisation.

Il conviendrait de préciser que la contribution de l'IRCAM à l'enseignement de l'amazighe a été rendue possible suite au discours du Trône (juillet 2001) de Sa Majesté Mohammed VI qui appelle à l'introduction de l'amazighe à l'école et grâce à son soutien à cette institution depuis la promulgation du Dahir portant création et organisation de l'IRCAM en octobre de la même année.

4-Qu'apporte le CRDPP à cet enseignement ?

⁂ Le travail entrepris par le Centre de la recherche didactique et les programmes pédagogiques de l'IRCAM consiste essentiellement en la construction d'une didactique selon le courant praxéologique dont le mode de recherche fondamental est la recherche action.

Les problèmes posés sur le terrain sont observés et traités dans le cadre de fondements théoriques inspirés de la linguistique appliquée, la sociolinguistique, la psycholinguistique, la sociologie, les neurosciences et l'histoire de l'enseignement des langues .

Ce travail a donné lieu à la préparation de la langue amazighe à devenir une langue enseignée dans l'enseignement scolaire (formel et non–formel), dans les instituts supérieurs de formation de cadres, pour les étudiants en stage académique au sein du CRDPP et pour toute personne désireuse d'apprendre cette langue en délimitant les compétences et les savoirs à développer et en élaborant des programmes et des supports pédagogiques adaptés aux besoins de chaque catégorie de ces bénéficiaires.

En outre, la recherche entreprise par le CRDPP a permis la production de modules et de guides en vue d'accompagner les formateurs, les inspecteurs et les enseignants permettant de construire un savoir didactique susceptible de les aider à faire face à la diversité des situations rencontrées sur le terrain et d'agir en professionnels dans tous les contextes d'enseignement auxquels ils seront confronté.

Par ailleurs, les acquis des apprenants et les pratiques enseignantes ont fait l'objet d'études et d'évaluations entreprises par le CRDPP. L'objectif de ces travaux de recherche est de combler un vide dans le domaine de la didactique de l'amazighe. Leur finalité est de contribuer à la qualification de l'enseignement de cette langue selon une démarche qui vise le développement, la capitalisation des acquis et le dépassement des dysfonctionnements dans un contexte marqué par des réformes éducatives qui visent la maitrise des langues.

5-Sur quels projet vous penchez-vous en tant que chercheure ?

⁂ Les projets sur lesquels je me suis penchée, depuis mon détachement à l'IRCAM en juillet 2002, s'inscrivent dans les axes stratégiques de cette institution à savoir, la recherche action, l'éducation et la formation, le rayonnement et la communication et l'édition.

Dans la mesure où je suis didacticienne de formation, et tenant compte de mon itinéraire de professeure de langue anglaise et de formatrice, ce sont les travaux à vocation didactique et pédagogique qui constituent la pièce maîtresse de mon travail au sein de cette institution. Mon objectif est de contribuer à la préparation de la langue amazighe à devenir une langue de littéracie tout en respectant son génie sur le plan linguistique, culturel et communicationnel.

Mes activités de recherche, de communication et mes publications appréhendent plus particulièrement le développement d'une didactique adaptée à l'amazighe en développant des programmes d'étude, des supports pédagogiques, des approches et méthodes pour l'enseignement–apprentissage de cette langue tout en analysant ses fonctions et les conditions de son introduction dans le système d'éducation et de formation et en évaluant le rendement des apprenants.

Mes activités d'éducation et de formation ont pour objectif majeur le développement de l'enseignement de l'amazighe et sa qualification par la formation et l'encadrement des acteurs pédagogiques (enseignants, inspecteurs, directeurs d'écoles et formateurs).

**** Votre dernier mot**

⁂ Comme on peut le constater, plusieurs défis ont été relevés pour que l'amazighe soit introduit dans l'éducation. Certes, c'est une tache difficile, mais elle n'est pas impossible. Il suffit de disposer de la volonté de réunir les conditions pour sa réalisation.

BMCE BANK ACCOMPAGNE LES MAROCAINS CITOYENS DU MONDE DANS LA RÉUSSITE DE LEURS PROJETS D'INVESTISSEMENT AU MAROC

Après la réussite des 3 dernières éditions, BMCE Bank reconduit cette année dans plusieurs villes du royaume, son programme des Séminaires Régionaux de l'Investissement en faveur des Marocains Citoyens du Monde. Un cycle de rencontres devenu un rendez–vous incontournable durant la période estivale.

Traduisant l'engagement fort de BMCE Bank vis–à–vis de ses clients résidents à l'étranger, plusieurs régions, du Nord au Sud du Royaume, accueilleront ces séminaires dont l'objectif est d'accompagner les investisseurs dans la concrétisation de leurs projets au Maroc et par la mise en avant d'offre dédiée à cette cible.

BMCE Bank a choisi d'animer et de diffuser en direct ces séminaires sur les ondes de MFM, dans le cadre de l'émission radio interactive «Al Moukawil». Ce format sert, en plus des invités présents sur le plateau, le plus grand nombre d'auditeurs notamment à travers la diffusion en live de l'émission sur le web pour répondre instantanément aux interventions et aux appels des porteurs de projets et ce, en la présence de différents experts métiers.

Grâce à ces séminaires, BMCE Bank se positionne comme un acteur clé dans le développement des projets des Marocains Citoyens du Monde et renforce ainsi sa promesse auprès de sa clientèle en mettant ainsi à leur disposition les opportunités et modalités d'investissement dans leurs régions ainsi que les mécanismes d'appui à forte valeur ajoutée.

BMCE MRE Invest - Des solutions pour réussir vos projets au Maroc

BMCE MRE Invest est une formule de financement moyen ou long terme exclusivement dédiée aux promoteurs Marocains Résidant à l'Étranger, seuls ou associés à des investisseurs marocains ou étrangers, porteurs de nouveaux projets d'investissement ou projets d'extension au Maroc.

Adossé au fonds étatique «MDM Invest», ce crédit permet au MRE investisseur de bénéficier d'une subvention de l'État à hauteur de 10 % du montant de la quote–part du MRE investisseur sous forme d'une contribution allant jusqu'à 5 MDH!

D'autres solutions de financement sont également proposées en fonction du secteur à investir.

LA CRISE DU RIF AU MAROC: POURQUOI LE POUVOIR SE MÉFIE DE SA DIASPORA ET DE SON INGÉRENCE DANS LE DÉBAT ?

Le « Hirak du Rif » a réconcilié la diaspora avec leur « pays »..

Ce qui est en jeu dans cet affrontement entre le Makhzen et les « révoltés du Rif », et qui est pas du tout pensé, c'est la domination d'une région spécifique d'émigration internationale et pourvoyeuse d'une rente économique: le transfert.

Ce contexte initial est crucial pour comprendre la violence du Makhzen et la punition des « révoltés du Rif » malgré des doléances légitimes. Dès lors, et comme souligné par Béatrice Hibou, la conduite de l'Etat par l'économique, le contrôle de la rente est aussi un mécanisme d'oppression économique et de domination.

Le pouvoir se méfie de sa diaspora : un « nids d'opposants »

On peut dire aujourd'hui, que le procès du "Hirak" est aussi une punition de « l'ingérence » de la diaspora dans le débat à cause de son alliance avec le mouvement populaire et sa médiatisation. Derrière cette accusation du Hirak de « sécession » et de coalition avec l'extérieur se cache en réalité l'ambiguïté des rapports entre la diaspora et le Makhzen. Surtout dans ce contexte de la précarité politique et de retour à l'autoritarisme, la méfiance est devenue une empreinte politique du pouvoir qui voit plutôt dans l'implication de la diaspora et leur alliance avec le Hirak un « nid d'opposants », un nouvel acteur difficilement contrôlable par les pouvoirs publics et capable de mobiliser l'attention au niveau international.

En effet, depuis les éclats des révoltes au Rif, on na observé la montée en puissance de la diaspora dans le débat via un fabuleux « hirak numérique » qui a rendu indéniablement un service précieux de médiatisation. Il surgit une conscience politique, un sentiment fort d'appartenance collective, et une ré-appropriation du débat qui est entrain de définir des formes innovantes de citoyenneté et d'engagement pas du tout pensé par le pouvoir.

Le contrôle de la rente : le transfert

Dans un contexte d'articulation de l'économie à l'international, de la « décharge » sur le privé et de précarité de l'aide au développement, le contrôle du transfert des ressortissants est un enjeu majeur de la gestion de l'économie et de l'ordre. Comme le soulige Pierre Vermen, ce qui est en jeu dans cette région spécifique d'émigration internationale, c'est le contrôle de la « rente » grâce à une partition et une dispersion de la communauté rifaine, tout en interdisant toute forme d'inclusion politique dans le débat.

En effet, tant qu'ils s'en tiennent à envoyer de l'argent aux frères, sœurs et parents, les ressortissants des « marges » étaient applaudis des deux mains. A regarder de près les sommes envoyées, on mesure mieux les enjeux qui s'y rattachent. L'étude du dernier rapport de la Banque mondiale sur les migrations et les transferts d'argent est éclairante : en 2017, les Marocains ont transféré vers leur pays d'origine près de 66 milliards de dirhams, soit bien plus que l'aide publique au développement en faveur du Maroc, estimée, elle, à plus de 17 milliards de dirhams, et même mieux que les investissements directs étrangers chiffrés à près de 23 milliards de dirhams. A signaler que Ces transferts représentent plus du quart des dépôts des banques commerciales au niveau national, alors que dans la région du Rif Oriental à forte émigration, ils peuvent atteindre 60 à 70%.

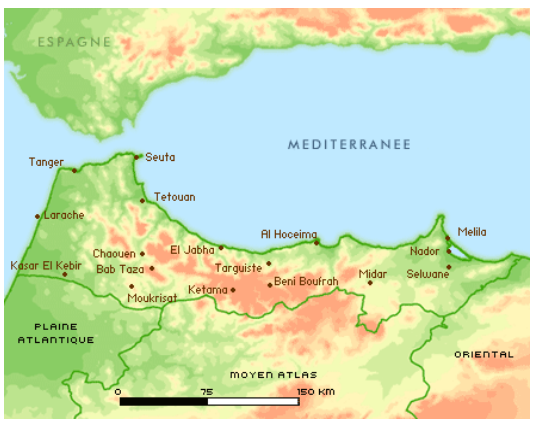

Le « développement désintégré » ou l'oppression économique et politique du Rif: le développement de la métropole au dépens de la marge

L'accusation du Hirak de « séparatisme » relève du refus du gouvernement islamiste et du pouvoir de l'implication de la diaspora dans le débat de développement du Rif et sa médiatisation. Elle soulève la peur du Makhzen d'une intelligence de masse émergente tournée vers le développement humain du territoire. Cette aversion à toute coalition, on l'a vu aussi sur le terrain de l'aide au développement où les acteurs locaux ne font pas confiance à des projets de partenariat avec les ONG de migrants. Des programmes d'envergure de co-développement tels que le Programme Concerté Maroc (PCM) ou des projets des Agences de Développement dans le Nord se heurtent à une apathie réelle.

Le principal indicateur de ce rapport de tutelle de l'Etat au Rif est la production officielle des « territoires de développement de demain », recommandée par les rédacteurs dans le document « intégration économique » du Schéma National d'Aménagement du Territoire SNAT. Ce dispositif institutionnel est simple mais redoutable pour le Rif: les dépôts financiers colossales des ressortissants de la marge (Nador, Al Hoceima) vont servir désormais de ressource pour financer le développement économique des grandes métropoles fonctionnelles au dépens du Rif. Cette gouvernance spécifique du territoire 'instituée', durant une quinzaine d'années, aura des conséquences désastreuses sur le Rif.

La révolte du Rif traduit essentiellement cette réalité de terrain, un «développement désintégré » axé sur une idéologie de dispersion et de contrôle du transfert. Or, le Rif est resté trop longtemps piégé dans une incompréhension de la fabrique locale de son territoire et de départicipation à la cité. Aujourd'hui, le Hirak a permis l'émergence d'une intelligence collective populaire tournée vers le développement humain et la démocratie locale. On l'a vu, les jeunes ne veulent écouter ni les imams ni les élites. Le gouvernement islamiste, le pouvoir refusent cette remise en cause et refusent toute coalition rifaine pour le développement local et endogène.

❋ PAR AYAD ZAROUALI

POLÉMIQUE AUTOUR DE LA DECLARATION DE FERHAT MHENNI SUR LA KABYLIE

L'appel à la constitution d'un corps de contrainte et de sécurité en Kabylie lancé par notre compagnon de lutte pacifique des années 1980 (M C B) a suscité divers prises de positions répondant à l'idéologie politique des uns et des autres. C'est ainsi qu'Arezki Ait Larbi s' exprima sur ce sujet dans un article intitulé " Ne pas céder à la peur ! Protéger nos libertés ! Réhabiliter le débat pluriel, paru dans le journal « El Watan » du 11 Juin 2018 et de Ferhat Mhenni qui lui a répondu via la même voie le 19 Juin 2018 en reprenant l'intitulé de sa déclaration.

S'il est vrai que, de connaissance, les militants d'hier n'ont jamais eu la prétention d'être des anciens moudjahidines, ou d'être d'ardents défenseurs de la cause amazigh, aujourd'hui ils n'ont pas la même conception de lutte même si certains justifient la leur par ce qu'endure toujours la Kabylie en matière de répression à visage multiples (politique, sociale et sociétale, industrielle et économique, etc...) à l'exemple des exactions du 20 Avril 1980, de l'assassinat de 130 personnes, des handicapées à vie et des dizaines de blessés commis par l'état lors du printemps noir du 14 juin 2001, le terrorisme islamique et l'insécurité, le Stade de Tizi Ouzou toujours en construction depuis plus de 20 ans environs alors que d'autres édifices d'envergures et onéreuses sont ou seront livrés après quelques années d'entames des travaux seulement, projet CEVITAL bloqué depuis plus de 460 jours au port de Béjaia et de façon générale c'est toute la chaîne de développement de la région qui fait défaut.

De pareille échanges par médias interposés créent une polémique entre deux compagnons d'hier dont l'un poursuit pacifiquement son engagement et l'autre envisage d'autres options pour faire bouger les lignes, même si elles ne figurent pas dans notre dictionnaire, au risque d'ajouter de l'eau au moulin de certains et de ceux qui piaffes en intra et en extra-muros ainsi qu'à ceux qui sont aux affaires sous diverses formes étatiques et citoyennes.

Avons nous besoin d'une telle polémique entre compagnons d'hier qui semble demeurer toujours amis ?

Par cette sortie on a l'impression de revivre la fratricide qui poussa l'authentique Mouvement Culturel Berbère (MCB-1980) à se scinder, au lendemain de l'ouverture politique, (1989) en trois tendances idéologiques qui se rejettent et qui s'attaquent par médias interposés dès fois. Pendant ce temps là, comme souhaité en divers lieux multiples, d'autres forces occultes se frottent les mains et se félicitent de cet état de fait qui arrange les pyromanes pour déstabiliser la Kabylie et la détourner des fondamentaux.

Qu'est ce que la Kabylie ? Ce n'est qu'une région parmi les autres d'une même terre appelée Algérie. Orgueilleuse et gênante, dérangeante, fière de son caractère démocrati que et républicain, de son identité amazigh dans toutes ses dimensions qu'elle partage avec tout l'espace algérien, tournée vers l'universalité, avance et refuse tout greffage fut-il véhiculé par ce qui est prétendument dit plus valorisée dans l'au-delà du fait de ce qu'elle véhicule, qui se sent pleinement algérienne dans sa pluralité sans prédominance aucune et sans aprioris via de motifs fallacieux et tendancieux. Cette conception ne convient pas et n'est pas admise en des cimes, lieux et sphères.

Certes, à chaque fois que la vox populiste avance des rumeurs de mésententes majeurs quelque part, les habitués de l'ombre et les voltigeurs sont actionnés en direction de cette région via des leurres (coran brulé, atteinte à la religion, partition, etc..) utilisés lors des manifestations pacifiques du 20 .4.1980 afin de la braquer et détourner l'attention de la population algérienne de ses véritables problèmes qu'elle vie et endure au quotidien par le fait d'une gouvernance autiste, populiste, mal pensante et absente.

Cette partie du territoire national ne souffre t- elle pas depuis la colonisation Ottoman (Turquie) à ce jour de l'année 2018 en passant par 1963 à 2001 ? Quand connaîtra-t-elle la paix réelle, le développement social, économique et industriel, la fin des exactions multiples et multiformes qu'elle ne cesse de subir ? Les divers crimes politiques et assassinats connaîtront-ils un jour leurs auteurs et finir par être déférés par devant l'instance judiciaire ?

Ferhat Mhenni, fils de chahid, militant pacifique des années 1980 pour le recouvrement de l'identité, langue et culture amazigh ainsi que pour les libertés démocratiques, connu sous le pseudonyme de «Imazighen Imula» en tant que chanteur engagé, n'est ni ange, ni démon, ni aliéné; il n'est pas non plus le <traître, le renégat> ou le <mercenaire>, diabolisé par les pourfendeurs qui appellent à sa lapidation, il est simplement un militant érudit des causes justes que sont Tamazight et les libertés démocratiques.

Bien que réfractaire à l'autorité de l'état qui la brime, bride sa liberté, fait traîner les rares projets de développement, la dépeuple sournoisement, la Kabylie n'est ni la Syrie, ni l'Irak, ni la Libye sœur déstructurée et désarticulée ou autres, elle est Algérie.

Elle n'est pas non plus celle pensée idéologiquement et politiquement par certains depuis l'avènement de l'indépendance; elle n'est naturellement qu'une région parmi les autres, mais appréhendée à cause de ce qu'elle est, de son caractère libre , démocratique et unioniste dans sa pluralité sans prédominance aucune dans tous ses segments que ses enfants, tels que Ferhate Mhenni et Arezki Ait Larbi et tant d'autres, défendant depuis les années 1980 avec certains autres algériens qui ont la même conception de l'Algérie Future.

Il est à espérer que l'appel de notre compagnon de lutte et ami de toujours n'a été qu'un verbe dépassant la pensée. Avoir d'autre option, c'est ce qu'espère une certaine idéologie destructrice de l'Algérie en générale et de la Kabylie en particulier. C'est encourager les voltigeurs et les caméléons, c'est donner raison au président de la cour d'Oran qui avait dit «Kabyles, l'Algérie n'est pas votre pays», à la xénophobe députée islamiste qui avait menacé de tuer son fils s'il apprend tamazight et au palestinien, résident à Ain El Hemmam, (Tizi Ouzou), qui avait interdit à son fils d'étudier tamazight et de parler kabyle, c'est reconnaître aussi la non amazighité des autres régions algériennes.

Quant aux sirènes, telles que Bernard Henri Lévy (BHL), homme de main connu pour ses basses besognes, ses prouesses ténébreuses et manipulatrices, qui se déclare ami des Kabyles, Eric Zémmour qui se découvre subitement d'origine Berbère et Mélenchon qui, lors de sa compagne électorale, avait dit « Nous avons besoins des Berbères d'Afrique du Nord », quel sens et crédit en donner à ces approches subits et que comprendre de ce verbiage à l'approche de la prochaine joute présidentielle de 2019 en perspective ? Ces sorties sont-elles non assimilables à des manœuvres politiciennes, ne sont-elles pas douteuse quant à leurs sincérités ? Est- ce une tentative déstabilisatrice, qui ne dit pas son nom, et l'espoir de rééditer en Algérie ce que vivent certains pays du fait d'une partie de leur continent et d'ailleurs ?

En tout état de cause, rien ne justifie une telle polémique saisie au vol par les détracteurs qui s'en réjouissent, s'en félicitent et applaudissent, ne servons pas de prétexte, surtout entre nous, compagnons d'hier, médiatisés ou non, même si nos idées diverges aujour d'hui.

A l'exemple de Mahatma Gandhi (Inde), l'option pacifique a été une arme redoutable et fatale contre le colonisateur anglais et les adeptes de l'unicité. L'algérianité est un fait indéniable et réel que toute personne sensée n'ignore sauf s'il est frappé de cécité et d'autisme. Tamazight et l'Arabe algérien en sont ses fondements cardinaux de consolidation de l'unité nationale dans les faits, non flanqués d'adverbes, sans noircir littéralement les pages blanches, sans conservatisme et imposition idéologique, sans orientation politique d'un autre âge au parlement <l'APN et Sénat> et autres facteurs portant atteinte à l'unité nationale dans sa diversité par des votes de lois scélérates, réductrices et dépendantes qui font de Tamazight une sous langue qui, même dans ce cas, est optionnelle et éparse là où elle est enseignée selon les parlers régionaux à l'intérieur même de chacun des 12 pays amazighophones (Berbérophones).

❋ Madjid Ait Mohamed

❋ ❋Sources d'informations : médias nationaux

ⵉⵛⵓⵣⵣ ⴰ ⵜⵓⴰⵙⵔⵓⵔⵉⵓ

ⵔⵓⵅⵅⵣⵓ ⵓⵔⵔⵙ ⵉⵓ
ⵅⵔⵙⵔⵓ ⴰ ⵙⵖⵓⵅⵉ,
ⵅⵔⵙⵔⵓ ⵅⵓⵅ ⵓⵔⵔⵙⵓⴰⵓⵅ
ⵓⵔⵉⵉ ⵍⵙⵔ ⵓⵅⵉⵅ.
ⵉⵛⵓⵣⵣ ⴰ ⵜⵓⴰⵙⵔⵓ+ ⵉⵓ
ⴰ ⵙⵛⵓⵣⵣⵉ ⴰⵙⵓⵛⵜⵉⵛⵣⵉ,
ⵉⵛⵓⵣⵣ ⴰ ⴰ ⵙⵔⵙⵔⵓⵔⵉⵓ
ⵉⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ;
ⵉⵛⵓⵣⵣ ⴰ ⴰ ⵜⵓⵔⵔⵙ
ⵊⵔⵔ ⵅⵉⴰⵓⵔ ⴰ ⵓⵅⵣⵣⵉ,
ⵉⵛⵓⵣⵣ ⴰ ⵛⵔ ⵜⵙⴰⵔⵔⵙ
ⵉⵅ ⵔⵓⵔⵙⵔⵓ ⵔⵙⵔⵓⵔⵉⵓ+
ⴰⵅⵉ ⵔⵓⴰⵔⵔⵙⵔⵓ ⵔⵙⵔⵓⵔⵉⵓ;
ⵉⵛⵓⵣⵣ ⴰ ⵛⵔ ⵜⵅⵓⵛ+
ⵅ ⵅⵉⴰⵓⵔⵓ ⵉ ⵜⵓⵅⵔⵓⵉ,
ⵉⵛⵓⵣⵣⵓⴰ ⵉ ⵉⵛⵓⵣⵣⵓⵔⵓ
ⵉⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ;
ⵉⵛⵓⵣⵣ ⴰ ⴰ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉⵅ ⵅⵓⴰⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ,
ⵉⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉ ⵜⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ;
ⵉⵛⵓⵣⵣ ⴰ ⴰ ⵔⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉⵅ ⵅⵓⴰⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ,
ⵉⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉ ⵔⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉⵅ ⵅⵓⴰⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉ ⵔⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉⵛⵓⵣⵣ ⴰ ⴰ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉⵅ ⵅⵓⴰⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ ⵓⵔⵔⵙⵓⵔⵔⵙ
ⵉⵛⵓⵣⵣ ⴰ ⴰ

المطالبة بمستشفى و جامعة =
لجنة دعم معتقلي حراك الريف بالدار البيضاء وم
تتدد بالاحكام الجائرة الصادرة في حق مع

AMAZIGH ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
Juillet-Août 2018 - Numéro 210-211
ⵣⵓⵏⵢⵓ–ⵖⵓⵛⵜ 2968 – ⵖⴹⴹⵓ 210-211
www.amadalamazigh.press.ma
ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ
+ⵣⵎⵎ

ⴰⵍⵅⵣⵜ ⊙ ⵉⵏⵙ ⵙⵎⵉⵔ ⊙ ⵄⴰⵏⵉⵣⵜ ⵍⵙ ⵜⵣⵉⵍⵔ

+ⵣⵎⵜ ⵏ +ⵣⵛⵕ.

ⵙ ⵎⵉⵜⵖ ⵜⵙ ⵒⵏⵣⵛⵔ ⵜⵏⵉⵍⵔ ⵙ ⵣⵛⵜⵖ ⵏ ⵄⴰⵙⵙⵎ ⵏ »ⵣⵛⵄⵜ
ⵣⵙⵙⵉⵏ ⵙⵙⵉⵏ ⵙⵙⵉⵏ

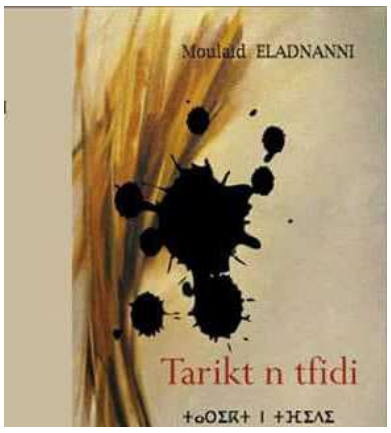

الأمازيغي العالم
ⵜⵉⵏⵡ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
LE MONDE AMAZIGH
www.amadalamazigh.press.ma
ⴰⵎⴰⴷⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

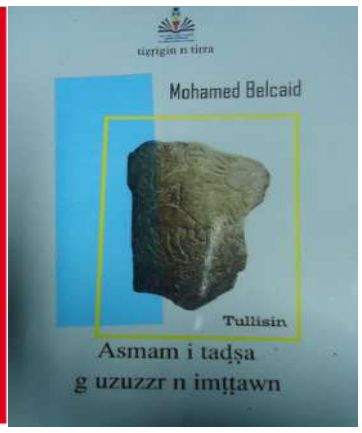

ⵃⵀⵙⴰ ⵏ ⵖⵅⵖⵙ ⵎⵜⵜⴰⵏⵉ

ⵜⵙⵜⴰⵖ ⵖⵙⵙⴰⵏ ⵜⵎⵙⵜⵏ ⵅⵔⵔⴰ ⵅⵙ ⵜⵅⴰⵙⵏ . ⵣⵖⵎⵣ ⵖⵅⵜⵏ ⵅⵅⵍⵍⴰ, ⵏⴰ ⵣⴰⵅ ⵃⵀⴰⴰ ⵏⴰ+ ⴰⵙ ⵜⵎ+ ⵏ +ⵅⵅⵎⴰⵏ+, ⵏ++ⴰ ⵣⵖⵅⵜ ⵢⴰⵙⴰ ⵏⴰⵅⵎⴰⵏ ⵜⵜⵎⴰⵏ ⵅⵜⵙⵅⵜⵏ ⵜⵜⵎⴰⵏ ⵜⵎⵏⵜⵏ ⵜⵙⵅⵜⵏ ⵜⵎⵏⵜⵏ ⵜⵎⵏⵜⵏ ⵜⵎⵏ

LA JUSTICE ESPAGNOLE SUSPEND L'EXTRADITION DE DEUX MILITANTS AMAZIGHS ALGÉRIENS

Il est rappelé que le précédent gouvernement espagnol de Mariano Rajoy avait pris la décision d'autoriser l'extradition de deux militants amazighs et des droits de l'homme lors du Conseil des ministres du 8 Septembre 2017. Khodir Sekkouti, et Salah Abbouna, respectivement vice-président et membre du Conseil Confédéral de notre ONG l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA), avaient été contraints de fuir leur foyer et leur famille dans la région du M'Zab algérienne et demander l'asile politique, d'abord au Maroc puis en Espagne. Ils ont été arrêtés le 6 Juillet à Melilla sous la fausse accusation de terrorisme, en vertu d'un mandat international délivré par les autorités algériennes, et ont été emprisonnés dans la prison d'Alcala Meco de Madrid.

Sekkouti et Abbouna ont été persécutés pour des raisons politiques, pour dénoncer les atrocités dont elle a été (et elle l'est encore) victime leur communauté ibadite et leur population de M'Zab à partir des événements de Ghardaia de Mars 2013.

L'accusation de « terrorisme » utilisée par les autorités algériennes dans son mandat d'arrêt est un pur mensonge et ainsi il l'avait démontré leur défense devant la Haute Cour de Madrid, assuré par des avocats José Luis Galán Martin et Maria Lopez Galàn, et qui avait gagné leur liberté provisionnelle le 16 octobre dernier.

Le 25 mai et le 29 Juin sont tombés respectivement les verdicts de leur procès de la (fallos de la Sección N°4 y de la de la Sección N°2 de la Sala de lo Penal de la Audiencia Nacional) de la Cour Nationale d'Espagne. Ces dits-verdicts rejettent la demande d'extradition des citoyens Salah Abbouna et Khoudir Sekkouti vers l'Algérie, et reconnaissent leurs statuts de réfugiés politiques. Ce procès précise que : « selon la défense, il se réfère à la situation générale des droits de l'homme en Algérie et les déficits importants de garanties d'un procès équitable, plus particulièrement en ce qui concerne la minorité amazighe et à laquelle appartient le réclamant, telle qu'elle est exprimée dans les rapports des organisations humanitaires inclus dans le dossier. "

L'Assemblée Mondiale Amazigh veut exprimer ses profondes reconnaissances au travail accompli par la défense, assurée par les éminents avocats José Luis Martín Galán et María López Galán, qui avaient pris leur défense dès le début de leur détention. Elle veut aussi remercier de nouveau la solidarité du Comité de soutien en faveur de Khodir Sekkouti et Salah Abbouna à Paris, en particulier Nadia à Aissa, Alberto Arricruz, Mohand Bakir, l'avocate Fatiha Rahmouni, Yasmina Oubouzar, Yacine Chiraoui, l'association Izmulen de défense des droits des Ait Mzab et son président Mohamed Dabouz, l'organisation Tamazgha et son président Masin Ferkal, l'Association Azar des Iles Canaries et son président Luiz Falcon, Bouaziz Ait-Chebib, Dalil Makhloufi, Hammou El Hasnaoui et les avocats algériens Saleh Dabouz et Noureddine Ahnine, ainsi que les parents de Sekkouti et Abbouna pour leur confiance dans notre organisation et nos avocats.

❊ Signé : Rachid Raha,
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe

LE VERDICT DE LA HONTE

Par : Moha Moukhlis

La « justice » a prononcé son verdict inique contre les détenus politiques rifains. Les peines sont lourdes et oscillent entre 5 et 20 ans de prison ferme. Une manière de casser le morale des familles, des militants, d'une population et d'un peuple qui refusent d'abdiquer. Un verdict qui nous éclaire sur la mentalité des maîtres du moment qui naviguent à vue et mènent notre pays vers l'inconnu. Le Rif est de nouveau visé. Il saigne, traumatisé mais debout.

Le pouvoir arrogant cherche en vain à le faire plier…

Après avoir été bombardé par l'armée marocaine en 58-59, gazé par des armes chimiques dans les années vingt, mis en quarantaine durant plusieurs décennies, le Rif ne cesse de subir les affres d'une politique boiteuse qui juge sa population en dissidence permanente.

La dénonciation et l'indignation envahissent les réseaux sociaux et expriment une angoisse et la révolte face aux gardiens du temple qui hypothèque le devenir de notre patrie.

La rupture que le peuple a voulu pacifique et civilisationnelle se fera dans la douleur et le sacrifice.

Ma solidarité totale avec mes frères rifains.

Assemblée Mondiale Amazighe
Communiqué relatif aux durs jugements émis contre les détenus de la contestation populaire du RifUn procès injuste et des jugements de vendetta

C'est avec atterrement que l'Assemblée Mondiale Amazighe a accueilli les durs jugements vengeurs émis par la chambre des délits de première instance au tribunal d'appel de Casablanca, le soir du Mardi 26 juin 2018, à l'encontre des détenus de la contestation populaire rifaine. Jugements qui cumulent (300 ans) trois siècles de prison ferme pour les prisonniers déplacés à Casablanca, après leur participation aux manifestations pacifiques et civilisationnelles comme en a témoigné le monde. Ceci fait suite au broyage horrible du citoyen « Mouhssine Fikri » dans la benne d'un camion d'ordures le 28 octobre 2016 et à la revendication des droits culturels, économiques et sociaux pour la population de la région du Rif qui souffre de marginalisation, d'exclusion et d'un embargo sécuritaire et économique depuis les années cinquante du siècle passé.

Ces revendications sont jugées légitimes et justes par les responsables gouvernementaux, en plus de la décision royale connue médiatiquement sous l'appellation « séisme politique » qui a entrainé le limogeage de responsables gouvernementaux en raison du retard accusé au niveau d'un nombre de projets. Projets pour lesquels des milliers de manifestants de différents courants et âges se sont sortis et ont été réprimés. Des centaines d'activistes qui ont mené les marches et les sit-in de protestation pacifiques ont été arrêtés et emprisonnés et poursuivis par des accusations surréalistes à tel point que les activistes sont accusé de complot contre la patrie et appel au renversement du régime… et d'autres accusations imputées à des activistes pacifiques dont les revendications sont justes, légitimes et entrent dans le cadre des dispositions de la Constitution.

Et au lieu du dialogue et de la prise en considération des revendications justes des manifestants, l'Etat marocain a opté pour une approche sécuritaire répressive, des arrestations anarchiques et des procès marathoniens formels de centaines de détenus jugés par les tribunaux de Al Houssima et répartis dans les prisons d' Al Houssima, Nador, Taounat…L'Etat a aussi décidé de déplacer plus de cinquante détenus parmi les principales figures de la contestation pacifique rifaine vers la prison Okacha à Casablanca pour enquête. Enquête qui a abouti à des procès de plus de 84 séances à la salle de première instance des délits de Casablanca, devant des juges que tout le monde juge partiaux.

Après plus d'une année de détention des figures de la contestation, en l'occurrence Nasser Zefzafi, Mohamed Jelloul, Mohamed Elmjaoui et Nabil Ahamjiq, déportés à la prison Okacha de Casablanca, en isolant Zefzafi durant plus d'une année dans une cellule individuelle, et suite aux nombreuses grèves de faim observées par les détenus en raison des contraintes qu'ils subissent et qui les privent de leurs droits au sein de la prison et après plus de 84 séances qui témoignent de la vacuité du dossier de poursuite des détenus de la contestation et de la légitimité et la justesse des revendications de la contestation rifaine qui est pacifique et civilisationnelle et dont l'organisation, le caractère pacifique – protection des biens privés et publics – ont forcé le respect de tous;

Et au moment où l'on s'attendait à un apaisement dans ce dossier juridique et ne méritant pas ces procès marathoniens et l'incarcération de jeunes rifains et à la libération de tous les détenus pour entamer une véritable réconciliation avec le Rif par le biais du développement, la réconciliation et la justice transitionnelle en pansant les blessures de la population du Rif et en répondant au dossier revendicatif de la contestation qui comporte essentiellement des revendications économiques, sociales et culturelles tout en rompant avec la politique des années de plomb, nous sommes surpris par les durs jugements vengeurs émis par le tribunal tardivement dans la nuit de ce mardi, à l'encontre des compagnons de Zefzafi et qui ont atteints plus de 3 siècles.

Ces jugements durs qui nous replonge dans les années des atteintes graves aux droits de l'homme et les années de plomb que nous croyions révolues suite à l'institution de l'organisation Equité et réconciliation, ne peuvent être que vengeurs et méprisants pour les citoyennes et citoyens amazighes du Rif. Ils entérinent la politique de ségrégation entre les citoyens et les régions, renforçant la marginalisation et l'exclusion de la région du Rif en poussant sa jeunesse à affronter les vagues d'émigration en direction de l'Europe pour fuir la misère qui les cerne de tous les côtés en plus de la propagande relative à leur accusation de traitrise et de séparatisme qui a accompagné les manifestations populaires rifaines menée contre le Rif par différentes parties, à commencer par la coalition gouvernementale. S'y joignent ces jugements iniques et vengeurs qui constituent une régression en matière de droit et une atteinte flagrante aux droits et libertés qui nous fait reculer de plusieurs décennies. Atteintes payées chèrement par l'Etat et dont les effets continuent à se sentir lors des rencontres internationales et auprès des organisations internationales des droits de l'homme.

Partant de cela, l'Assemblée Mondiale Amazighe déclare ce qui suit :

•Affirmons que ces jugements de vendetta émanent d'une justice partiale suite à des procès iniques et non équitables comme en témoignent la défense et les organisations de droit.

•Affirmons que ces jugements sont une preuve implacable inhérente à « l'apostasie juridique » et un recul en matière des droits de l'homme au Maroc qui infirme la réforme du système de la justice.

•Demandons à mettre fin à cette mascarade et à ces jugements formels et la libération immédiate de tous les détenus de la contestation rifaine ainsi que la clôture de ce dossier définitivement, le rétablissement de la justice et la revalorisation de la région du Rif et de ses populations.

•Demandons la satisfaction immédiate du dossier revendicatif de la contestation rifaine, en coupant avec la politique de vengeance et le tempérament sécuritaire dans la gestion des revendications justes et légitimes des citoyens du Rif tout en choisissant la réconciliation avec le Rif, au lieu de la politique de vengeance.

•Affirmons de nouveau que ce qui s'est passé dans le Rif est le résultat naturel et inévitable de soixante ans de marginalisation et d'exclusion, de répression et de terreur renforcées par un embargo économique qui a poussé la population à émigrer vers l'Europe.

•Exprimons notre solidarité totale avec tous les détenus et leurs proches ainsi qu'avec toutes les populations rifaines et insistons sur la légitimité de leurs revendications et le caractère pacifique et civilisationnel de leurs manifestations.

•Renouvelons notre demande relative à l'octroi d'une autonomie politique élargie dans la gestion de leur région dans le cadre d'un Etat fédéral uni et pluriel, qui garantit le droit à une vie digne pour tous ses citoyens ainsi que leur droit de profiter de leurs richesses, en coupant avec la logique de l'Etat centralisé qui n'a contribué qu'à davantage de marginalisation et d'exclusion des zones et des régions à spécificités culturelles et linguistiques.

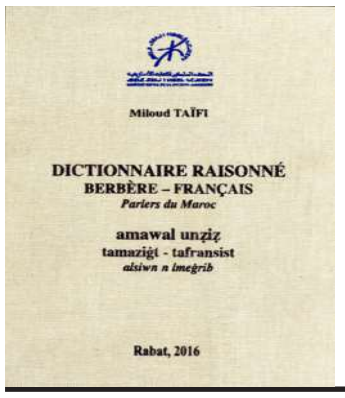

الأمازيغي العالم

ⴰⵎⴰⵣⴰⵍⴰⵎ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

LE MONDE AMAZIGH

www.amadalamazigh.press.ma

ⵓⵔⵔⴰⵢ ⵓⵔⵔⴰⵣⵜ

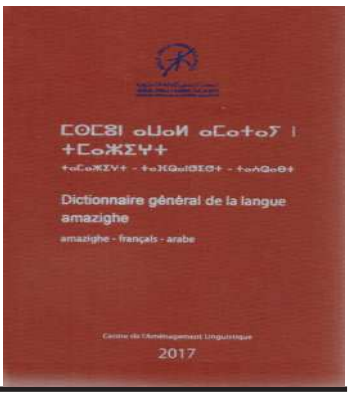

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 210-211 / Juillet – Août 2018 – ⵉⵖⵏⵉⵡⵏ – ⵢⵓⵛⵜ 2018/2968 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

LE DÉPUTÉ CATALAN JOAN TARDA ABORDE LA QUESTION DU HIRAK DU RIF AU PARLEMENT ESPAGNOL

Le député catalan du parti de la Gauche Républicaine de la Catalogne, Joan Tarda, a posé la question du Hirak du Rif ainsi que le dossier des détenus politiques, au parlement espagnol, le mardi 17 juillet 2018, et adressant un ensemble de questions au président espagnol, Pedro Sanchez,, sur la situation des droits de l'homme dans le Rif et au Maroc de manière générale, évoquant les jugements (verdicts) qui dépassent plus de 300 années, en plus de ses propos sur la dette historique contractée avec l'Espagne et relative au dossier de la guerre chimique contre le Rif.

Joan Tarda a a affirmé que l'Etat espagnol doit reconnaitre ses crimes contre l'humanité en utilisant des armes chimiques contre des civiles lors de la guerre de libération du Rif durant les années vingt du siècle passé. Et en s'adressant au nouveau président espagnol, il affirme : « ne te rappelles-tu des souffrances causées par l'armée coloniale espagnole là-bas, votre parti jusqu'à aujourd'hui, refuse de reconnaitre le mal causé par la guerre chimique menée par l'armée coloniale espagnole ».

Le député du parti républicain catalane au parlement espagnol a critiqué la politique gouvernementale et a adressé un discours à son président : « Monsieur Sanchez, aujourd'hui, vous voulez corriger vos erreurs, c'est extraordinaire, mais soyez sûr, nous ne serons pas à vos côtés, et nous ne voterons pas les lois qui reconduisent aux mêmes erreurs ».

Le même député poursuit que « si votre intention est de légiférer pour rétablir une injustice au profit des victimes de Franco, nous sommes à vos côtés ; mais si votre intention est d'ajouter davantage de « détergents », nous restons sur nos positions de 2017. Nous ne voterons pas pour toute initiative de ce genre ». Ajoutant : « Nous ne serons pas à vos côtés si vous ne vous engagez véritablement contre ceux qui violent les droits de l'homme et ce en déléguant la gestion non démocratique de la crise des émigrés et des réfugiés ou en ignorant un fait dangereux qui a lieu, maintenant, dans un pays voisin ». Joan Tarda a brandi une image de la marche du 15 juillet à Rabat, organisée pour revendiquer la libération immédiate des détenus politiques et la levée de l'embargo sur le Rif, déclarant: « Regardez, c'est la dernière manifestation du dimanche dernier à Rabat. Des milliers de citoyens sont sortis dans la rue après avoir été spoliés de leurs droits démocratiques ». Il ajoute que la population du Rif « souffre aujourd'hui de la pire exploitation au niveau économique, en plus de ce qu'endure le peuple amazighe rifain ». Ajoutant : « Nous parlons ici de dizaines de jeunes incarcérés suite à des jugements qui avoisinent 300 années. En quoi est-il raisonnable de parler des droits de l'homme tout en permettant que cela arrive au Maroc. La répression existe clairement. Nous sommes obligés d'intervenir ».

Alors que le président espagnol, Pedro Sanchez, très attentif à cette intervention, a préféré répondre par le silence devant les questions du ce parlementaire catalan.

Rappelons que le « Parti républicain de la Catalogne » avait évoqué l'usage des armes chimiques par l'Espagne lors de la guerre du Rif au parlement espagnol à plusieurs occasions. Il a également demandé à l'Etat espagnol de rétablir l'injustice au niveau moral et financier au profit des victimes, dans le cadre de ce qui est appelé « loi de la mémoire historique » de l'Espagne.

De son côté, l'Assemblée Mondiale Amazighe avait adressé au Roi d'Espagne le 12 février 2015, quant à la reconnaissance officielle de la responsabilité de l'Etat espagnol des campagnes militaires contre les civiles dans le grand Rif, durant les années 1921/1927 ; et ce pour indemniser les victimes de la guerre des armes chimiques et contribuer à rétablir une injustice collective en s'acquittant de la dette historique à l'égard de la population de la région, suite aux dégâts

incommensurables dont elle fut victime et dont les effets continuent à se ressentir, en raison de la prolifération du cancer au sein des enfants et des descendants.

La réponse du Roi d'Espagne, Philippe VI, a évoqué, en juin 2015, que la lettre (de l'AMA) a été adressé au Ministère des Affaires Etrangères et de Coopération Espagnol, du fait qu'elle est le département habilité, du point de vue des prérogatives, à l'examiner et à répondre au contenu de la lettre de l'Assemblée Mondiale amazighe, quant à la responsabilité de l'Espagne dans le bombardement du Rif avec des armes chimiques durant les années vingt du siècle passé. L'ex-ministre Alfonso Dastis avait promis de répondre en février dernier, mais jusqu'à maintenant l'AMA n'a encore rien reçu !

LANCEMENT DU NOUVEAU SITE WEB DE LA COMMUNICATION FINANCIÈRE DE BMCE BANK OF AFRICA

Nous avons le plaisir de vous annoncer le lancement du nouveau site web de la Communication Financière de BMCE Bank of Africa :

www.ir-bmcebankofafrica.ma.

Multilingue et interactif, le site web mis en place est utile pour les communautés d'actionnaires, investisseurs, analystes, médias et Grand public, à travers des rubriques innovantes : le Cours Boursier et données instantanées, accès rapide aux dossiers de presse et à d'autres publications tel que les rapports d'activités, présentations et publications, ou encore tous les évènements financiers…

Cette plateforme présente des fonctionnalités intuitives, s'agissant d'un site web Full Responsive,avec une navigation adaptée à tous les écrans, une accessibilité rapide à l'information à travers le volet recherche avancée, un classement par catégories des publications financières, calendrier des évènements, et live streaming pour suivre en direct les évènements financiers du Groupe.

Le site apporte ainsi plusieurs nouveautés et offre au visiteur une expérience améliorée grâce à une navigation et une utilisation simplifiées. La nouvelle interface contient une page d'accueil ouverte sur différents espaces actionnaires, investisseurs et médias, une rubrique 'qui sommes-nous ?' mettant en lumière le Groupe BMCE Bank of Africa, sa stratégie et ses métiers, ainsi que sa présence à travers le monde et ses engagements dans la responsabilité sociétale et environnementale.

Il permet également une plus grande visibilité sur sa Gouvernance à travers un descriptif des membres du Conseil d'Administration, Senior Management et autres instances.

Parallèlement, la rubrique Médias regroupe les dossiers de presse, les communiqués ainsi que des vidéos intégrées des interviews générées à l'occasion de la présentation des résultats financiers du Groupe.

La fonctionnalité « Restez informés » permettra d'établir un lien de proximité avec les communautés cibles à travers l'inscription à la Newsletter périodique de la plateforme ainsi qu'à travers l'activation des notifications Push Desktop.

Nous espérons que vous apprécierez la navigation sur notre nouveau site web et que vous le visiterez régulièrement pour vous tenir informé de l'actualité du Groupe BMCE Bank of Africa.

الحرية للمعتقلين

20 سنة في حق كل من:

وسيم البوستاتي

سمير إغيذ

نبيل أحمجيق

ناصر الزفزافي

15 سنة في حق كل من :

محمد بوهنوش

زكرياء أضهشور

محمد الحاكي

10 سنوات في حق كل من :

محمد جلول

عمر بوحراس

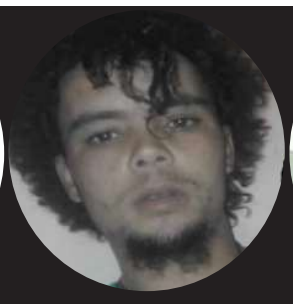
صلاح لشخم

جمال بوحدو

أشرف اليخلوفي

بلال اهباض

كريم أمغار

5 سنوات في حق كل من :

ربيع الأبلق

محمد المجاوي

الحسين الإدريسي

حود عبدالعالي

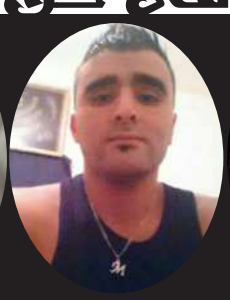
سليمان الفاحلي

الحبيب الحنودي

شاكر المخروطي

الأصريحي محمد

أبقوي ابراهيم

3 سنوات في حق كل من :

ابراهيم بوزيان

عثمان بوزيان

فؤاد السعيدي

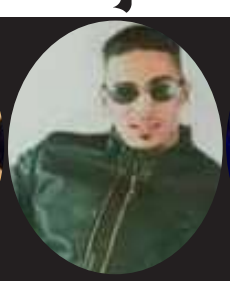
عبدالحق صديق

يوسف الحمديوي

محمد المحادلي

محمد الهاني

خالد البركة

محمد النعيمي

2 سنتان في حق كل من :

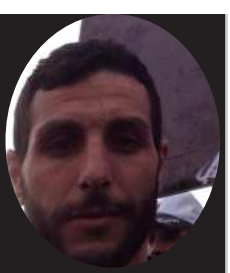
نوري اشهبار

ع.اللطيف المساوي

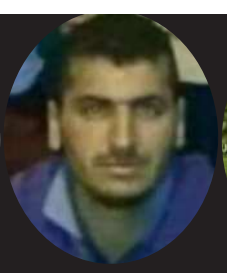
رشيد اعماروش

ع.الخير اليساري

محمد فاضل

فهيم غطاس

أحمد لهزاط

الصابري جواد

آثار عبد المحسن

جمال مونا

جواد بلعي

محمد مكوح

بدرالدين بولحجل

احمد الحاكمي

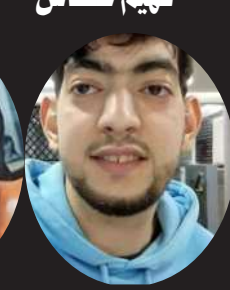
انس الخطابي

محمد عدول

سنة نافذة

زكريا قدوري

500 درهم غرامة

ع.المنعم اسريتيحو

يوليوز-غشت 2018 - العدد 211-210
2968 – 211-210 ⵖⵓⵢⵓⵣ–ⵖⵓⵛⵜ – ⵓⵙⵎⵓⵔ
الأمازيغي العالم
www.amadalpresse.com

الريف ضمير الأمة المغربية

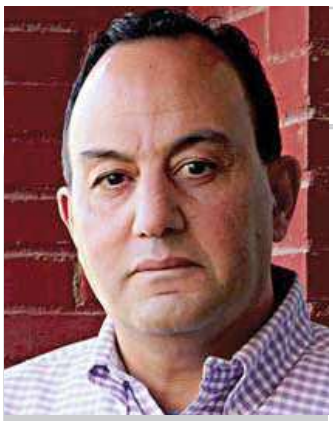

د. حسين مجدوبي

يكشف التاريخ الدور الكبير الذي تلعبه مناطق ومدن معينة في مسيرة الأمم والشعوب في فترات زمنية معينة، وتكون حركة تؤدي إلى نهضة فكرية وسياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وتكون أحيانا المنبه الذي يدق جرس الإنذار للتحذير من كوارث مقبلة. ويحدث أن يوجد عقلاء وذوو الألباب وسط الدولة أو الأمة يمتلكون فطنة وبداهة، ويبادرون لاحتضان التقدم لما فيه خير الأمة أو يسارعون لاحتواء المخاطر، لتجنيب الأمة المساوئ، فهذه المدن أو المناطق تتقمص ضمير الأمة في فترات معينة.

وتاريخ المغرب زاخر بأمثلة وأحداث لعبت فيها مناطق ومدن دورا وازنا نحو التغيير مثل، مراكش وفاس وتطوان ومنطقة الصحراء، أو التحذير من مخاطر تمس أسس الأمة المغربية. وتعد منطقة الريف شمال البلاد من الجهات الرائدة، كمصدر بعث بإشارات قوية إلى الأمة المغربية في لحظات تاريخية دقيقة لليقظة، وتفادي الأسوأ والانهيار، لكنها لم تجد صدى.

وتعود اللحظة التاريخية الأولى، وفق تصورنا، الى أواخر القرن الخامس عشر، عندما بدأت ملكة إسبانيا إيزابيلا الكاثوليكية، بعد القضاء على مملكة غرناطة، بتنفيذ حلمها التاريخي، بضرورة احتلال المغرب وتحويله إلى المسيحية، ليكون درعا ضد أي هجمات مستقبلا. وبدأت باحتلال مليلية سنة 1497 في عملية عسكرية خاطفة. انتفضت ساكنة المنطقة ووقفت سدا أمام الغزو الأوروبي وقتها. ولم تنجح أساطيل إسبانيا في احتلال أي شبر من الواجهة المتوسطية المغربية طيلة قرون. نبهت ساكنة الريف السلطة المركزية إلى المخاطر المقبلة من الخارج، وبالضبط الشمال، لكن التنبيه لم يؤخذ بعين الاعتبار، وسقطت مدن ومناطق ساحلية أطلسية في يد البرتغاليين.

وتتجلى اللحظة التاريخية الثانية في المقاومة المغربية الريفية للاستعمار الفرنسي والإسباني. فقد كبّدت هذه المقاومة إسبانيا أكبر هزيمة في تاريخها العسكري، وهي معركة أنوال خلال يوليو 1921، وتعرف في أدبيات الجيش الإسباني بـ«الكارثة»، لأنها تعدت مفاهيم الهزيمة. وألحقت المقاومة نفسها هزيمة مدوية بفرنسا سنة 1925 في معارك ورغة بالقرب من فاس. وكانت المقاومة المغربية في الريف قد وجهت نداء إلى السلطان يوسف وقتها للانضمام إلى المقاومة، لكنه مال إلى فرنسا، بل غضّ الطرف عن استعمال إسبانيا وفرنسا للغازات السامة ضد مغاربة الريف.

لو كانت الدولة قد انضمت وقتها الى المقاومة الريفية ومقاومات أخرى في الأطلس لطرد الشعب المغربي المستعمر من أراضيه في العشرينيات، لكن التنبيه المقبل من الريف ومن مناطق أخرى لم يجد صدى لدى الدولة وقتها، واستمر الاستعمار حتى سنة 1956 بكل المآسي التي حملها، وإن كان مناصرو فرنسا يبررون الاستعمار بمساهمة فرنسا في تحديث بنيات المغرب العتيق. والمفارقة التاريخية هو تبني الدولة المركزية وقتها، وحتى الأمس القريب، اعتبار المقاومة الريفية بزعامة الخطابي خيانة، لأنها أعلنت الجمهورية، لكنها عادت وبنوع من التحفظ لاعتبارها حركة مقاومة من رحم الشعب.

إن ما وقع مع الخطابي هو الذي يتكرر نسبيا اليوم في ملف الحراك الشعبي في الريف. فقد انتفض الريف اجتماعيا، مطالبا بأجندة اجتماعية، تتضمن الحق في التطبيب والتعليم والشغل، قطاعات متدهورة في ربوع الوطن بسبب السياسات الخاطئة. الحراك الشعبي في الريف هو صرخة عميقة مرسلة نحو الدولة المركزية لكي تستفيق من سباتها، بشأن التنمية المزيفة التي اعتقدت فيها طويلا ودفعتها إلى القول بانتقال المغرب إلى مصاف الدولة الصاعدة، ولكن بعد سنوات بدأ الوهم يزول، والواقع المر يفاجئ كل المغاربة بمن فيهم الملك محمد السادس نفسه الذي اشرف إلى فشل النموذج التنموي المغربي.

صرخة الريف الاجتماعية هي تنبيه الى المستوى الخطير للفساد الذي ينخر أسس الأمة المغربية، فساد أتى على التعليم والصحة والشغل والأمل في المستقبل. كل الأمم المتطلعة إلى الرقي تقوم على هذه الأسس، فلتجيب الدولة المغربية عن كيف سيكون المستقبل في ظل التدهور المريع لهذه الأسس الثلاثة، بشهادة تقارير مستشاري الملك محمد السادس نفسه، ومنها تقرير المستشار عمر عزيمان الذي رسم منذ أيام صورة قاتمة وخطيرة عن التعليم.

كان على الدولة المغربية التعامل مع الحراك الشعبي في الريف بمثابة صرخة لتجنيب الأمة المغربية بكل مكوناتها المستقبل المظلم الذي ينتظرنا جميعا، وهو انهيار أسس هذه الأمة وتراجعها المبرمج بين الأمم. لكن الدولة المغربية فضلت التعامل بمنطق أمني ضيق للغاية، وبتصور بوليسي يتوهم وجود أعداء الوطن في كل بيت وفي كل منطقة. تصور يزيد من الاحتقان وسط الشعب ويؤدي الى نتائج وخيمة، ومنها ملف الصحراء الذي يؤدي الشعب المغربي ثمنه منذ عقود، بسبب غلبة المنطق البوليسي. الدولة واهمة إذا كانت تعتقد انها بمواجهة مطالب اجتماعية فهي تحاصر الانفصال في شمال البلاد، لا يوجد انفصال وإن وجدت أصوات لا تتجاوز أصابع اليد لا تأثير لها، بل الدولة بسياستها تنفصل عن هموم الشعب. مهمة الدولة الحقيقية ليست محاصرة الريف بل محاصرة الفقر والتهميش واليأس، ولن يتأتى هذا إلا عبر محاربة حقيقية للفساد.

الأمجاد التاريخية لا تبنى على التصورات البوليسية، بل على مدى نجاح السلطة في توفير الكرامة للشعب، هذه الكرامة التي أصبحت مهدورة في وطن اسمه المغرب، يموت جزء من شبابه في البحر هربا من التعاسة، ويوميا تقريبا نتفاجأ بشخص يحرق نفسه احتجاجا على الأوضاع. إنها مفارقة تاريخية، أن يكون بلد ذو أمجاد تاريخية مثل المغرب ساهم عبر التاريخ في صنع الخريطة الدولية عبر أحداث تاريخية مثل، فتح الأندلس ومعركة وادي المخازن، ولعب دور الرابط بين إفريقيا وأوروبا، ويتمتع بآلاف الكيلومترات من الشواطئ، وموارد طبيعية متعددة، يحتل المركز 129 في التنمية البشرية، وأصبحت الدولة تدق أبواب أوروبا والخليج للحصول على مساعدات مالية بسبب الإفلاس المتستر عليه.

الحراك الشعبي في الريف ينبه إلى ضياع الأسس التي تقوم عليها الأمة المغربية، لكن الصرخة أو الرسالة لم تجد استجابة مناسبة، ولنتأمل مستقبل المغرب في ظل انهيار التعليم والصحة والشغل.

* كاتب مغربي من أسرة «القدس العربي»

”الحركة الأمازيغية“ و”اليسار“

د. عبد الله الحلوي

لماذا حاولت جريدتا ”الأحداث المغربية“ و”المساء“ أن توهما قرّاءهما بأن مسيرة 15 يوليوز هي من صناعة جماعة العدل والإحسان؟

قد يعقّب القارئ الكريم على هذا السؤال قائلا: ”لا عليك من هؤلاء. فالصحافة المغربية فقد مصداقيتها. والصحافة الورقية لم تَعد تساهم في صناعة الرأي العام كما كانت تفعل سابقا في أيام مجدها!“

هذا التعقيب المحتمل صحيح: فكل من حضر مسيرة 15 يوليوز سيلاحظ هيمنة الأعلام الأمازيغية. وكل من يعرف شباب الحركة الأمازيغية وكهولها، سيجدهم في كل مكان في المسيرة. فهم الذين قادوا المسيرة، وهم الذي احتضنوا عائلة الزفزافي، وهم الذين أعطوا للمسيرة زخمها وخصوصيتها. لذلك، فإن القول بأن العدل والإحسان أو غيرهم هم الذين صنعوا مسيرة 15 يوليوز هو نوع من سوء الفهم، في أحسن الأحوال، وعرض من أعراض الخَرف الذي دخلته الصحافة المغربية المكتوبة، في أسوئها. فلا يُعتد كثيرا بأقوالها ومواقفها.

لكن هذا لا يعني أننا لا ينبغي أن نحلل موقف هاته الصحف الورقية المكتوبة لكي نفهمها بشيء من العُمق. فهناك سببان اثنان على الأقل يشجعاننا على هاته الخطوة:

أولهما أن موقف الصحيفتين الذي قرر غض البصر عن الدور القيادي للحركة الأمازيغية مسيرة 15 يوليوز ليس موقفا منعزلا، بل إن السيدة منيب نفسها عبرت عما يشبهه عندما صرحت قُبيل مسيرة اليساريين بمدينة الرباط، تعليقا على انسحاب الحركة الأمازيغية من المسيرة، بأنها ل“ تعرف أن هناك من يمثل الأمازيغ“ أصلا، ملمحة لوضعية الحركة الأمازيغية غير الموحدة (وهو تلميح صحيح على أية حال لولا أنه يتضمن شيئا من التشفي المعبر عنه بنبرة ديبلوماسية ذكية).

وثانيهما أن موقف الصحيفتين مجرد رأس جبل جليدي يُخفي جبلا عميقا من المواقف العنيفة أحيانا وغير المبالية أحيانا أخرى التي يتبناها سديم الحركات المغربية الميكروسكوبية التي نسميها ب“اليسار“ اتجاه عملاق صاعد اسمه الحركة الأمازيغية. فإذا وجدنا موقف الصحيفتين مضحكا، لا ينبغي أن نمر عليه مرور الكرام، بل أن نتوقف عنده شيئا ما لنتعمق في دلالاته ونحلل ما يتأسس عليه من العواطف السلبية المتراكمة في نفوس اليساريين اتجاه ”الشوڤنيين“ كما يسمون باللغة الروسية ـ لغة ”الوحي“ عند متطرفي اليسار.

من المؤسف حقا أن السوسيولوجيين ومؤرخي الراهن السياسي لم يجمعوا معطيات دقيقة بعد تتعلق بالنقلة النوعية التي عرفها اليسار المغربي منذ سقوط الإتحاد السوڤييتي، وتفكك الإمبراطورية السوڤييتية، وسقوط جدار برلين، وتوحيد الألمانيتين بقيادة ألمانيا الغربية الليبرالية، وتحول الصين نحو الاقتصاد الليبرالي في التسعينيات، وصعود نجم كوريا الجنوبية الليبرالية في وجه كوريا الشمالية الفقيرة والمتخلفة. فالحقيقة أن هاته النقلة تحمل في طياتها المفتاح الرئيسي لفهم موقف اليساريين من الحركة الأمازيغية وتؤسس للمرجعية المهلهلة الجديدة التي يقيم بها اليساريون علاقتهم بالغير السياسي.

إلا أن كل من عاش هذه المرحلة بشيء من القرب، قد يلاحظ مجموعة من المعطيات أجملها في ما يلي:

1ـ لقد كان سقوط الإتحاد السوڤييتي المدوي صدمة قوية لم يكن يتوقعها اليسار المغربي. فالإتحاد السوڤييتي كان بمثابة نموذج عملي يبرهن (ظاهريا) على نجاح النموذج ”الإشتراكي“ و”الشيوعي“، ويُستعمل كحجة دامغة على صحة النظرية الماركسية، أو الماركسية اللينينية، أو الماركسية الماوية، إلخ. إلا أن انهيار ”إمبراطورية لينين وستالين“، وانتقال ”إمبراطورية ماتسي تونك“ نحو اقتصاد السوق، سحب البساط من تحت أقدام يساريي المغرب، وحرمهم من أصلب دليل على صواب اتجاههم الفكري والسياسي.

2ـ لقد كان اليسار يستمد قيمه من ثلاثة مصادر متداخلة: أولها، الماركسية في إحدى صيغها. ثانيها، مقاومة الأيديولوجيات التقليدية، ك“السلفية“، و“الإسلام السياسي“، و“القراءات المتخلفة“ للإسلام، والجماعات الدينية (مما أجج علاقتهم بالإسلاميين بشكل كثيرا ما كان يؤدي إلى ممارسة العنف في الجامعات). ثالثها: نقدهم للاستبداد والمخزن بشكل تختلف درجة جذريته من تيار إلى تيار.

3ـ عندما سقط الإتحاد السوڤييتي تشتت اليسار وتزلزلت مرجعيته بمصادرها الثلاثة. فهناك من تخلى بشكل كامل على المرجعية الماركسية واستدار بشكل كامل نحو الحركات الإسلامية، لذلك فكثير من شخصيات الحركات الإسلامية اليوم ”ماركسيون تائبون“ تخلوا على ماركسيتهم وعدائهم للجماعات الدينية وحافظوا على موقفهم السلبي من المخزن.

وهناك من تخلى عن المرجعية الماركسية، لكنه اتجه بشكل تدريجي وسلس نحو سديم من الأفكار غير الواضحة سميت من ذلك الحين ب“الحداثة“ مارسوا بها اعتراضهم على ”القدامة“ التي هي (في نهاية التحليل الجماعات الإسلامية، إلخ). وهناك من قرر أن يحافظ على الأصول الثلاثة بدون مساومة أو محاولة لنقد الذات بنوع من ”إظهار الصمود والثبات على المواقف“، معتبرا أن جوهر المشكلة ليس في الماركسية في حد ذاته بل في طريقة تطبيقها: السوڤييت لم يطبقوها بشكل جيد. الصينيون لم يطبقوها بشكل جيد. الكوريون الشماليون لم يطبقوها بشكل جيد. الكوبيون لم يطبقوها بشكل جيد. فهم وحدهم يعرفون أسرار التطبيق الجيد للماركسية، لذلك فهم مصرون على الاستمرار في ”النهج“ السليم.

4ـ أصبح جزء كبير من اليسار السابق إذن يؤمن ب“الحداثة“، يعترض باسمها على ”القدامة“، ويؤمن ب“الديمقراطية“ (ضد الاستبداد والفساد)، يعترض باسمها على المخزن. هذه هي الأيديولوجية التي تبنتها الأحزاب ذات التوجهات اليسارية في المغرب.

5ـ يمكن تأويل وجود اتجاه قوي في الأصالة والمعاصرة بأنه وجود لبقايا اليسار الذي عوض ماركسيته ب“الحداثة“ وارتضى أن يتخلى على الأقل جزئيا عن مرجعيته ”الديمقراطية“ المقاومة للاستبداد وفق مقاربة متصالحة مع المخزن مبررا هذا التحالف الجديد بكون المخزن نفسه يقاوم ”القدامة“ ويحمي البلد من مد الحركات الإسلامية الذي عرف أوجه في ما بين بداية التسعينيات وصعود العدالة والتنمية إلى الحكم.

7ـ كل من يمتلك معطيات بيوغرافية دقيقة عن الشخصيات المؤثرة في مسار الصحافة المغربية الراهنة (لنتذكر المناضل اليساري ابن زاكورة، محمد البريني، بالنسبة ل“الأحداث المغربية“، ولنتذكر رشيد نيني، ابن بنسليمان، الذي كان يناضل مع اليساريين بكلية الآداب بالمحمدية أوآخر الثمانينات، بالنسبة لصحيفة ”المساء“).

8ـ احتفظت بعض الاتجاهات في اليسار على مرجعيتها المناضلة ضد الاستبداد، واتخذت موقفا غير واضح من مرجعيتها ”الاشتراكية“، معتبرة المجتمع الاشتراكي حلما لا يتحقق إلى بإرساء دعائم الديمقراطية السياسية الحقيقية وتعويض الملكية التنفيذية بالملكية البرلمانية، مضفية على مشروعها الجديد شيئا من ”الحداثة“ التي وظيفتها الأساسية، من طبيعة الحال، هي نقد الحركات الإسلامية واتخاذ مسافة نقدية منها.

خلاصة هذا التحليل المختصر أن اليسار تشتت بتخلي مكوناته عن أصول مختلفة من أصول مرجعيتهم السابقة. هناك من تخلى عن ”الماركسية“، وهناك من تخلى عن نقد ”المخزن“، وهناك من تخلى عن نقد ”القدامة“، وهناك من تخلى عن أكثر من أصل واحد في هاته الأصول.

لقد كانت فترة التسعينيات هي الفترة التي وعت فيها الحركة الأمازيغية بأن العمل الثقافي وحده (توثيق التراث الأمازيغي، نشر اللغة الأمازيغية، إعادة كتابة التاريخ، نشر المعاجم، إلخ) ليس كافيا لاسترداد المسلوب الهوياتي، بل لا بد من مزاوجته بالعمل السياسي المناضل، إما بدخول معترك التنافس الحزبي (بتأسيس حزب سياسي مثلا)، وإما بالنضال الجذري من خارج النظام السياسي القائم. إلا أن العقد الأول من الألفية الثالثة كان هو الفترة التي تحول فيها هذا الطموح السياسي إلى مشاريع سياسية واعدة جمعت شمل الخلايا الأمازيغية في إطار شبه موحد، فظهرت التنظيمات الحركية الميدانية كتنسيقيات تاوادا، وقوي الزخم السياسي للحركة الثقافية في المواقع الجامعية (المعاقل التقليدية التي لم يكن ينافس اليسارَ فيها أحد من قبل سوى الإسلاميين). بل إن الحركة الأمازيغية أصبحت تستقطب العديد من حركيي اليسار سابقا مضيفين إلى إرثهم الأيديولوجي والسياسي السابق وعيا هوياتيا أعاد الحياة إلى لأدائهم النضالي.

لذلك فإن الحركة الأمازيغية بالنسبة لسديم اليسار الراهن (بحداثييه، ومتمخزنيه، ومُمانعيه) هي كائن غريب لم يجد له بعد أي تأويل مستقر في مرجعيته الهجينة.

فهو مقبول عند حداثيي اليسار لأنه جزءا كبيرا من الحركة الأمازيغية يعلن إيمانه ب“الحداثة“،ولكنه مشكوك في أمره لأنه يحمل بعض عناصر ”القدامة“ (ألا يدافعون عن ثقافة ”قديمة“ على أية حال؟ أولم يستعمل الزفزافي مرجعية دينية في خطابه الناقد للمخزن؟).

والحركة الأمازيغية كائن غريب عند بعض الممانعين لأن جزءا كبيرا من الحركة الأمازيغية ينتقدون الاستبداد ونهب الثروات الطبيعية، لكنها تبقى حركة مشكوكا في أمرها لأنها تقصر دفاعها على الأمازيغ وحدهم (أليست المعاناة هما مشتركا بين جميع ”الأمم“؟).

والحركة الأمازيغية مقبولة عند متمخزني اليسار على الأقل لأنها تساهم في الحد من انتشار الجماعات الإسلامية، ولكنها تبقى حركة مشكوكا في أمرها لأنها ”انفصالية“ وتهدد استقرار ”النظام“ و“أمن البلد“.

لكن ما يزعج في الحركة الأمازيغية ليس هو فقط صعوبة تقييم طبيعة العلاقة معها، ولكن أيضا كونها تنتشر بقوة طوفانية وبسرعة مثيرة. فقد أصبحت الجامعات المغربية معاقل قوية وثابتة لامتداداتها الطلابية، وأصبح من المستحيل أن تمارس السياسة دون أن تتلامس بشكل من الأشكال مع مطالبها. و أصبح لها شهداء ومعتقلون تستقبلهم استقبال الأبطال بعد تحررهم من الاعتقال. لذلك فقد كانت بعض مكونات اليسار حذرة من الحراك الريفي الذي رأت فيه عناصر من الحركة الأمازيغية لا تخطئها العين المجردة (ألم يكن الزفزافي يناضل في صفوف تاوادا؟)؟ ونأت بعض مكونات اليسار عن اعتبار مقتل عمر إزم اغتيالا سياسيا ...

واليوم نرى كيف يرفض إعلام بقايا اليسار أن يرى حقيقة ساطعة كالشمس، وهي أن الأعلام الأمازيغية كانت تغطي مسيرة 15 يوليوز، وأن الحركة الأمازيغية كانت حاضرة فيها حضورا قياديا لا غبار عليه ولا شبهة فيه.

لذلك فلا عجب أن إعلام اليسار لم يعر أي أهمية للمسيرة الطوفانية التي اتجهت إلى إكنيون على إثر اغتيال عمر إزم سنة 2016، ولم يتحدث عن مسيرات تاوادا المناهضة للاستبداد، ولم يلتفت إلى الهجومات المتتالية لعناصر البوليزاريو على طلبة الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعات المغربية، ... فإعلامهم يرفض بوعيه ولاوعيه أن يرى أي دليل على الزخم النضالي للحركة الأمازيغية. لأن هذا الزخم يذكرهم بالمكبوت التاريخي الذي لا يستطيعون أن يتحدثوا عنه اليوم بشفافية كاملة: المكبوت الناتج عن سقوط اليسار من مستوى حركة كانت شبه دولة داخل دولة إلى تيار ضعيف هجين تهشمت مرجعياته من الداخل فصار مشتتا بين خيار الارتماء في أحضان المخزن، واختيار الحداثة التي لا مضمون لها، والتشبث بأيديولوجية لم يثبت نجاحها في أي مكان بالعالم.

لقد آن لليسار أن يسترجع أسباب قوته السابقة، وهي انحيازه للمستضعفين وتبنيه لقضاياهم بدون قيد أو شرط ... فالقضية الأمازيغية هي، في نهاية التحليل، قضية شعب مستضعف سُلبت منه هويته أرضا وإنسانا وثقافة! .. لقد آن لليسار أن ينتقد نفسه في تاريخه الراهن فيدرك أن الوعي الأمازيغي المعاصر هو اكتشاف شعب لعبقريته الخاصة لا يمكن أن يتحقق التحرر الكامل إلا بالمرور من محطته.

www.amadalamazigh.press.ma
يوليوز-غشت 2018 - العدد 211-210
2968 – 211-210 – ⵖⵓⵛⵜ – ⵉⵢⵢⵉ
الأمازيغي العالم
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com

قراءة في ترجمة كتاب «السوق اليومي» ⵙⵓⵇ ⵍⵢⵓⵎⵉ من العربية إلى الأمازيغية *

نبذة عن الكاتب وعمله :

في البداية لا يسعنا إلا أن ننوه بريشة الكاتب هشام حراك الذي يعتبر من رواد الواقعية بالمغرب، فإلى جانب كتابته للقصة، فهو كاتب مسرحي ورئيس ومؤسس نادي القصة بالمغرب وعضو باتحاد كتاب المغرب وباتحاد كتاب الانترنيت العرب. حاز على جائزة اتحاد كتاب المغرب للمسرحية سنة 2002 عن مسرحيته (الانتظار)، وعلى الجائزة المغاربية الثالثة للمسرحية عن نصه: (المستنقع).. ترجمت مجموعة من قصصه إلى لغات أجنبية ونشرت في إطار انطولوجيات بالفرنسية والتشيكية والانجليزية . هذا فضلا عن كون مجموعته القصصية (السوق اليومي) ترجمت إلى الفرنسية، إضافة إلى اللغة الأمازيغية، وهي من منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لسنة 2017.

يلامس الكاتب في عمله هذا هموم الناس، ويهديه إلى كل المهمشين والمنبوذين في الأرض. يقول:»أنا لا أظنني سوف أحسن الكتابة، يوما، بريشة من ريش طائر الطاووس، ولا بمداد أبيض يدعى حليب الغزالة، وقد نبتت، في جمجمتي، مدن وقرى من طوب وقصدير، وساكنة من المهمشين والمنبوذين». تتكون هذه المجموعة القصصية (السوق اليومي) من ست عشرة قصة وهي: السوق اليومـي، جاكليـن وفطـومة، كان بالإمكان أن يكون، بلح البحر، حب على الشاطئ، مولود عجيب، فوز ساحق، روتين، من أين له بالحمار ؟ موكب، رحلة عبر القطار، جناحا مالك الحزين، ثلاثة أيام لرجل واحد، الطيارة، القيء، فكرة. وتتميز هذه النصوص بلغة بسيطة توصل الرسالة الاجتماعية بنوع من التهمكم والجرأة.

الترجمة :

بخصوص شق الترجمة، فالقارئ يحس حينما يقرأ «ⵙⵓⵇ ⵍⵢⵓⵎⵉ» أنه ليس بحاجة إلى قراءة النص الأصلي «السوق اليومي» نظرا لجودة الترجمة، وللأثر الذي تحدثه في نفس القارئ. عمل المترجم على إعادة إنتاج الرسالة بأقرب معادل لها في اللغة الهدف، وذلك في ما يتعلق بالمعنى والأسلوب، أي أنه سعى إلى إيجاد مكافئ للنص الأصلي. كما يسعى إلى إيجاد مقابلات وظيفية، حيث استعمل المعجم الأمازيغي الوظيفي (عربي أمازيغي) لـ موحى الأرضي، إضافة إلى عدد آخر من المعاجم. وبخصوص الكتابة بحرف تيفيناغ واحترام القواعد النحوية والإملائية، فقد وفق فيها المترجم إلى حد كبير، وتكاد تنعدم الأخطاء على هذا المستوى.

ترجمة الإيحاءات:

النص مليء بالإيحاءات التي نقلت بحرفية، ولم يؤثر ذلك على معناها، كما يظهر من خلال هذه الأمثلة:
قصة القيء ⵙ:ⵓⵛⵃⵜⵣⵣⵜ قيء بالساحة، ...قيء بالإدارة....قيء..... جنان الفردوس...القصر، فقط، هو الذي ليس فيه قيء...

ⵓⵛⵢⵜⵣⵣⵜ ⵅ ⵜⵛⵓⵓⵙ ⵓⵛⵢⵜⵣⵣⵜ ⵅ ⵜⵍⵇⵎⵄ ⵓⵛⵃⵜⵣⵣⵜ
ⵜⵜⵓⵜⵉⵜ ⵏ ⵅⵅⵜⵍⵓⵓⵍⵎ ⵡ ⵉⵄ ⵜⵛ ⵅⵅⵜⵍⵓⵓⵍⵎ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵓⵜ ⵅ ⵜⵛⵓⵓⵙ ⵓⵛⵃⵜⵣⵣⵜ
ⵅⵅⵜⵜ ⵜⵛⵓⵓⵙ ⵏ ⵅⵅⵜⵍⵓⵓⵍⵎ ⵡ ⵉⵄ ⵜⵛ ⵅⵅⵜⵍⵓⵓⵍⵎ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵓⵜ ⵅ ⵜⵛⵓⵓⵙ ⵓⵛⵃⵜⵣⵣⵜ

قارئ الترجمة لن يفهم معنى القيء بسلاسة إن لم يقرأ ما جاء في كتب النقد والقراءات المتعلقة بالعمل، نفس الشيء ينطبق على «الضحك» في :
قصة مولود عجيب !!! ⵉⵅⵉⵅⵉ ⵉⵅⵅⵜⵍⵍ
– من ذا الذي يضحك هذا الضحك الجنوني ؟ !! ؟
ⵛⵓ ⵣⵓⵡ ⵓⵔ ⵉⵎⵔⵔⵓⵍ ⵓⵛⵛ ⵜⵃⵜⵢⵓⵃ!
قال صاحب الحفل:
ⵉⵍⵍⴰ ⵔⵓⵔ ⵏ ⵜⵛⵢⵓⵓ:
– لا... لا تفزع... إنه المولود الجديد الذي نحتفل بعقيقته.

ⵜⵜⵓⵜⵉⵜ ⵓⵔ ⵜⵔ ⵜⵅⵅⵜⵍⵍⵜ ⵔⵓⵔ ⵉⵅⵉⵅⵉⵅ ⵓⵛⵛⵜⵣⵣⵜ ⵏ ⵜⵛⵓⵓⵙ ⵓⵛⵃⵜⵣⵣⵜ ⵅ ⵜⵛⵓⵓⵙ ⵓⵛⵃⵜⵣⵣⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵓ

محكمة اسبانية تبرئ «خضير وعبونا» من تهم «الإرهاب»

أصدرت غرفة الجنايات بالمحكمة الوطنية بالعاصمة الاسبانية، مدريد، حكمها القاضي بتبرئة الناشطين الأمازيغيين الجزائريين، خضير سكوتي وصالح عبونا، من تهمة «الإرهاب»، التي بسببها اعتقلتهما السلطات الإسبانية بمدينة مليلية منذ يوليوز من السنة الماضية، بعد مذكرة دولية أصدرتها السلطات الجزائرية ضد الناشطين تتهمهما فيها بالمشاركة في «الأعمال الإرهابية».

كما أصدرت المحكمة ذاتها قرار يمنع تسليم الناشطين إلى السلطات الجزائرية، بعد أن وافق مجلس الوزراء الإسباني على تسليمهما في وقت سابق. إلا أن تدخل محامي «التجمع العالمي الأمازيغي» خوصّي لويس قْالان والمحامية ماريا قْالان لوبيز، مباشرة بعد اعتقالهما في مدينة مليلية حال دون ذلك، وبعد سنة تقريبا من الاعتقال ثم الإفراج والمتابعة في حالة سراح، أصدرت المحكمة حكما يقضي بإسقاط تهمة «الإرهاب»على الناشطين ومنع تسليمهما للسلطات الجزائرية.

وقال خضير سكوتي وهو مندوب «التجمع العالمي الأمازيغي» بالجزائر، إن الحكم الصادر عن المحكمة الاسبانية، هو «انتصار للقضية الأمازيغية عامة ولمنطقة ايت مزاب بالجزائر خاصة». معتبرا في تصريح لـ«العالم الأمازيغي» من مدريد، أن القضاء الإسباني أعطى درسا للعدالة الجزائرية في معنى استقلالية القضاء».

وأشار خضير إلى أن «الأدلة الواهية التي قدمتها السلطات الجزائرية إلى القضاء الاسباني، أدلة تافهة تُبين مدى غباء وتفاهة النظام الجزائري»، على حد تعبيره، مشدّدا على أن «البراءة التي أصدرها القضاء الإسباني في حقه وحق رفيقه عبونا، هي بداية أخرى في طريق النضال من أجل الحقوق الأمازيغية وكافة حقوق الإنسان». مردفا القول :»مناضلان أمازيغيان سلميان يناضلان بطرق سلمية».

ووجه سكوتي، شكره لرئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا، ومديرة «العالم الأمازيغي» أمينة ابن الشيخ، اللذان ساندهما منذ الاعتقال إلى أن صدر هذا الحكم. كما وجه شكره للمحامين الذين تعاملوا مع قضيتهما، كمناضلين حقوقيين. إضافة إلى مكتب المحافظة السامية للاجئين بالرباط، الذي دعم القضية على مستوى اسبانيا ومنظمة «أمنستي» ولكل النشطاء الامازيغ في المغرب والجزائر وأوروبا».

بدوره، أوضح الناشط صلاح عبونة، أن القضاء الاسباني اصدر حكمه القاضي بعدم تسليمهما للنظام الجزائري و بالبراءة من تهم الإرهاب الملفقة ضدنا من طرف السلطات الجزائرية بعد سنة كاملة من إعتقالنا في اسبانيا بمذكرة اعتقال دولية»، مشيرا في تدوينة له على أن سبب متابعتهم من طرف السلطات الجزائرية، هو « كشفنا للجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية و القضائية و الإدارية الجزائرية في حق الأقلية الأمازيغية المزابية بـ تغردايت». على حد قوله

هذا، وتوصل الأستاذ رشيد الراخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، بنسخة من الحكم التي أصدرته المحكمة الوطنية الإسبانية، عن طريق المحامي خوصّي لويس قْالان الذي كلفه التنظيم الأمازيغي الذي يرأسه الراخا، بتتبع ملف الناشطين الأمازيغيين.

وكان القضاء الإسباني، قد قرر في وقت سابق، متابعة المعتقلين الأمازيغيين الجزائريين المعتقلين لدى السلطات الإسبانية، في حالة سراح بعد زهاء أربعة أشهر من الاعتقال، وأكد حينها المحاميان الاسبانيين خوصّي لويس قْالان و ماريا قْالان لوبيز في مرافعتهما، أن ترحيل الناشطين إلى الجزائر يشكل خطرا على حياتهما، معللينا كلامهما أمام القاضي الإسباني حينها، بعدم ضمان محاكمة عادلة في الجزائر و خطر انتقام السلطات الجزائرية من النشاط الحقوقي والسياسي للمناضلين و انتمائهم للأقلية المزابية المضطهدة بالجزائر .

حري بالذكر، أن الناشط خضير سكوتي، وهو مندوب التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر، والناشط الأمازيغي صلاح عبونة، وهما معا أعضاء في الحركة من أجل الحكم الذاتي لمنطة مزاب، لاجئيْن في المغرب، حيث حصلا على بطائق اللجوء من لدن مكتب المفوضية السامية للاجئين التابع الأمم المتحدة، واعتقلتهما يوم 6 يوليوز الماضي السلطات الإسبانية مباشرة بعد دخولهما لمدينة مليلية، بناء على مذكرة بحث دولية أصدرتها السلطات الجزائرية في حقهما، تتهما فيها بالإرهاب.

تجدر الإشارة، إلى أن صلاح عبونا وخضير سكوتي حصلا على أوراق اللجوء السياسي في اسبانيا من طرف المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، ما يحث عليها عدم تسليمهما للسلطات الجزائرية التي يتهمها الناشطين بممارسة التظهير العرقي ضد أمازيغ مزاب، وتسخير القضاء الغير مستقل للانتقام من النشطاء المعارضين.

* منتصر إثري

بسبب حوار مع دبلوماسي إسرائيلي.. القضاء الجزائري يُعاقب «تواتي» والأخير يدخل في إضراب عن الطعام

دخل المدون الجزائري، مرزوق تواتي، في إضراب جديد عن الطعام، احتجاجا على الحكم الاستئنافي الصادر من محكمة»بجايا شرق الجزائر» في حقه، والقاضي بتخفيض العقوبة الحبسية من عشر سنوات إلى سبع سنوات سجنا نافذة، بعد إدانته بتهمة التخابر مع دولة أجنبية، إثر نشره حوارا مصورا على مدونته مع متحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وقال المحامي صالح دبوز لوكالة «فرانس بريس»، «رغم أن الحكم تم تخفيضه إلا أن هذا لا يرضينا، لأني مقتنع أن تواتي بريء» لذلك «أنا شخصيا مع الطعن في الحكم أمام المحكمة العليا، لكن القرار يعود له» وذلك في اجل ثمانية أيام.

وتم توقيف تواتي (30 سنة) في بجاية منذ يناير 2017 ، وحكم عليه بالسجن النافذ عشر سنوات بتهم تقديم «معلومات استخباراتية إلى عملاء قوى أجنبية من المرجح أن تضر بموقف الجزائر العسكري أو الدبلوماسي أو مصالحها الاقتصادية الضرورية» وهي تهم تصل عقوبتها إلى السجن 20 عاما، قبل أن يتم خفض الحكم إلى سبع سنوات.

هذا، وأطلق طلق مجموعة من الحقوقيين والإعلاميين حملة لإطلاق سراح المدوّن الجزائري، مرزوق تواتي، ووقع المبادرة. إعلاميون وحقوقيون على رأسهم مقران آيت العربي، حسين زهوان، صالح دبوز، بوعلام صنصال، محمد بن شيكو، ناصرالدين جابي، وآخرون.

وقال داعمو الحملة إن المدون قد حُكم عليه لنشره مقابلة مع دبلوماسي إسرائيلي، واعتبروا هذا الاتهام لا أساس له من الصحة، ما دام «لم يصل إلى أي معلومات حساسة من أسرار الدولة»، كما رأوا أن الحكم «يقع في باب جريمة الرأي».

من جهتها، قالت منظمة مراسلون بلا حدود، مساء أمس الأربعاء 18 يوليوز، إن المدون الجزائري، مرزوق تواتي، دخل في إضراب عن الطعام منذ عشرة أيام، احتجاجا على حكم يعتبره غير عادل، ويطالب بإلغائه وإطلاق سراحه وإيقاف كل التبعات القضائية ضده».

وأكدت المنظمة الدولية المعنية بحرية الصحافة، أنها «لم تتوقف عن التنديد بطريقة التعامل مع مرزوق تواتي والحكم غير العادل الذي صدر ضده، والذي يحتج عليه اليوم بشكل يهدّد حياته». محملة «السلطات الجزائريّة المسؤولية عن حياته».

وطالبت «مراسلون بلا حدود» من العدالة الجزائرية، إعادة النظر، في أقرب الآجال، في ملف هذا المدوّن الذي أدين ظلما وهو يمارس حقه في الأخبار». على حد قولها

* م.إ

قبائل ''الطوارق'' تواصل مقاومتها لميليشيات داعش'' الإرهابية

للمرة الثانية خلال أسبوع، تنشر ميليشيات داعش الإرهابية المتواجدة في الصحراء الكبرى، غرب أفريقيا فيديو يُظهر اشتباكات مع تحالف قوات الطوارق في منطقة ميناكا شمالي مالي.

أورد ذلك موقع "لونغ وور جورنال" الأمريكي المتخصص برصد الأنشطة الإرهابية لميليشات القاعدة وداعش.

ويُظهر الفيديو ، مواجهات تدور بين "كتائب صلاح الدين" الإرهابية وهي تُطلق النار على تحالف قبائل الطوارق في شمال مالي، والتي تضم ميليشيات إمغاد وتحالف الدفاع الذاتي وحركة الخلاص (أزاواد).

ولاحظت نشرة "لونغ وور"، اضطراد الأعمال الإرهابية في الصحراء الكبرى منذ يناير الماضي، وتوسع تغطياتها الإخبارية على السوشيال ميديا في الدول المحاذية للصحراء.

وأشار الموقع إلى أن كتائب صلاح الدين، المرتبطة بداعش، يقودها سلطان ولد البادي، من مالي، وهو المعروف بارتباطاته القديمة مع تنظيم القاعدة في مالي، وبالتنسيق مع تنظيمات القادة في بلاد المغرب، وجهاديي غرب أفريقيا المعروفين باسم "موجاو".

وكان ولد البادي انشق عن تنظيمات القاعدة وأعلن التبعية لأبو بكر البغدادي، منسّقًا في عملياته الإرهابية مع الداعشي المعروف باسم "أبو وليد الصحراوي".

* ك.و

18 منظمة تونسية تراسل سفيرة المغرب وتطالب بإطلاق سراح معتقلي «حراك الريف»

وجهت منظمات وجمعيات تونسية، رسالة إلى السفيرة المغربية بتونس، لطيفة أخرباش، تطالب من خلالها الحكومة المغربية بإطلاق سراح كل المعتقلين وإنهاء معاناتهم ومعاناة عائلاتهم وإجراء حوار جدي من اجل تحقيق مطالبهم المشروعة في التنمية والعدالة»، مشدّد على أن «ذلك هو في رأينا السبيل الأقوم إلى تحقيق السلم في المغرب ورفع الاحتقان وتكريس العدالة».

وأكدت الرسالة التي تتوفر عليها «العالم الأمازيغي» ووقعت عليها أزيد من 18 منظمة وجمعية، يتقدمها، الإتحاد العام التونسي للشغل، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، والتنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، الائتلاف المدني لإلغاء عقوبة الإعدام، والجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، والجمعية التونسية للعدالة والمساواة، واللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان، وجمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية، ومنتدى النساء الإفريقيات، إضافة إلى منظمة بوصلة، وجمعيتي شمس و معا، وجمعية موجودين، (أكدوا) أن منظمات المجتمع المدني التونسية تابعت ببالغ الاستياء والدهشة الأحكام الصادمة التي أصدرتها محكمة الدار البيضاء في حق 53 معتقلا من قيادات حراك الريف بعد أن قضوا أكثر من سنة في الإيقاف، تعرضوا خلالها ، حسب محاميهم ومراقبين مستقلين، إلى شتى أنواع التعذيب البدني والنفسي وقد وصلت هذه الأحكام إلى عشرين سنة سجنا ، في محاكمة وصفت، من قبل منظمات حقوقية مغربية ودولية، بأنها لا ترتقي بأي شكل إلى مستوى المحاكمات العادلة ، لما رافقها من اخلالات ، تضمنت تزوير محاضر الإيقاف وتشويه الحقائق ورفض سماع الشهود «.

وأضافت رسالة المجتمع المدني التونسي، «لا يخفى عليكم أن الأسباب الاجتماعية والظروف القاسية التي تعيشها منطقة الريف من حيث غياب التنمية وتضخم نسب الفقر وارتفاع نسبة البطالة وراء الاحتجاجات المتتالية المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية في المنطقة وتطوير البنية التحتية والتقليص من نسب البطالة ، وان قيادات الحراك قد حافظت على سلمية التحركات رغم ردود الفعل الأمنية القوية والعنيفة أحيانا»

وزاد ذات المصدر :»إننا كمجتمع مدني ننتمي إلى هذه المنطقة المغاربية ونطمح إلى بناء مغرب كبير «حلم الأجداد والآباء» ، مغرب كبير يسوده العدل وتحكمه الديمقراطية وتحترم فيه حقوق الإنسان، نرى أن مثل هذه الأحكام القاسية تعكس تداخلا بين السلطات وعودة إلى التجربة القاسية التي عرفها المغرب الشقيق خلال «سنوات الرصاص والجمر « بعد مسار الإنصاف والمصالحة التي أدخلت المغرب في دائرة العدالة الانتقالية والتي يفترض أن تنقل البلاد من دائرة الديكتاتورية وانتهاك حقوق الإنسان إلى دائرة الدولة الديمقراطية التي تضمن كل الحريات وتقبل بمبدأ التظاهر السلمي والحوار».

* م. إثري

مدير المكتب الإعلامي بوزارة التعليم الليبية: الوزارة مستمرة في طباعة كتاب اللغة الأمازيغية

أوضح مدير المكتب الإعلامي بوزارة التعليم الليبية، رمضان الغضوي، أن الوزارة أدرجت مادة تدريس اللغة الأمازيغية تحت المجموع ولم تلغها.

وأضاف الغضوي في تصريح صحفي اليوم الأربعاء، أن هذا الإجراء جاء لوجود طلاب بالمدارس غير ناطقين باللغة الأمازيغية، مؤكدا أن الوزارة مستمرة في طباعة كتاب اللغة الأمازيغية أسوة بباقي المواد الدراسية.

وكان المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا قد اعتبر قرار، وزير التعليم بحكومة الوفاق، إلغاء تدريس اللغة الأمازيغية في المناطق الواقعة في نطاق عضوية المجلس وجعلها تحت المجموع العام؛ ضربا للقوانين التشريعية والإعلان الدستوري المؤقت والمواثيق والمعاهدات الدولية، مؤكدا تعرضها للطمس والتهميش الممنهج بشكل متكرر.

ودعا المجلس الأعلى في بيان له، جميع مكاتب التعليم الواقعة في المناطق والمدن الأمازيغية إلى رفض هذا الإجراء وعدم القبول به، محملا ما يسمى المجلس الرئاسي ووزارة تعليم الوفاق مسؤولية تداعيات هذا الاجراء الذي وصفه بـ"العنصري" وما يترتب عليه من تعقيد للازمة السياسية واثرها على استقرار ليبيا ووحدتها.

* كمال الوسطاني

حاوره منتصر إثري

"اعتبر بوزان كرعو، عضو لجنة دائرة ريف كوباني لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، ومدير شبكة المرصد الكردي الإلكترونية، أن القضية الأمازيغية مثلها مثل القضية الكردية في الشرق الأوسط، مضيفا في حوار مع «العالم الأمازيغي» أن «القضية الأمازيغية و الكردية متشابهتان من عدة جوانب، أهمها الاضطهاد القومي و شعب يعيش على أرضه ضيفا، في حين أن الغزاة الذين أتوا من شبه الجزيرة العربية و آسيا الوسطى يسيطرون على أرضهم و يحكمونها كأنهم هم أصحابها الأصليون» على حد قوله.

وحول الهجوم التركي المستمر على منطقة عفرين الكوردية، قال بوزان « قيّض لـ «عفرين» أن تواجه أشرس قوة عسكرية في المنطقة وأكثرها عداءً للكرد وسط صمت دولي تام». وأضاف في لقائه «الحرب السورية الراهنة، بقدر ما ساهمت في إبراز قضية الكرد في سوريا، كذلك زادت الوضع الكردي تعقيدا».."

بوزان كرعو، مدير شبكة المرصد الكردي لـ«العالم الأمازيغي»

القضية الأمازيغية قنبلة مدفونة في بطن أفريقيا في حال عدم إيجاد حلول سياسية لها قد تحرق كل إفريقيا

•بداية كيف تود أن تعرف نفسك لقراء العالم الأمازيغي؟

بوزان كرعو، عضو لجنة دائرة ريف كوباني لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)، ومدير شبكة المرصد الكردي الإلكترونية.

• قراءة وتحليلاً كيف تنظرون للواقع الكوردي عموماً في خضم كل هذه المتغيرات التي تشهدها القضية الكوردية في المنطقة؟

ترجع جذور القضية الكردية إلى السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية إلا أنها اتخذت طابعا آخر بعد تقسيم أشلائها في نهاية الحرب العالمية الأولى حين وجد الأكراد أنفسهم مقسمين بين أربع دول، تركيا والعراق وإيران وسوريا، وأصبحت طموحاتهم القومية تهدد اللحمة الوطنية لهذه الدول، حيث لم تخل المراحل التي مرت بها قضيتهم من صراعات مسلحة بين الحين والآخر في العراق أولا ثم في إيران ثم تركيا وهي تندلع الآن في سوريا. بعد ثورات «الربيع العربي» ضد الدكتاتوريات ومنها ما يسمى ثورة 18 آذار في سوريا ضد نظام بشار الأسد ، بدأت سقف المطالب الكردية في الارتفاع تماشيا مع الظرف، و في الوقت الحالي ورغم التماسك العرقي للكرد السوريين، ثمة انقسامات سياسية وخلافات حادة بينهم، حول طبيعة قضيتهم وسقف مطالبهم. فوجود أحزاب كردية كثيرة، يعكس الشرخ الكبير في البيت الكردي.

•وكيف تنظرون للتحولات الجارية في شمال سوريا منذ سنة ٢٠١١ وصولا للهجوم التركي وسيطرته على المناطق الكوردية؟

الحرب السورية الراهنة، بقدر ما ساهمت في إبراز قضية الكرد في سوريا، كذلك زادت الوضع الكردي تعقيداً. فالقوى السياسية الكردية، المنقسمة اليوم بين كتلة (حزب الاتحاد الديمقراطي)، الذي يأخذ من "جبال قنديل" العراقية مرجعية له، حيث تتواجد قيادة حزب العمال الكردستاني(pkk)، وكتلة (المجلس الوطني الكردي) المنخرط مع ما يعرف بـ"الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" و الذي يتخذ من الدولة التركية مرجعية له و بالتالي يؤثر على مطالب المجلس الوطني الكردي الذي يكون سبباً في تذبذب مواقفه تماشيا مع رغبات حلفائه في الأئتلاف الوطني السوري. و التحالف الوطني الكردي الذي يضم خمسة أحزاب سياسية و لجان المجتمع المدني و المثقفين ، هذا الإطار الذي يتبنى فكرة استقلالية القرار الكردي السوري و يرى أن حل القضية الكردية في سوريا يجب أن يكون في دمشق من خلال الحوار مع السلطة الحاكمة سواء كانت السلطة الحالية أو غيرها .

وما تأثير هذا الهجوم التركي على القضية الكوردية في سوريا الجديدة؟

لم يكن الهجوم التركي على عفرين مفاجئاً على الإطلاق، ففي الشهور التي سبقت الحملة كان واضحاً أن لحظة البدء هي مسألة وقت وحسب. فقد أصبح اسم عفرين، ذلك الجيب الكردي الصغير شمال غربي حلب، على لسان كبار الساسة والمسؤولين الأتراك. وفي الواقع كانت منطقة عفرين على رأس بنك الأهداف التركية قبل هذا الموعد بكثير، وما أدّى إلى تأجيلها كان انشغال الفاعلين الدوليين بجملة أهداف على الساحة السورية، على رأسها هزيمة «من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وانشغال الروس بتصفية فصائل المعارضة المسلحة وإعادة سيطرة النظام على المناطق التي كان قد خسرها خصوصاً الحواضر المهمة كمدينة حلب، على نحو لم يمكن اللّاعب التركي، أن يتدخّل عسكرياً بشكل مباشر على الساحة السورية في خضم معارك اللاعبَين الكبيرَين، أي الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. لكن تركيا الدولة التي تملك أوراق ضغط عديدة في الأزمة السورية لم تتحمل المزيد من التأخير وتمكنت من التدخل العسكري المباشر من البوابتين المذكورتين أعلاه : بوابة «محاربة داعش»– من خارج التحالف الدولي- عبر عملية «درع الفرات» حين اجتاح الجيش التركي مدينة جرابلس في آب (أغسطس) 2016 دون أدنى مقاومة من «داعش»، وبوابة التعاون الوثيق مع روسيا الاتحادية لمصلحة إعادة سيطرة النظام على حلب وريفها عبر سحب مقاتلي المعارضة من المواجهات مع الجيش النظامي السوري وحلفائه إلى مناطق «درع الفرات»، وجعلها مناطق احتلال تركي مباشر لتكون قاعدة متقدمة لمجمل خطط الحكومة التركية في سورية، وتوجيه مقاتلي المعارضة نحو عدّوها الجديد، بدل النظام، وهو الوحدات الكردية وحلفها قوات سورية الديموقراطية (قسد).

وكيف تقرؤون الصمت الدولي إزاء هذا التدخل التركي؟

الصمت الدولي تجاه الحملة التركية على عفرين يرجع إلى تهمة الإرهاب والارتباط مع حزب العمال الكردستاني التي تلصقها تركيا بالوحدات الكردية والإدارة الذاتية، فالضباط الأميركيون على الأرض مع مقاتلي الوحدات وقوات سورية الديمقراطية (قسد) في منبج وكوباني/ ومدن الجزيرة ويلتقطون معهم الصور ويدافعون عن شركائهم المفترضين، وهم أنفسهم الذين تهاجمهم تركيا في منطقة عفرين من دون أي موقف سياسي معارض من الولايات المتحدة، بل تبدي أميركا تفهماً لحملة تركيا تحت عنوان حماية حدودها وأمنها القومي ومحاربة الإرهاب. تتحجّج الولايات المتحدة بأن منطقة عفرين خارج نفوذها العملياتي (ضد داعش)، لكنها من خلال غض النظر عن عدوان تركيا على منطقة عفرين، تريد عدم خسارة حليفتها القوية في الـ «ناتو» والدولة المهمة في موقعها وأهميتها في العالم الإسلامي لمصلحة روسيا وإيران، بعد أن أغاظتها كثيراً في السنوات الماضية من خلال دعم الوحدات الكردية وحرمانها من لعب دور في معركة تحرير الرقة وغيرها. وهي بذلك توازن بين دعمها للوحدات الكردية في شرق الفرات من جهة، وتمرير الحملة العسكرية التركية على عفرين من جهة أخرى، فلا تخسر بذلك الحليفين، التركي الدائم والكردي الموقت.

أما اللاعب الروسي فله الدور الأبرز في إفساح المجال للحملة العسكرية التركية، فالمنطقة ضمن نفوذه وهو الذي أفسح المجال الجويّ السوريّ للطائرات التركية كي تدكّ عفرين، إذ إن روسيا ما زالت في حاجة إلى تعاون تركيا في الأزمة السورية لامتلاك الأخيرة أوراق ضغط مهمة في سورية، إن لجهة الحدود الطويلة أو نفوذها القوي على الفصائل المسلّحة المعارضة للنظام، ولوجود مصالح اقتصادية كبيرة بين الدولتين، وتطور علاقة جديدة في مجال الدفاع والتسليح كصفقة شراء تركيا للمنظومة الروسية للدفاع الصاروخي الجوي (س 400) ولاحقاً (س 500) والصفقة الأخيرة أشعرت الولايات المتحدة بإمكان انزياح تركيا بعيداً باتجاه روسيا وحلفائها. وبذلك ضمنت روسيا تعاون تركيا معها في قطع الدعم عن مقاتلي المعارضة في إدلب وسحب أكبر عدد منهم باتجاه معركة عفرين.

أرادت روسيا بفسحها المجال الجوي لتركيا، أيضاً، الانتقام من تحالف الوحدات الكردية مع الولايات المتحدة شرق الفرات، على رغم أن الوحدات الكردية تعاونت مع روسيا أيضاً في حلب وريفها وهناك نقاط عسكرية روسية في مناطق سيطرة الوحدات في حلب وقبل العدوان التركي كانت هناك نقطة عسكرية روسية في مدخل عفرين.

اللاعب الإيراني، شريك تركيا وروسيا في محادثات أستانا وهو جزء من ضامني «خفض التصعيد»، ليس مرتاحاً لتزايد النفوذ التركي في سورية، لكن الطرفان التركي والإيراني يُجمعان على معاداة النهوض الكردي، وقد تجلّى ذلك بوضوح في استفتاء إقليم كردستان العراق العام الفائت. والتفاهم التركي- الإيراني على معركة عفرين امتدادٌ للتنسيق بين الدولتين خلال الاستفتاء، الذي لاقى رفضاً وهجوماً منهما. تريد إيران أيضاً إضعاف الوحدات الكردية لتحالفها مع الولايات المتحدة في شرق الفرات، التحالف المتوقع أن يلعب دوراً في كبح النفوذ الإيراني العابر للحدود من العراق إلى سورية.

أما قيادات النظام في دمشق والجيش النظامي فهي تدرك جيداً معنى أن تتقدم القوات التركية ومسلّحي المعارضة الممولة من أنقرة باتجاه حلب مجدداً، إذا ما نجح المخطط التركي في احتلال عفرين. بيد أن النظام يريد في الوقت ذاته تحجيم القوة الكردية و(تأديب) الأكراد. على رغم المصلحة الكردية والحكومية في وقف العدوان التركي على عفرين، إلاّ أن النظام مكبّل بالقرار الروسي من جهة، والإيراني من جهة أخرى، وهو ليس قادراً على حماية عفرين من العدوان التركي أو خوض مواجهة خطيرة مع الجيش التركي، الذي لن يقبل بوقف حملته ومخططه حتى لو دخل في مواجهة مع الجيش النظامي السوري، على رغم الإحراج الذي ستسببه هذه الخطوة لتركيا، لذلك رأيناه بعد مرور أكثر من شهر على الحملة التركية وطلب الإدارة الذاتية في عفرين من الجيش النظامي أن يحمي حدود بلاده كواجب سيادي تجاه عدوان خارجي، يكتفي بإرسال عدد قليل من مقاتلين من القوات الشعبية الرديفة للجيش النظامي ومن غير أسلحة ومعدّات متطورة كافية لصدّ الطيران التركي، والمقاتلون بمعظمهم من بلدَتي نبل والزهراء الواقعتين على الطريق بين حلب وعفرين، المحسوبتين على النظام، وفق تصانيف الحرب الأهلية السورية. والحال هذه هم يدافعون عن أنفسهم ومناطقهم حين يشاركون في مقاومة عفرين، لأن نجاح المخطط التركي سيعني استهداف البلدتين بشكل مباشر، وسبق وعانت البلدتان من حصار خانق من قبل الفصائل المسلحة المعارضة، وساهمت الوحدات الكردية في عفرين آنذاك بتخفيف الحصار عنهما.

وماذا عن صمت دول الأوروبية اتجاه ما أقدمت عليه تركيا في المناطق الكوردية؟

أوروبياً وعلى رغم الخلافات العديدة والتوترات مع تركيا، ثمة غض نظر وتواطؤ، خصوصاً من ألمانيا القوة الرائدة أوروبياً. رغم أن السياسة التركية موضع نقد مستمر في ألمانيا من قبل الأحزاب والمجتمع المدني . والصمت الألماني الرسمي يعود بالدرجة الأولى إلى موقف حلف الأطلسي المساند لحملة تركيا وصفقات الأسلحة والمصالح الاقتصادية بين الدولتين، وبدرجة ثانية إلى الوعود التي أطلقها أردوغان بخصوص حلّ أزمة اللاجئين السوريين في تركيا، التي تخيف ألمانيا وأوروبا عموماً ، من خلال عملية عفرين وما بعدها بإسكان اللاجئين في هذه المناطق!

ثمة معارضة فرنسية خجولة للحملة التركية إلا أن فرنسا لا تملك أوراق قوة في الأزمة السورية تؤهلها للمضي فيها وتحويلها لمبادرة فعّلية، ولا هي تستطيع أن تخرج من الموقف العام الأميركي والأوروبي.

الملاحظ أن إسرائيل أيضاً لم تتفوّه على المستوى الرسمي بكلمة! والسبب يعود، إلى موقف حليفتيها روسيا والولايات المتحدة من جهة، وإلى تحسن العلاقات التركية الإسرائيلية بعد المصالحة التي تمت في عام 2016 بعد توتر شاب العلاقات بين الدولتين، وكذلك التعاون العسكري والأمني بين تركيا وإسرائيل (تتضمن الترسانة العسكرية التركية أسلحة إسرائيلية خصوصاً في مجال الطائرات دون طيار).

هكذا قُيّض لـ «عفرين» أن تواجه أشرس قوة عسكرية في المنطقة وأكثرها عداءً للكرد وسط صمت دولي تام. ففي لحظة سياسية محسوبة بدقة واطمئنان تام لجميع المواقف الدولية. وإرضاء جميع القوى الفاعلة في الأزمة السورية عبر عقد تفاهمات وصفقات، أو تبريد الصراع معها منعاً لأي اعتراض أو تشويش، إن كان بالصمت التام، أو غض النظر، أو كلام خجول وعام لا يترجم لأي موقف سياسي، تمكنت تركيا من تحييد التناقضات الدولية لمصلحتها.

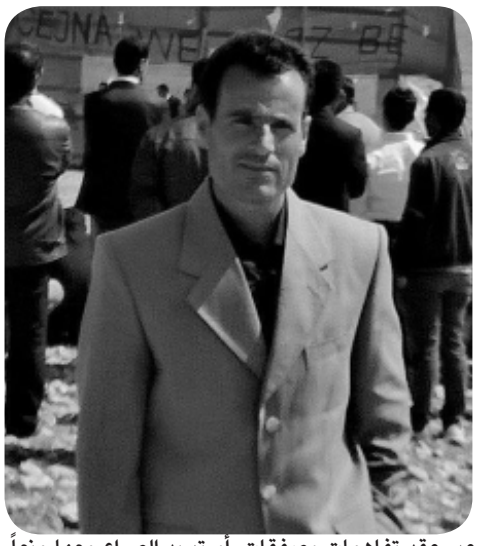

كيف تنظرون لمستقبل الفيدرالية التي أعلن عليها في شمال سوريا؟ وهل لا يزال يمكن الحديث عن فيدرالية؟

اعتقد أن أي نظام لا يتوافق مع مصالح المجتمع الدولي يكون مصيره الفشل ، النظام الفيدرالي التي تم إقراره لم يتم الإعلان عنه ، بالأحرى لم يتم تطبيقه كنظام على أرض الواقع ، أن أن القوانين السارية على شمال سوريا - روج افا هي قوانين الإدارة الذاتية المؤقتة ، كذلك مصير هذا الإقليم مرتبط بالوضع العام في سوريا و سيكون جزء من النظام السياسي الذي يتم التحضير له من قبل مجموعة من الدول الضامنة لإيجاد حل الوضع السوري .

بخصوص القضية الكوردية بكوردستان (العراق) هل لا يزال صدى الاستفتاء والتدخل العسكري لحكومة العبادي في كركوك يخيم على علاقة أربيل وبغداد؟ ماذا تغيير على الأرض بعد استقالة البرازاني وتحمل نيجرفان مسؤولية التفاوض مع بغداد؟

للأسف بعد اغتيال الشهيد دكتور عبدالرحمن قاسملو رئيس حزب الديمقراطي الكردستاني في فينا عاصمة النمسا من قبل السافاك الإيراني في 13 تموز 1989 و رحيل السياسي الكردي جلال الطالباني ، قادة الكرد لا يعرفون التعامل بالسياسة مع الواقع المفروض عليهم ، و إنما تعاملهم مع تلك الظروف هو تعامل عاطفي شعاراتي ، الرئيس البارزاني قبل إعلان الاستفتاء لم يستطع إقناع دولة واحدة على مستوى العالم بمشروع الاستفتاء بل و رفض بعض الدول استقباله، كما أن اقرب دولة لسياسة الإقليم و هي تركيا حاصرته جوا و برا و دخلت في مشروع عسكري مع حكومة العبادي كإشارة إنذار له، أما بالنسبة للسيد نجيرفان البارزاني اعتقد انه استطاع أن يتعامل مع الدولي كما هو و أعاد الإقليم إلى ما كان عليه في السابق .

من المعروف أن الكورد مجزؤون على أربع دول، ولكل دولة خصوصياتها، كيف تتعاملون مع هذا الواقع؟ وكيف تنظرون لحلم قيام الدولة الكوردية؟

لكل جزء خصوصيته من خلال جغرافية ذلك الجزء و طبيعة حركته السياسية ، كما نطالب بأن يكون تعامل كل جزء مع الآخر تعامل اخوي و ليس تعامل التابع مع المتبوع ، أما بالنسبة لقيام دولة كردستان الكبرى ، اعتقد انه حلم كل كردي و لكنه من المستحيل أن يتحقق في المرحلة الراهنة في ظل الظروف الدولية الحالية و الدول الغاصبة لكردستان التي تسيطر على مقاليد حكمها قوة العسكر مشبعة بالإسلام المتطرف.

ماذا تعرفون عن القضية الأمازيغية وما هو أوجه التشابه بينها وبين قضيتكم الكوردية؟

لقد تعرفت على القضية الأمازيغية من خلال كتب التاريخ و أصدقائي على صفحات التواصل الاجتماعي، و ما يشهده الريف من انتفاضة شعبية في الفترة الأخيرة. اعتقد أن القضية الأمازيغية قنبلة مدفونة في بطن أفريقيا في حال عدم إيجاد حلول سياسية لها قد تحرق كل إفريقيا مثلها مثل القضية الكردية في الشرق الأوسط، و القضية الأمازيغية و الكردية متشابهتان من عدة جوانب أهمها الاضطهاد القومي و شعب يعيش على أرضه ضيفا في حين أن الغزاة التي أتوا من شبه الجزيرة العربية و آسيا الوسطى يسيطرون على أرضهم و يحكمونها كأنهم هم أصحابها الأصليون.

الكاتبة الأمازيغية الفائزة بجائزة المغرب للكتاب، فاضمة فاراس في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

الجائزة بالنسبة لي دافع لبذل جهد أكبر للرقي بالأدب الأمازيغي خاصة و اللغة الأمازيغية عامة

• من هي الكاتبة فاضمة وكيف كانت بدايتك؟

** الاسم فاضمة فاراس، طالبة في سلك ماستر اللغة و الثقافة الأمازيغية جامعة ابن زهر أكادير، كاتبة أمازيغية.

بدأت أولى خربشاتي حين كنت في سنتي الثانية إعدادي، كتبتها باللغة العربية، و في سنتي الثالثة إعدادي كتبت بالإنجليزية، لكن طَعم حكايات عجائزي الأمازيغيات من جدات و عمات... كان غير هذا، صحيح أنني أحببت اللغتين معا، الإنجليزية و العربية، لكني كنت كمن يسكن بيتا غير بيته، كان يتملكني شعور بالغربة في كل ما أكتب، كل هذه الخربشات كانت دون سحر، دون روح، ورغم ذلك أصررت على الكتابة باللغتين و كنت أشارك في مسابقات الإبداع التي تنظم على صعيد الثانوية الإعدادية، و بالرغم من فوزي في كثير منها، لم أكن فخورة بنفسي، كان إحساس الغربة ذاك يتآكلني، كنت كمن يأكل نفسه.

و في كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة ابن زهر، شاءت الصدف، أن أختار شعبة الدراسات الأمازيغية، و شاءت الصدف أن أجد نفسي أكتب بلغتي التي لم أتخيل نفسي يوما سأكتب بها، و في شريعة الصدف أن تتلو الصدفة صدفة أخرى، لأجدني وسط أساتذة يشجعونني، و يعلون من شأن ما أكتب، و أصدقكم القول أن ما أنا عليه اليوم بفضلهم. و لأن جنيات الصدف صرن رفيقاتي، رأت روايتي ddaw ucḍaḍ n tcaga nnm النور، بعد أن حازت على الجائزة الأولى صنف الرواية سنة 2015 في المسابقة الوطنية للإبداع الأدبي الأمازيغي التي تنظمها تبرا رابطة الكتاب بالأمازيغية.

• فزت مؤخرا بجائزة المغرب للكتاب التي تنظمها وزارة الثقافة، ماهو شعورك وأنت تفوزين بهذه الجائزة، وماهي قيمتها الاضافية على مسارك الأدبي؟

** صراحة، أشعر بالفخر لحصولي على هذه الجائزة، كنت أعتبرها حلما و ها هو قد تحقق، و أشعر بالفخر أكثر لأنني قدمت شيئا للغتي الأم، اللغة التي رضعتها من ثدي أمي «تمازيغت». و اعتبر هذه الجائزة دافعا لبذل جهد أكبر للرقي بالأدب الأمازيغي خاصة و اللغة الأمازيغية عامة.

• حدثينا عن روايتك Askti n talkkawt التي نالت الجائزة وما هي الرسالة التي تودين ايصالها للقاري من خلالها؟

** الرواية من إصدارات رابطة الكتاب بالأمازيغية، و هي روايتي الثانية، اخترت لها عنوان «Askʷti n tlkkawt»، أعتقد أنها تجسيد فوضوي للفوضى، فيها تعود عجائزي الأمازيغيات بوجوههن وأياديهن الموشومة إلى الحياة، وبما أنهن كائنات تميل إلى الخلق فقد خلقن العبث... عالما موازيا، فوضى...

• ما علاقتك بالقراءة والكتابة، وهل لك كتب وموضوعات مطبوعة او منشورة؟

** بما أن السؤال حول علاقتي بالقراءة و الكتابة سأقول: أن كوني اليوم كاتبة كان حلما بين مئات الأحلام التي مررت بدروبها وأنا صغيرة، أحلام كنت أطل عليها من ثقب إبرة، و كلها كانت تبدو مستحيلة التحقق، كنت أعتقد حينها أنني سمكة بلهاء تريد أن تتسلق شجرة...

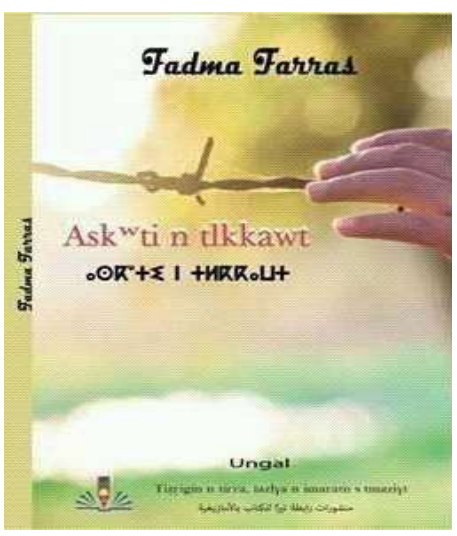

حينها وجدت ضالتي في الكتب، في الفلسفة والأدب، فقرأت لغابرييل غارسيا ماركيز، لدانتي، ل بيكيت، لبورخيس، تيربانتيس، دوستوفسكي، إوريويل، كافكا، سلمان رشدي، فيرجينيا وولف، أجاثا كريستي، جبران...

وفعل الكتابة بالنسبة إلي بمثابة عصى سحرية أجبر بها شهريار على أن يصبح هو الحاكي الذي تتربص برقبته المشنقة، و أنزل بها الأمير من علياء عرشه ليصبح جاريا راقصا لدى جارياته، بها يتوقف العالم عن اتخاذ الإناث نذورا عن خطاياهم، وبها يصبح الإنسان إنسانا، بعيدا عن لونه، عن دينه، عن عرقه، عن لغته، عن جنسه... تقول عجائزي الأمازيغيات:

Yan ittirirn ur ar issntal tamart.

هكذا كتبت، دون تردد، دون خوف من ردة فعل مجتمع يصنف الناس حسب أعضائهم، و ليس حسب عقولهم، حسب لغاتهم، معتقداتهم، و ليس على قدر إنسانيتهم، حسب ما يملكون و يأخذون و ليس على قدر ما يعطون، كتبت و ما زلت و سأبقى لأنني أؤمن أيما إيمان أن الكتابة ستبقى حتى بعد أن يفنى من عليها.

وقد حاولت أن أجسد هذه القناعات في كتاباتي، روايتي ddaw ucḍaḍ n tcaga nnm، في مجموعتي القصصية tikrkas d uggwar، في ديواني الشعري Uddimn n marur و في روايتي الأخيرة Askwti n tlkkawt.

• هل تعتقدين، ان الشبكة العنكبوتية خدمت الكتاب والأدباء بشكل عام ام انها كانت عقبة امامهم وامام ظهورهم؟

** انطلاقا من تجربتي الشخصية، الشبكة العنكبوتية كانت هي الوسيطة التي استطعت من خلالها التعرف على كتاب أمازيغ كان لهم الفضل الكبير فيما وصلت إليه اليوم. و كان جدار الفايس بوك حائطي، مساحتي الحرة لأكتب كل ما أريد. و أعتقد أن العديد من الكتاب الشباب انطلقوا من هذا الفضاء.

• كيف تقيمين وضع الإنتاج الأمازيغي وهل انت راضية عن وضع الكاتب والشاعر الامازيغي.

** بالنسبة للإنتاج الأمازيغي، ورغم قصر عمره، (خصوصا و أننا نعرف أن الأمازيغية لم ترسم حتى سنة 2011)، فقد حقق الكثير، و لن أبالغ إذا قلت أننا نتوفر على نصوص لا يمكن أن نقول عنها إلا «منتهى العبقرية، منتهى الأدبية».

أما فيما يخص وضعية الكاتب والشاعر الأمازيغي، فهو يعاني من ما تعانيه لغته، فما يكتبه هؤلاء لا يلج إلى المؤسسات الدراسية لأنه لم يتم بعد تعميم الأمازيغية، ومن هنا يجد إبداعه صعوبة في الوصول إلى المتلقي، إذ كيف يتوقع من شخص يجهل قراءة الأمازيغية أن يقرأ ما يكتب بالأمازيغية؟

• ما هي في رأيك طموحات وأحلام المرأة الأمازيغية بشكل عام ؟ وطموحاتك بشكل خاص؟

يؤسفني أن معظم النساء الأمازيغيات ما زلن يحلمن بأبسط الحقوق، الحق في ولوج المؤسسات الدراسية، الحق في المساواة و الإنصاف، الحق في العيش الكريم، الحق في الاختيار... و أرجو أن تتغير هذه الوضعية. أما عن طموح الأمازيغيات اللواتي أتيحت لهن فرصة التمدرس، خصوصا الواعيات بوضع الأمازيغية، فهن أيضا يحلمن بأن يساهمن بشكل أو بآخر في إعادة الاعتبار للأمازيغية، والتحرر من بعض القيود التي يفرضها عليهن الواقع الاجتماعي...

أما عن طموحاتي، صراحة السؤال لا يمكن أن أجيب عنه في أسطر، و لا في صفحات، و لكن أكبر حلم، هو أن أستطيع رد الاعتبار للمرأة الأمازيغية، و للغتي، لأن «الحرف» الأمازيغي في نظري مرتبط بالحرية tilelli، بالحلم tawargit ، بالهوية tamagit ، بصرخة الميلاد بعد المخاض talalit ، بالوجود و قلقه tallit .

* حاورتها رشيدة إمرزيك

الفنانة ''سعيدة تتريت'' لـ«العالم الأمازيغي»: أحسست بتعاطف كبير من جمهوري وأرفض اتهام أي جهة بتسميمي

سعيدة تتريت فنانة أمازيغية مغربية شابة من الأطلس، ترعرعت بقرية صغيرة بمحاذاة منابع أم الربيع بخنيفرة، في قلب سلسلة جبال الأطلس، متزوجة وأم لطفلة تبلغ من العمر تسعة أشهر، شخصية معروفة في الوسط الفني الأمازيغي ومحبوبة الجميع لتعاملها النبيل، وابتسامتها التي لا تفارق محياها؛ تعاني الفنانة من مرض خطير جعلها طريحة الفراش لأكثر من خمسة أشهر؛ مرض خبيث بسببه غابت الفنانة عن الساحة الفنية.

• بداية نرحب بك في منبرك وجريدتك "العالم الامازيغي"، صوت الإنسان الأمازيغي الحر، متسائلين عن الأسباب التي جعلت جمهورك يحس بغيابك المفاجئ؟

** شكرا جريدة "العالم الأمازيغي" على هذه الإلتفاتة متمنية لمنبرها الاستمرار والتقدم.

ففي شهر فبراير من سنة 2018، أحسست بمرض يسري في جسدي وحالتي غير مستقرة، كنت أظنها سحابة عابرة وسأعود لحالتي الطبيعية، وخاصة أن التحاليل الطبية تفيد بعدم وجود أي مرض في جسدي، فظننت أن التعب الذي أحسست به في تلك الفترة يعود لإنجابي لطفلتي الأولى، لكن! تبين في الأخير أنني أصبت بتسمم، مما جعلني طريحة الفراش غائبة عن جمهوري وعائلتي الصغيرة والكبيرة.

• يروج بأن سبب مرضك هو تعرضك للتسمم

** لا أنكر تعرضي لحالة تسمم، أو ما يسمى في الوسط الاجتماعي والعامي ب"التْوْكَالْ"؛ وبهذه المناسبة ومن خلال منبركم أوكد على انني لا أتهم أي جهة معينة بتسميمي، كما أوكد، وبحكم عملي، أنني لا وجود لمن يكرهني وسط معارفي، لكي يم تسميمي "التوكال"، ولا أسمح باستعمال هذه الفرضية التي أفندها مائة بالمائة.

• كلمة أخيرة لجمهورك ولقراء جريدة "العالم الامازيغي"؟

** شكرا لجريدة "العالم الامازيغي"، وتحية لكل من سأل واستفسر عن محنتي ومعاناتي، والتي بسببها كذلك لمست حب الجمهور لشخصيتي، حقا أحسست بتعاطفكم ودعواتكم، شكرا على التفاتة الشعب المغربي وتضامنه، ومن منبري "جريدة العالم الأمازيغي"، أبلغ تحياتي لكل من يعرف الفنانة "سعيدة تتريت"، مزيدا من دعواتكم لأعود لحياتي الطبيعية ولأسرتي الصغيرة والكبيرة، مشيرة أن حالتي في تحسن، أمشي وأتحرك وأتناول طعامي، بعد شهور من الألم والمعاناة على فراش الموت؛ تانميرت.

* حاورها: حميد أيت علي "أفرزيز"

المجلس الوطني لفيدرالية رابطة حقوق النساء:

نطالب بمعالجة شاملة لملف العاملات الموسميات بمنطقة هويلف باسبانيا وجعل الجمعيات النساء بالمغرب واسبانيا في صلب العملية

طالب المجلس الوطني لفيدرالية رابطة حقوق النساء الحكومة بتفعيل التزاماتها والتي وعدت بها فيما يخص وضعية النساء المغربيات العاملات الموسميات في حقول التوت بهويلفا بإسبانيا.

وطالب المجلس، في بيان توصلنا بنسخة منه، بتشكيل آلية تضم الجمعيات النسائية من المغرب ومن اسبانيا لمواكبة عملية تشغيل النساء منذ انطلاقها، وبغرض التحسيس والتوعية والقيام بزيارات ميدانية ومرافقة النساء قبل وبعد عودتهن اجتماعيا ونفسيا، خصوصا اللواتي اشتكين من تعرضهن لاعتداءات، ودعمهن قانونيا ومعنويا ، إضافة إلى لتفاوض من أجل تحسين الشروط العامة لعمل النساء .

وأكدت الفيدرالية خلال اجتماع مجلسها بالرباط يوم 11 يوليوز 2018، إلى جانب عدد من مكونات الحركة النسائية على ضرورة مراجعة شاملة لمدونة الأسرة انسجاما مع المتغيرات وعراقيل التطبيق لأكثر من 14 سنة، ومع الدستور والمعايير والآليات الدولية للحقوق الإنسانية للنساء ومن أجل مساواة فعلية بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات.

ونوه المجلس الوطني لفيدرالية رابطة حقوق النساء بعمل الفيدرالية، ومواصلتها للعمل الميداني الاجتماعي و الخدماتي و الترافعي ، بموازاة مع التأكيد على تعضيد أجهزتها وهياكلها على المستوى الوطني وبمختلف الجهات التي تتواجد بها، وفي علاقة بالشركاء بالداخل والخارج والحلفاء من الجمعيات المحلية والوطنية ومختلف المؤسسات الفاعلة في المجال ...، وبضرورة الانكباب على العمل الفكري الثقافي والفني الإبداعي ومد الجسور في المجال من أجل استنهاض الوعي والمساهمة في تغيير العقليات.

وعبرت الفيدرالية عن تتبعها وتسجيلها لإيجابية منشوري السيد رئيس النيابة العامة بالمغرب الموجه لسادة وكلاء الملك لدى محكمة النقض والمحاكم الاستئنافية والابتدائية، المنشور الأول في 28 يونيو 2018 بشأن تعميم إجراءات وتدابير القانون 103/13 حول محاربة العنف ضد النساء، والمطالبة بتقارير حول الإشكالات والصعوبات في تطبيق المنشور وبعد سنة من دخول القانون حيز التنفيذ،وكذا المنشور الثاني في 03 يوليو 2018 الموجه للسادة وكلاء الملك لدى المحاكم الاستئنافية والابتدائية، في إطار تفعيل القانون رقم 27-14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر ، للتأكيد على ضرورة تكييف استغلال النساء والأطفال في الفساد والدعارة ضمن جرائم الاتجار بالبشر .. وحماية الضحايا وإعفائهم من تكاليف الدعوى وتوفير المساعدة القضائية والاجتماعية والطبية ..

وطالب بيان الفيدرالية بالتسريع بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ، وتجاوز النواقص الحاصلة في قانونها، من خلال تشكيلة تجمع شخصيات وخبرات مشهود لها بالكفاءة والمصداقية والنزاهة في مجال الحقوق الإنسانية للنساء، والقادرة على وضع استراتيجية وبرامج كفيلة برصد وإصلاح الاختلالات على مستوى السياسات والتشريعات والبرامج وإعمال حقيقي للمساواة الفعلية بين النساء والرجال على كافة المستويات .

ودعت إلى جعل ورش مناقشة مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، مناسبة لمراجعة شاملة لهذه المنظومة التشريعية، وتغييرا لفلسفتها حتى تتماشى مع روح العصر وتراعي التحولات السوسيولوجية والثقافية العميقة في المجتمع المغربي، وتنسجم مع المعايير والآليات الدولية ومع الدستور المغربي في مجال المساواة بين النساء والرجال ومقاربة النوع وجميع المكتسبات في المجال .

وفي الأخير طالبت بتعميم الحق في الملكية على النساء من الأراضي السلالية واراضي الجموع والجيش، كإحدى الحقوق الأساسية في المجال الاقتصادي والتنموي العام.

* إمرزيك.ر

الأمازيغي العالم AMAZIGH
www.amadalpresse.com

شعراء الجبل : الشاعر الأمازيغي محند المساوي نموذجا

محند المساوي المنحدر من قبيلة ادونيضيف وتحديدا منطقة دوساون من جيل الشعراء الشباب الدين اقتحموا ميدان اسايس للدفاع عن سكان المناطق الجبلية بالشعر وقوة الكلمة والتنديد بالأوضاع الكارثية التي تعيشها المناطق الجبلية ، كما شارك في جل المحطات النضالية التاريخية –الوقفات الإحتجاجية، الندوات، التأطير ،المرافعات . . – للتعريف بالمنطقة وبمعانات الساكنة وللمطالبة أيضا برفع الحيف والحكرة عن سكان المناطق التابعة لدائرة ايغرم الجبلية و المتكونة من قبائل اداوكنسوس ،اداوزكري، ادونيضيف، اداوزدوت ،اندوزال، ايت عبدالله وأجزاء من قبيلة انداوزال واسافن.

• كيف تعرف محند المساوي على فن أحواش و كيف كانت بدايته الشعرية في ميادين اسايس؟

** من ابرز الأسباب التي دفعتني الى هذا الميدان أولا نشأتي كأي طفل من أطفال العالم القروي في منطقة يعتبر فيها فن احواش ابرز الفنون التي تمارس في جل المناسبات ويحظى فيها ممارسو هذا الفن بمكانة متميزة ومحترمة ويقدرها الجميع .

ثانيا مشاركتي في الأنشطة المدرسية خاصة في مرحلة الإعدادي ضمن الفرقة الموسيقية كعازف الآلات الموسيقية وكنا بحاجة الى كاتب كلمات فكانت لدي رغبة واهتمام بجمع الأشعار وتدوينها.

ثالثا أن والدي كان من ابرز شعراء هذه المنطقة وبعد وفاته رحمه الله كان رفاقه يحفزونني على خلافته في هذه الميدان ومن ابرزهم الشاعر ازناك بوبكر ومحمد نيت علا رحمة الله عليهم وكدلك الشاعر عبد الرحمان السعيدي والاستاد والشاعر اوبلا ابراهيم وقد دخلت غمار شعر احواش سنة 1988 بموازاة مع دلك كنت اعمل على كتابة القصائد وقد عرضت بعضها على الاستاد المرحوم ابراهيم اخياط رئيس الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي ونالت اعجابه حيث نشر احدى هذه القصائد بدورية امود التي اصدرتها الجمعية انداك .

• من هم الشعراء الذي تاثر بهم و طبعوا حياته الشعرية ومساره الفني؟

** بما أن فن احواش عرف تحولات كبيرة أواخر الثمانينات وتحوله من فن تطوعي نضالي إلى وسيلة للتكسب واحتداد المنافسة بين الشعراء لاحتكار الميدان نتج عن دلك إقدام مجموعة من الشعراء المشهورين على محاربة الشعراء الشباب وقطع الطريق امامهم فانه بخلاف ذلك هناك شعراء رفضوا هذه الممارسات وكانوا ياخدون بيد الشباب الراغبين في الولوج إلى هذا الميدان هؤلاء لا يمكن نسيانهم أبدا ومن بينهم الشعراء: بوبكر ازناك – محمد بن علا – عبد الرحمان السعيدي – سي بورح – الاستاد اوبلا ابراهيم – حجوب اوطاطا – بوالله اوعلي – الحسين اكرام – علي بيضني – لشكر ابراهيم – عثمان اوبلعيد هؤلاء كانت لدي معهم لقاءات مباشرة وهناك شعراء اخرين تاثرت بشعرهم عن طريق الاستماع الى اشرطتهم وخاصة الشاعر بوسلام ازدو– مبارك بن زيدا – مبارك كوكو و عمر برغوت و المرحوم الحاج محمد الدمسيري الرايس عمر اجوي ومحمد بويسموموين وعلي شوهاد واخرين.

بخصوص الشعراء الدين كانت لدي معهم محاورات شعرية ادكر منهم علي اويحيا – موسئ وشاض – الحسن الايكاسي — محمد كوسا – احمد عصيد – الحسن امغارن – ايدار اومنصور– ابراهيم الياس – مولود بولمان – احيا بلكرش – محمد اوتوجكالين – محمد القاديري – اسكور محمد – محمد اكرام ازكري – الحبيب ازكري – محمد زاموش – احمد البلوي – احمد انضيف – ابراهيم اوزال – محمد تريسيان – مبارك قلوش – ابراهيم تريسيان – محند قبوش – المرحوم عبد الكبير شوهاد – واخرين دون ان انسى فرق احواش فرقة تاكموت فرقة شباب اكادير لهنا طاطا فرقة اداونظيف وفرقة اكليم وفرقة اداوكنسوس فرقة مرايت فرقة تيفوين تاكموت وفرق اخرى...

• هل تتذكرون أول نزال شعري اقتحمتم به ميدان اسايس وكيف كان شعوركم وما هي المواضيع التي تطرقتم إليها ؟ مع من؟ أين؟ المناسبة ؟ متى (السنة تقريبا)؟

** في بداية مشواري الشعري سنة 1988 كانت مشاركتي تقتصر عل إلقاء بعض القصائد علئ شكل أمسوسن وبعد مدة بدأت في المشاركة في الحوار الشعري ومن ابرز المواضيع التي نتطرق إليها مشاكل الشباب وأوضاعهم والمستجدات خاصة الشأن المحلي والوطني وأوضاع المراة والتعليم والصحة وحقوق الإنسان ومعانات ساكنة العالم القروي والتهميش الذي يطالهم في شتى المجالات وقد عملت رفقة مجموعة من الأصدقاء على الدفاع عن الهوية الامازيغية وحقوق الامازيغ في الاعلام والتعليم .

* هل تعرضتم للمضايقات أو المتابعات بسبب تناولكم إحدى المواضيع الحساسة سياسية كانت او اجتماعية؟ وماهي طبيعتها ؟ مقطع البيت الشعري موضوع المضايقة أو المتابعة؟

** بالنسبة للمضايقات المباشرة لم أتعرض لأي منها رغم النقد اللاذع الذي تتسم به بعض قصائدي الشعرية خاصة في ما يتعلق بالدفاع عن الهوية الامازيغية او التنديد بالأوضاع المزرية لساكنة العالم القروي أو الفساد الذي تعرفه مختلف الإدارات لكن هناك عراقيل واجهتها خاصة في بداية التسعينات من بينها رفض تسليم وصل إيداع عدد من الجمعيات الثقافية والتنموية إضافة إلى بعض الحملات الدعائية والإقصاء المتعمد من الحفلات والمناسبات الرسمية وهذا طبيعي لأني اخترت الدفاع عن هموم الساكنة وحقوقها لكن بفضل الاستمرارية والإرادة والنضال داخل جمعيات المجتمع المدني تغلبنا على هذه العراقيل .

• فن أحواش بصفة عامة ونظم الشعر بصفة خاصة مهدد بالاندثار لم تعزون دلك؟

** من المؤسف أن نجد المؤسسات الرسمية تعمل على القضاء على فن احواش ومعه فن تنضامت حيث انه منذ الاستقلال تم تحويل هذه الفنون الى مجرد لوحات فولكلورية وتسمية فن تنضامت بالأهازيج ولم تعترف المؤسسات الوصية بهذا الفن الى حدود اليوم ومن المؤسف أيضا أن يستمر إقصاء وتهميش هذا الفن في ظل وجود مؤسسات امازيغية والتي اكتفت بتحويله من الطابع الفولكلوري الى الفنون التعبيرية والرقص الجماعي وهذا يفيد نفس المعنى ولن يغير اي شيء في وضعية هذا الفن السائر في طريق الانقراض رغم تنظيم العديد من المهرجانات والملتقيات التي تم تسميتها زورا بالفنون الشعبية او فنون السهول والأنهار والجبال وغيرها من التسميات فان جل ممارسي فن أحواش وتنضامت يعانون من الإقصاء والتهميش خاصة بالأطلس الصغير في ظل غياب الحكامة الجيدة والشفافية لضمان تحقيق الأهداف التي تم تحديدها لتلك الملتقيات .

• ما هي الحلول التي ترونها مناسبة و كفيلة بإعادة الاعتبار لفن أحواش والشعر الامازيغي ؟

** إن إعادة الاعتبار لفن أحواش يتطلب توفر إرادة حقيقية لدى المؤولين على هذا الشأن الفني والثقافي لتجاوز هذا الوضع وإقرار سياسات عادلة ومنصفة واعتماد المساواة بين الفنانين المغاربة والحد من التمييز والزبونية والمحسوبية الدين طغوا على هذا المجال واعتماد مقاربة تشاركية ولسن قوانين تضمن استفادة الفنانين ممارسي هذا الفن وبقية الفنانين المغاربة الدين يعانون من نفس الوضعية ووضع الحلول للمشاكل التي تعرفها هذا الميدان كما أطالب بإطلاق مبادرة لدعم هؤلاء الفنانين من طرف الجماعات الترابية التي ينتمون إليها بشراكة مع بقية الجماعات الترابية والمؤسسات والوزارة الوصية ودعم أعمالهم الفنية .

• ما هي الأحداث الطريفة أو المؤثرة التي حدثت لكم خلال مساركم الفني؟ما هي أفضل أو أسوأ الذكريات التي تحتفظون بها في هذا المجال؟

** من بين أسوا الدكريات عدم تمكن احدى الفرق من الحضور الى استديو التسجيل لانقطاع الطريق بسبب الامطار وهو ما دفع مدير تلك الشركة الى الغاء الاتفاقية المبرمة بيننا من بين تلك الدكريات ايضا في احدى المناسبات قمت بدكر احد الرموز في قصيدة شعرية ولم اكن اعلم ان دلك يسيء الى احد الدواوير مما جعل الجمهور يحتج بقوة وكاد الحفل ان يتحول الى فوضى قبل ان يتدخل بعض الوسطاء لتهدئة الوضع.

ومن الطرائف التي عشتها في هذا المجال هو نسيان فرقة احواش لالات الطبل والبنادير في عرس احد الاصدقاء ولم يتم احضار تلك الالات الا في وقت متاخر من الليل وكاد ان يتسبب دلك في افشال الحفل الدي حضره عدد غفير من الجماهير .

• رأيكم في الشعراء أمبارك بنزيدا، بوقدير ايحيا ، اوالهاشمي، ، باخشين، بلا اكناو،عبد الرحمان دو ساون، عمر اوالصناف؟ اضافة شاعر من اختياركم

** بالنسبة للشاعر مبارك بن زيدا فهو من كبار شعراء الاطلس الصغير تميز بجراته في مواجهة خصومه له حوارات ومواجهات شعرية ساخنة وطاحنة مع شعراء منطقة اداوزدوت . وبالنسبة لبوقدير احيا له رصيد كبير من الحوارات الشعرية وهو اول من قام بتسجيل اشرطة كاسيط منتصف السبعينات رفقة الشاعر الحسن اجماع و مبارك كوكو وعثمان اوبلعيد اضافة تراسه فرقة الفنون الشعبية وقام برحلات للعديد من الدول . وبالنسبة للشاعر الهاشمي فهو من كبار شعراء الدين تميزوا بحواراتهم الشعرية القوية في مواجهة محاوريه وله رصيد كبير من الاشعار في حاجة الى من يعتني بجمعها وتدوينها.

الشاعر باخشين تميز شعره بالحكم والنصائح وغالبا ما يتدخل لتهدئة الحوار الشعري بين الشعراء خاصة بين الشاعر بن زيدا وخصومه أمثال بوسلام بوتفوس والطيب اوبن عل والمهدي افقير. أما بلا اكناو انظيف تميز شعره بتغطيته لمراحل تطويع قبائل ايغرم وارغن من طرف قوات الاستعمار الفرنسي بقيادة حيدة ميس وكان بمثابة الإعلامي الذي ينشر أخبار تلك المعارك وكانت اشعاره بمثابة الجريدة التي تنقل المعلومات ومن ابرز محاوريه الشاعر الحسن بوزنير اوتكموت ومحند اوحماد اكنسوس و اوالمعلم ازدو . أما الشاعر عمر اولحناف تميز شعره بالحكمة إضافة الى براعته في مواجهة محاوريه وافحامهم وهو من كبار مدرسة اكادير الهنا بطاطا .

بالنسبة للشاعر عبد الرحمان اودوساون فهو من اساتدتي الدين اخدو بيدي في بداية مشواري كما انه من رفاق والدي يتميز شعره بالفكاهة والسخرية ودو شخصية مرحة يعتبر مدرسة ساهم في تكوين جيل من الشعراء الشباب رفقة الشاعر ازناك بوبكرو سي بورح اوتكموت والحاج علي بيضني من اسافن ولشكر ابراهيم والاستاد احمد عصيد . وبالنسبة للشاعر الذي سأختاره فهو الشاعر محمد نيت علا الدي شكل رفقة والدي مبارك اوحماد ثنائيا لفرقة دوساون برئاسة حسن اوحمو الشاعر محمد نيت علا نال اعجاب باشا مدينة مراكش وكان من بين الشعراء الدين دأب علئ دعوتهم لحضور الحفلات بقصر الستينية كما كان ضمن الشعراء الدين يرافقهم قائد منطقة ايغرم بلحرتي العربي المعروف بولعه بشعر احواش بالمناسبة رحل عنا خلال بضعة اسابيع وقد خلف رصيدا كبيرا من القصائد واوصاني بالاعتناء بها وساعمل علئ طبع ديوانه في القريب العاجل .

• تنضامت بين الأمس واليوم هل من مقارنة؟

لا مجال للمقارنة بين الأمس واليوم بالأمس كان شعراء تنضامت معززين ومكرمين وكانت لهم مكانة متميزة في المجتمع باعتبارهم حاملين لهموم الساكنة ومدافعين عن القضايا التي تهمهم حاليا أصبحت تنظامت مجرد وسيلة للتكسب ومجرد اهازيج ورقصات لكن بفضل نضال وتضحيات الغيورين على هذا الفن ستعاد له مكانته ليؤدي وظيفته ورسالته النبيلة كغيره من الفنون .

• ماذا تعني إليكم الهوية الأمازيغية ؟

** الهوية الامازيغية مسالة ولا يمكن الحديث عن دولة المؤسسات والديمقراطية ولا تنمية في ظل تهميشها او محاولة طمسها وان الدفاع عنها مسؤولية الجميع .

• انتم عضو مؤسس لجمعية سكان جبال العالم الدولية فرع ايغرم ما هي الرسائل لتي تودون توجيهها إلى المسؤولين عن المناطق الجبلية حول نزع أراضي السكان الأصليين؟

** فعلا مسالة تدبير أراضي السكان الأصليين تعتبر من اكبر المشاكل التي يؤرق الساكنة وقد طالبنا في العديد من اللقاءات بضرورة الغاء الظهائر الاستعمارية التي تم تعديلها شكليا بعد الاستقلال خاصة تلك المتعلقة بأراضي الملك الغابوي او الأراضي السلالية حيث انها لا تقر بحقوق الساكنة في الاستفادة من الثروات الطبيعية والمعدنية المتواجدة بها والحد من الرعي الجائر ومحاربة الخنزير البري وسنستمر في المطالبة بحقوق الساكنة انسجاما مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

• هل انتم مع أو ضد التكريم ؟

** التكريم بالنسبة لاي شخصية هو اعتراف بمكانته وهو اقل ما يمكن ان نكافئه به وكما يقول الاستاد الشاعرمحمد مستاوي تكريم الأحياء اعتراف بخدماتهم وتكريم الأموات اعتراف بالخطأ تجاههم .

• سؤال تود أن نطرحه عليكم وتجيبون عنه؟

** بالنسبة للسؤال الذي ارتقبته هو مادا تحقق لفن احواش او تنضامت من طرف مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الامازيغية والقنوات التلفزية خاصة قناة تمزيغت ومادا أضافت موجة المهرجانات لهذا الفن؟

وجوابا على دلك رغم المجهودات المبذولة تبقى حصيلة المهد الملكي هزيلة في هذا المجال حيث ان جل ما قام به هو جمع المتون وأشعار مجموعة من الشعراء وتم تجاهل الآخرين مع بعض الإصدارات شعراء القرن العشرين وتكريم بعضهم بمناسبة ذكرى تأسيس الموسسة او اليوم العالمي للشعر وهذا يشكل خيبة امل كبيرة لمئات الشعراء الدين كانو ينتظرون تحسين ظروفهم من خلال الاستفادة من دعم هذه المؤسسة وكان بامكانها القيام بدعم الاعمال الفنية سوائ الاشرطة او الدواوين لهولاء على غرار دعم الجمعيات الدي تقوم به كل سنة .

بالنسبة لقناة تمزيغت فالى حدود اليوم لم تقدم ولو سهرة واحدة من فن احواش يتضمن حوار تنضامت ونفس الشيء بالنسبة للقناة الاولى والثانية رغم وجود برامج تناولت فن احواش كما تتناول برامج عالم الحيوانات وهي لم تسمن ولم تغن من جوع الا لشركات الانتاج والمشرفين على تلك البرامج

بالنسبة للجمعيات الامازيغية معظمها تتظاهر بدعم هذا الفن ومنها جمعيات تستغله للحصول على الدعم من بعض المؤسسات لتكريم بعض الفنانين ولا يصلهم الا الفتات .

بالنسبة للمهرجانات خاصة المنظمة بجهة سوس والاقاليم التابعة لها تتسم جلها بتهميش واقصاء فن تنضامت باستثناء بعض المقربين من سماسرة هذا الميدان وحتى في حال اشراكهم يتم منحهم تعوضات جد هزيلة مقارنة ببقية المشاركين .

*** كلمة أخيرة في هذا الحوار؟**

شكرا جزيلا لطاقم جريدة العالم الامازيغي التي ظلت صامدة في الدفاع عن الهوية الامازيغية والتي اتمنى لها الاستمرار .

حاوره مصطفى الخيري- ايغرم

الشاعر الأمازيغي عياد ألحيان الفائز بجائزة المغرب للكتاب لـ «العالم الأمازيغي»

الدعم المخصص للكتاب الأمازيغي هزيل جدا اذا اخذنا بعين الإعتبار الظرفية الراهنة للأمازيغية

• أستاذ عياد فزتم مؤخرا بجائزة المغرب للكتاب التي تنظمها وزارة الثقافة، ماهو شعوركم، وماهي القيمة الاضافية لهذه الجائزة على مسارك الأدبي؟

** ان الفوز بجائزة المغرب للكتاب دورة 2018 لها طعم خاص بالنسبة لي. لا يخفى عليكم انه في السابق كان الكتاب الامازيغي يتبارى مع المؤلفات المكتوبة بالعربية او الفرنسية، مما يشكل عائقا امامه، لسنا في الادب المقارن... وقد نبه المسؤولون كم من مرة حول ضرورة تخصيص جائزة للكتاب الامازيغي انسجاما مع ما اتى به دستور 2011 من ترسيم الامازيغية الى جانب العربية.

أظن ان تخصيص جائزة للكتاب الامازيغي مكسب لابد ان نعتز به لأن من شأن ذلك ان يساهم في تشجيع الكتابة بالأمازيغية و تشجيع الكتاب خصوصا انهم يعرفون معاناة جمة بخصوص طبع و نشر ابداعاتهم.

انا شخصيا فخور ان أكون أول شاعر يحضى بهذا التتويج. ولا أعتبره تتويجا لمساري الأدبي و إنما محطة مهمة تضخ في مزيدا من العمل والمثابرة للمساهمة في النهوض بالأدب الأمازيغي المعاصر لكي يتبوأ المكانة اللائقة به. لن يتأتى هذا دون تظافر جهود الكتاب بالأمازيغية الذين ساهموا و ما زالوا يساهمون في خلق إبداع حقيقي يضاهي جماليته جمالية الآداب الأخرى.

•حدثينا عن ديوانك الفائز بالجائزة، وكيف تقييم واقع الإنتاج الأمازيغي ؟

** إجمالا، يأتي هذا الديوان الذي عنونته «سا عيكورا دار عيلس ن تافوكت» (مداخل بنت الشمس السبعة) ضمن مشروع شعري متكامل و متناسق استهلته بديوان «ويس سا عيكنوان» و سأختمه بديوان سادس قد يصدر ينة 2019. يختلف هذا الديوان عن الدواوين الكلاسيكية التي تحوي قصائد مستقلة و معنونة... قيمته الى يبعة ابواب لابد للشاعر و القارئ كذلك ان يعبرها في بحثه الغير مجدي عن بنت الشمس. يعطي هذا الديوان لتيمة الحب مكانة خاصة في الشعر الحديث من خلال جمالية الكلمة في تناسقها و تناغمها مع الكلمات الأخرى و من خلال خلق عوالم مختلفة تجذب القارئ ليتنقل بكل اريحية بين خباياها.

اما فيما يخص واقع الإنتاج الأمازيغي يمكن القول ان الأدب الأمازيغي المعاصر قد عرف تطورا ملحوضا منذ ضهور اول ديوان في مستهل السبعينيات إلى حدود الآن. كل سنة تصدر مؤلفات في أجناس أدبية مختلفة:شعر و رواية و مسرح و قصة قصيرة... هنا لايسعني إلا أن أنوه بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها الكتاب من أجل تطوير الأدب الأمازيغي

• كيف ترى واقع الشاعر الأمازيغي ؟

** لا يختلف واقع الشاعر الأمازيغي عن واقع الكاتب عموما روائيا كان أم مسرحيا أو غيرهما فهم يحملون نفس الهموم و نفس الطموح... يعيش الشاعر عدة معاناة تبدأ بمعاناة البحث عن سبل طبع و نشر مؤلفه اذ يتطلب منه ذلك في غالب الأحيان تضحية مادية مهمة لعدم وجود دعم حقيقي للكتاب الأمازيغي وعدم انخراط المؤسسات المعنية بالفعل الثقافي في هذا الدعم اذا استثنينا بعض التجارب الناجحة هنا و هناك. لكن عموما ان الدعم المخصص للكتاب الأمازيغي هزيل جدا اذا اخذنا بعين الإعتبار الظرفية الراهنة للأمازيغية. فلابد ادن من اعطائه الأولوية الازمة.

ا لمعا نا ة ا لثا نية تخص توزيع الكتاب اذ أن الكاتب هو من يتكلف شخصيا بذلك مما يجعل مؤلفه محد و د التوزيع و التلقي. كما انه يعاني كذلك من إشكالية التعريف بإبداعه في غياب سساسة واضحة للتعريف بهذا الأدب الحديث العهد عبر عدة قنوات كالإعلام و اللقاءات الأدبية و غير ذلك. لكن رغم كل هذه المعانات و العراقيل التي تعترض سبيل الكاتب الأمازيغي فإنه صامد و مثابر لتحقيق الإستمرارية خصوصا و إن ابداعه يخرج من رحم هذا البلد.

* حاورته رشيدة إمرزيك

LA BANQUE CONNECTÉE

قناة البنوك
الأفضل
في خدمة الزبناء
لسنة
2018
المغرب

DabaPay

تطبيق للأداء و إرسال
الأموال على الهاتف

الأداء وإرسال الأموال في الحين عبر محفظتكم الهاتفية !

Disponible sur App Store

Disponible sur Google Play

BMCE BANK

140 محج الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب - *دراسة مقياس جودة الزبناء بالمغرب من ماي إلى غشت 2017 - للمزيد من المعلومات زوروا الموقع www.escda.ma

MOSAÏK